الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجيلالي بونعامة ـ خميس مليانة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

شعبة التاريخ

الآفات الاجتماعية في المجتمع الجزائري

1519م – 1830م / 925هـ-1246هـ

مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر

تخصص: تاريخ الجزائر الحديث 1519 – 1830م

إعداد الطالبتين:

ـ مليكة عرايبي

ـ عقيلة عبدات

إشراف الأستاذة :

ـ فتيحة صحراوي

السنة الجامعية : 2018م - 2019م/ 1439هـ – 1440هـ

:

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

أهدي هذا العمل إلى الوالدين
الكريمين أطال الله في
عمريهما، وإلى أخواتي
وإخوتي، وإلى الصديقات وكل
من ساهم في إنجاز هذه
المذكرة .

مليكة عرايبي

إهداء

أهدي ثمرة هذا العمل إلى الوالدين أطال الله في عمرهما، وإلى الزوج والابن العزيزين وإلى كل أفراد عائلة عبدات ولكحل، وإلى الصديقات وكل من ساعد من قريب أو بعيد في إنجاز هذه المذكرة .

عقيلة

عبدات

شكر و عرفان

الحمد الله الذي تتم بفضله الصالحات جاعل بوادر الأعمال النيات .

نتقدم بالشكر والامتنان إلى الأستاذة المشرفة فتيحة صحراوي التي لم تبخل علينا بنصائحها وإرشاداتها القيمة.

كما لا يفوتنا تسجيل كلمة وفاء وشكر للأستاذة عمريوي فهيمة والأستاذة بعارسية صباح ، الأستاذ محرز أمين والأستاذ تونسي عبد الرحمن، وإلى كل الأسرة العلمية بشعبة التاريخ جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة .

نتقدم بالشكر المسبق للجنة المناقشة على تحملها عناء القراءة، لإثراء هذا العمل.

كما نشكر كل من ساعد في انجاز هذه المذكرة من قريب أو بعيد ....

الحمد الله

قائمة المختصرات

الـــــــــرمـــــــز	الكلـــــــمـــــــــة
ج	الجزء
مج	المجلد
ص	الصفحة
تح. حق	تحقيق. حققه
تع	تعليق
تق. قد	تقديم. قدمه
مرا. را	مراجعة. راجعه
تر	ترجمة
اع	اعتنى به
جم	جمعه
در	دراسة
عل. ضب	علق عليه . ضبطه
ط . طخ	طبعة. طبعة خاصة
د . ت	دون تاريخ
د. د. ن	دون دار النشر
د. م. ن	دون مكان (بلد) النشر

الكـلمـــة	الرمـــــــز
Edition	Ed
Numéro	N
Page	P

المقدمة

توجهت الدراسات في السنوات الأخيرة نحو البحث في التاريخ الاجتماعي والأخلاقي للمجتمعات على الرغم من كونها من المجالات المعرفية الصعبة، إلا أنها تمكنت من جذب اهتمام عدد من المؤرخين المعاصرين، ذلك أن الدراسات التاريخية لم تعد تقتصر على الجوانب السياسية و العسكرية، بل تعدتها إلى المواضيع ذات العلاقة بالمجتمع الذي أصبح مجالا للبحث في عاداته وتقاليده وكل ما يمت له بصلة من ظواهر مختلفة.

بعدما كان المجتمع بفعالياته الاجتماعية والثقافية من القضايا المغيبة والمسكوت عنها وليس من الأمر السهل دراستها إلا في خضم البحث في التاريخ الحضاري للمجتمعات، بما في ذلك تاريخ المجتمع الجزائري في العهد العثماني.

وعليه أصبح جانب الممارسات والسلوكيات و الأخلاق بمنظورها السوي أو المنحرف من الجوانب الثابتة والتي تؤثر في المجتمع، وكذا من المحددات التاريخية له نظرا لكونها أحداث واقعية مرتبطة بزمان ومكان وأطراف حقيقية فاعلة فيه، في إطار ذلك التفاعل الحاصل بين الفرد ومحيطه الاجتماعي والبيئي؛ لتصبح دراسة المجتمع بطبائعه وسلوكياته الاجتماعية من الأمور الضرورية والملحة، هذا ما جعل اهتمامنا ينصب على دراسة موضوع الآفات الاجتماعية في المجتمع الجزائري في الفترة الحديثة 1519م- 1830م.

وقد حددنا الفترة حيث تمثل سنة 1519 م تاريخ انضمام الجزائر لدولة العثمانية، في حين تعد سنة 1830 م بداية الاحتلال الفرنسي.

يعود سبب اختيار هذا المجال لصعوبة الفصل بين الآفات الاجتماعية وهذا راجع لطبيعة الموضوع في حد ذاته، فالمجتمع يعيش في حالة دائمة من التطور والتغير نتيجة التطورات التي يشهدها عبر مراحل تاريخه المختلفة، والتي تتميز بالبطء و التبلور شيئا فشيئا.

ونهدف من خلال هذه الدراسة إلى المساهمة في إثراء المكتبة الجزائرية بالدراسات التاريخية الخاصة بتاريخ المنحى السلوكي للمجتمع الجزائري في العهد العثماني.

أما عن الدوافع التي تحكمت في طرحنا لهذا الموضوع فهناك مجموعة من الاعتبارات تأتي في مقدمتها الرغبة في التعرف على عمق المجتمع الجزائري من خلال التطرق للقضايا الاجتماعية والأخلاقية التي كانت من بين الأمور المسكوت عنها.

عدم وجود دراسة شاملة حول موضوع الآفات الاجتماعية في الجزائر العثمانية، حيث اكتفت بعض الدراسات بمعالجته كجزئية من التاريخ الحضاري، ومن جهة أخرى أن جل المصادر الأجنبية قد ركزت على موضوع الأسرى و(القرصنة)، وذلك يصب في سعيهم لطمس وتشويه الحقائق التاريخية في ظل إحجام وسكوت المصادر المحلية من وثائق المحاكم الشرعية[1]، ووثائق بيت المال[2]، ورغم أن هذه الوثائق كانت مجال بحث واسع في الدراسات الاجتماعية إلا أنها أغفلت موضوع الآفات، فهذه سجلات بيت المال قد أوردت بعض الإشارات في المخلفات لظاهرة القتل لكنها لا تغطي جميع حيثياتها.

هذا لم يمنع بعض الدراسات التاريخية الحديثة من الخوض في الجانب الاجتماعي منها ما جاء في عدد من الرسائل الجامعية وبعض المقالات وفي جزئيات قليلة منها، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر أطروحة الدكتوراه الموسومة بالمرأة في مجتمع مدينة الجزائر خلال العهد العثماني 1818- 1830 م دراسة مستقاة من الوثائق الأرشيفية لصاحبته ليلى خيراني، والملاحظ على هذه الدراسة أنها ركزت على فئة معينة من المجتمع ألا وهي المرأة التي سكتت المصادر عن تناولها، ويرجع ذلك لطبيعة المحيط الاجتماعي المحافظ بحيث لا يسمح بالخوض في حياة المرأة، وقد أفادتنا في بعض الممارسات التي قامت بها كخروجها لممارسة البغاء.

[1]- هي عقود مختلفة تخص المعاملات بين الناس بشتى أنواعها من بيوع ووقف وزواج وطلاق، فضلا عن النزاعات...

[2]- تعد مصدرا أوليا لكتابة التاريخ الاجتماعي و الاقتصادي فهي تتضمن تقييدا و جردا دقيقا لكل مخلفات الأشخاص المتوفين...، وتوجد هذه الوثائق في العديد من دور الأرشيف في الجزائر، وخارج الوطن مثل تلك المتواجدة في أرشيف ما وراء البحار بفرنسا وفي تركيا... الخ

كذلك أطروحة الدكتوراه لياسين بودريعة المعنونة بالثروة والفقر 1786-1800 م وهي دراسة اقتصادية واجتماعية من خلال دفاتر التركات أفادتنا في فصلها الثالث والسادس في جرائم القتل و آفة البغاء والشعوذة.

بالإضافة لدراسة طوبال فاطمة الزهراء الموسومة بظاهرة التدخين في الكتابة التاريخية في العهد العثماني مخطوط "محدد السنان" لابن الفكون، وكذا دراسة لبصير سعاد بعنوان الرحلة الحجازية في العهد العثماني 1518م-1818م كمصدر أساسي للكشف عن الحدث التاريخي الاجتماعي-الآفات الاجتماعية نموذجا، وقد أبان هذا المقال أهمية مصادر الرحلة في نقل الواقع الاجتماعي للمجتمعات حيث تحدث عن البغاء واللصوصية.

جاء موضوعنا الذي طرحناه لسد بعض الثغرات وإضاءة بعض الجوانب التي أغفلتها هذه الدراسات، ويتجلى ذلك في شموليته لكامل الفضاء الزماني والمكاني للجزائر ولجميع الفئات الفاعلة في هذا الحيز الجغرافي بناء على ما توفره المصادر المحلية والأجنبية.

يقتضي موضوع الآفات الذي يندرج ضمن الظواهر الاجتماعية البدء بإشكالية تتعلق أساسا بدراسة عمق المجتمع بعيدا عن تاريخ الإنجازات وتعظيم القادة والحكام، ذلك بوضع الممارسات الناتجة عن تفاعل الإنسان مع مجموعة من المؤثرات الداخلية والخارجية ضمن سياق السلوكيات الطبيعية أو الشاذة واعتبار هذه الأخيرة مظهرا للفساد والانحلال الاجتماعي والأخلاقي، ومن هنا نطرح بعض الإشكاليات وهي كالآتي:

- ما هي الأسباب التي أدت لانتشار الآفات في مجتمع تقومه الضوابط الدينية و العرفية؟
- فيما تمثلت مظاهر الفساد الاجتماعي والانحلال الأخلاقي على مستوى الحواضر والأرياف؟
- هل كانت هذه الممارسات والسلوكيات المنحرفة لدى فئة معينة من المجتمع أم كانت عامة وشاملة؟ وهل هي نفسها لدى الخاصة ولدى العامة؟ فيما تمثلت انعكاسات هذه الآفات؟

– ما مدى تأثير هذه الآفات في بلورة عملية الإصلاح والمحاربة المتبناة من طرف السلطة السياسية والدينية؟ ما هي أبرز آلياتها في هذا الجانب؟ هل نجحت هذه التنظيمات والآليات المعتمدة في الحد من فشو مظاهر الانحلال في أوساط المجتمع؟

وللإجابة على هذه التساؤلات اعتمدنا على المنهج التاريخي الوصفي التحليلي الذي يقوم على جمع المعلومات من مختلف المصادر و المراجع ثم تحليلها، بالإضافة إلى ذلك استعملنا المنهج المقارن الذي يقوم على مقارنة الأحداث بما يجري في بعض المدن العربية خلال فترة الدراسة حتى يتسنى لنا إبراز الآفات الاجتماعية في مدن أخرى من الولايات العثمانية ومن ثم مقارنتها في إطار النسيج الاجتماعي للمجتمع الجزائري، وكل هذا وفق خطة منهجية مبنية على المقدمة، وثلاثة فصول، وخاتمة، مذيلة بملاحق توضيحية و فهرس المحتوى.

ارتأينا أن يكون الفصل الأول بعنوان الآفات الاجتماعية(المصطلح والدلالة والدوافع) وكانت البداية بتقديم تعريف لمصطلح الآفة لغة واصطلاحا، لننتقل بعدها لإعطاء لمحة عن واقع الآفات ومظاهرها في أواخر العهد الزياني، وقبل استحضار تجلياتها وقفنا على الأسباب الباعثة على انتشارها مبرزين خلالها الاضطرابات السياسية وفساد نظام الحكم، وكذا الأسباب الاقتصادية والاجتماعية وضعف الوازع الديني.

أما الفصل الثاني فجاء بعنوان مظاهر الفساد الاجتماعي والانحلال الأخلاقي في المجتمع الجزائري، بينا فيه أهم مظاهر الآفات بدء بمجالس اللهو والمجون ومعاقرة الخمر وشرب الدخان وتفشي الفواحش حيث تعرضنا فيه لمجالس الطرب وما صاحبها من موسيقى ورقص وغناء ماجن وشرب الخمور والدخان، وأيضا تفشي الفواحش التي تظهر في البغاء واللواط، في حين تطرقنا في العنصر الثاني للسحر والشعوذة وظاهرة التعدي على النفس حيث استعرضنا فيها جرائم القتل إضافة لتعدي على الأموال وقد رصدنا فيها آفة التزوير إلى جانب اللصوصية والسرقة، وأخيرا ختمنا الفصل بالحديث عن الرشوة بعدها عالجنا مظاهر الغش في المعاملات التجارية من حيث تزوير العملة والغش في السلع والتطفيف في المكاييل والموازين في صناعة الخبز، وكذلك ارتفاع الأسعار التي خضعت لتحولات الاقتصادية والاكرهات المناخية.

وقد آثرنا أن يكون عنوان الفصل الثالث بآثار الآفات الاجتماعية على المجتمع الجزائري ومساعي الإصلاح، تناولنا فيها انعكاسات الآفات على الفرد والمجتمع من آثار سياسية، واجتماعية، اقتصادية، ودينية وثقافية، وهذه الآفات ولدت ردود أفعال تمثلت في آليات المحاربة والإصلاح التي تبنتها السلطة السياسية والمجسدة في موظفيها الإداريين على المستوى المركزي والمحلي، وشملت أيضا دور السلطة الدينية في الإصلاح الاجتماعي من خلال الفقهاء ورجال الطرق الصوفية من دون أن نهمل النظام العقابي المستمد من النص الشرعي أو القوانين المدنية وكذا العرفية.

وذيلنا الدراسة بخاتمة استنتاجية لما توصلنا إليه، ثم بقائمة الملاحق، كما عمدنا إلى وضع قائمة للمصادر والمراجع و أخيرا قائمة بمحتوى المذكرة.

أما فيما يتعلق بالمادة التاريخية فتعددت المصادر والمراجع التي اعتمدنا عليها وتنوعت مشاربها وتباينت طريقة عرضها للموضوع بحسب توجهاتها، منها المصادر المحلية التي في معظمها مذكرات تؤرخ للجزائر في شتى المجالات وغالبا ما يتم إيرادها ضمن الأحداث السياسية كمذكرات الشريف الزهار، وكتاب المرآة لحمدان خوجة الذي كتب بعيد الاحتلال الفرنسي عام 1830م، ومصادر أخرى لاتقل أهمية عن سابقاتها منها منشور الهداية لابن الفكون حيث فضح فيه بعض الممارسات لمتولي الوظائف الشرعية من الرشوة وإقبالهم على مجالس اللهو والنساء، وكذا ابن المفتي بمؤلفه تقييدات ابن المفتي في تاريخ باشاوات الجزائر وعلمائها.

ولعل من بين أهم هذه المصادر قانون أسواق مدينة الجزائر لصاحبه الشويهد والذي سلط الضوء على الجانب الاقتصادي وما تعلق بنظام السوق وطرق المعاملات، وما يزيد من قيمته أن صاحبه كان جزء من هذه الفعاليات الاقتصادية حيث عرفنا على طريقة تحديد الأسعار، والأجهزة الإدارية التي أنيطت بها مهام تسيير السوق من المحتسب، وأمين الأمناء، وشيخ البلد...الخ، كما استعنا أيضا بالثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني لابن سحنون الراشدي،

وكذا الرحلة الناصرية التي زودتنا بمعلومات حول آراء العلماء من بعض القضايا المستجدة كمسألة الدخان، والرحلة الورتيلانية التي أفادتنا في عدة جوانب من هذه المذكرة.

فيما يخص المصادر الأجنبية المترجمة اعتمدنا على مذكرات كاثكارت، مذكرات شالر، وبفايفر التي تعود لمطلع القرن 19م، أيضا رحلة العالم الألماني هابنسترايت، وفندلين شلوصر الموسومة بقسنطينة أيام أحمد باي 1832-1837م ورحلة طريفة لإيالة الجزائر. ومن بين هذه المصادر المعربة فايست الذي نقل لنا صورة عن ما كان يجري في بايلك الشرق و زودنا بمعلومات هامة عن حياة باياتها وما شابها من لهو ومجون وشرب للخمور ... وغيرها.

أما المصادر الأجنبية غير المترجمة اعتمدنا على طبوغرافية هايدو والتي تعود لبداية عهد الإيالة، وكتاب فونتير دو بارادي، ورغم أنها من المصادر الأساسية لكتابة تاريخ الجزائر العثماني إلا أن التعامل معها يتطلب الحذر.

بالإضافة للمراجع في مقدمتها تاريخ الجزائر الثقافي لمؤلفه أبو القاسم سعد الله، وكتابات سعيدوني التي وظفنا جزء منها في مقدمتها النظام المالي وورقات جزائرية، إلى جانب الدراسة التي قام بها محمد بوشنافي حول القضاء والقضاة، وكذا كتاب أندري ريمون الذي تطرق للمدن العربية الكبرى منها الجزائر ودراسة حسن حلاق حول المجتمع البيروتي.

واعتمدنا أيضا على الأطروحات والمقالات منها المدينة والريف لابن عتو، وأطروحة حماش الموسومة بالأسرة في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني وغيرها من الأطروحات ذات العلاقة بالموضوع، أما المقالات فأبرزها حياة اللهو وخدمات الخمارات والمقاهي والفنادق في الجزائر أواخر القرن 18م للمازري بديرة، والقهوة والمقاهي في دمشق في القرن 18م.

ومن الصعوبات نذكر قلة المادة العلمية في بعض العناصر، صعوبة تأطير الموضوع والفصل بين جزئياته نظرا لارتباط الآفات ببعضها البعض، ويبقى هذا العمل بحاجة لدراسات تصوب ما جاء فيه من أخطاء وتؤكد ما جاء فيه من معلومات.

وأخيرا لابد أن نسجل كلمة شكر ووفاء للأستاذة صحراوي على توجيهاتها ونصائحها القيمة.

الفصل الأول

الفصل الأول: الآفات الاجتماعية (المصطلح و الدلالة و الدوافع)

أولا: تعريف الآفات الاجتماعية.

ثانيا: لمحة عن واقع الآفات الاجتماعية ومظاهرها أواخر العهد الزياني.

ثالثا: أسباب انتشار الآفات الاجتماعية.

خلاصة الفصل

يهدف هذا الفصل إلى التأسيس لمفهوم الآفات الاجتماعية والإحاطة بمدلولاتها اللغوية والاصطلاحية ضمن المجالات الواقعة بها، مع الأخذ بعين الاعتبار الخلفيات التاريخية للآفة كسلوك انحرافي وفشوها في أواخر العهد الزياني، ومن ثم الوقوف على دوافع انتشارها لدى الفرد و المجتمع في الجزائر العثمانية.

أولا: تعريف الآفات الاجتماعية:

1- لغة:

يستلزم التعريف بالآفات الاجتماعية تتبع القواميس والمعاجم كمصادر أولية أشارت إلى مدلولها لإحداث مقاربة مفاهيمية للمصطلح، وكما نلاحظ أنها تكاد تجمع حول المدلول اللغوي لمصطلح الآفة الذي يعني في عمومه العاهة أو العلة أو المرض.[1]

والآفة حسب ما ذكره ابن منظور هي العاهة، و أنها عرض مفسد لما أصاب من شيء، ويقال آفة الظرف الصلف، وآفة العلم النسيان و طعام موؤف أصابته آفة، ويقال إيف الزرع على ما لم يسم فاعله أي أصابته آفة، وأف القوم و أوفوا و إيفوا أي دخلت عليهم آفة، وآفة البلاد تؤوف أوفا وآفة أي صارت فيها آفة.[2]

ويتقاسم ابن منظور هذا التعريف مع فيروز أبادي صاحب القاموس المحيط الذي أشار إليها على أنها العلة أو المرض[3]، وفي نفس السياق اعتبرها المفتي المجددي على أنها العاهة.[4]

نستشف من هذين التعريفان أن مفهوم الآفة ارتكز على مصطلح العاهة دون تحديد مجالها وأنواعها، غير أن ابن منظور قد خصها في موطن آخر بتعريف يتماشى مع ما كان

---

[1] – رقية بن خيرة ، **الآفات الاجتماعية في الأندلس (5 – 6 هـ/ 11 – 12 م) دراسة في ظاهرة الانحراف**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، جامعة مصطفى اسطنبولي معسكر – الجزائر، 2016 – 2017، ص 21.

[2] – أبي الفضل جمال الدين بن مكرم ابن المنظور، **لسان العرب**، مج 9، دار صادر، بيروت، د.ت، ص 19.

[3] – مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي، **القاموس المحيط**، إ. تح: نعيم العرقسوسي، ط8، مؤسسة الرسالة، لبنان، 2005، ص 794.

[4] – السيد عميم الإحسان المجددي البركتي، **التعريفات الفقهية**، دار الكتب العامية، لبنان، 2003، ص 12.

سائدا آنذاك، حيث أوردها بمصطلح الفسق وهو العصيان والترك لأمر الله والخروج عن طريق الحق والفجور والميل للمعصية ويقال نساء فواسق أي فواجر.[1]

ما يلاحظ على هذا التعريف أنه يختلف عن بقية التعاريف التي أوردناها، فقد تم تخصيصه و ضبطه بالجانب الأخلاقي دون غيره من الجوانب، وربطه ببغاء المرأة.

وعلى ما يبدو أن المفهوم الفقهي للآفة غير مستقر على معنى محدد في هذا الجانب، إذ تتجاذبه تقاطعات بينها وبين مفاهيم أخرى تحمل نفس المدلول في نطاق الدلالة اللغوية وحسب طبيعة الشيء الذي تصيبه.[2]

وقد استعملها الفقهاء بنفس المعنى في مواضيع معينة، إلا أنهم غالبا ما يقيدونها بكونها سماوية، فيقولون عن الآفة الجائحة وهي لغة المصيبة المستأصلة وما لا يستطاع رده وإن علم به، مما يصيب الثمار من السماء من ثلج ومطر وعفن وبرد وريح وجراد[3]، وقد تكون عاهة جسدية كالعرج والعمى، كما يحتمل أن تكون عيبا في العبد سواء كان ذلك العيب خلقيا أم أخلاقيا، ويمكن أن تكون عيبا في الحيوان أيضا.[4]

ولم يقتصر مدلول الآفة الذي يقتضي المرض والعاهة على المصادر الأدبية، وإنما وجد استخدامه في الكتب الطبية التي استعملت مصطلح الآفة للدلالة على المرض، فابن زهر عبد الملك ذكرها بصيغة اسم الفاعل مؤوفا أي المصاب بمرض أو علة ما.[5] كما ورد أيضا في الكتب الفلاحية بنفس الصيغة للإشارة لتلك الأمراض التي تصيب المزروعات والأشجار، واحمرار الورق بآفة النجوم التي تصيب الكرم ويظهر ذلك بالحمرة الشديدة.[6]

---

[1] – ابن منظور، **لسان...**، ج 10، مصدر سابق، ص 308.

[2] – بن خيرة، مرجع سابق، ص 22.

[3] – عبد الله معصر، **تقريب معجم مصطلحات الفقه المالكي**، دار الكتب العلمية، لبنان، 2007، ص 50.

[4] – بن خيرة، مرجع سابق، ص 23.

[5] – نفسه، ص 16.

[6] – الاشبيلي ابن العوام أبو زكرياء، **الفلاحة الأندلسية**، تح : أنوار بوسويلم و آخرون، ج3، منشورات مجمع اللغة العربية الأردني، الأردن، 2012، ص 16.

2 – اصطلاحا:

يتضح من هذه التعاريف المختلفة أن الآفة لا تتضمن على تعريف اصطلاحي محدد بعينه باستثناء المدلول اللغوي، إذن فمفهوم الآفة لا يحمل أي دلالة اصطلاحية معينة وإنما يرتبط بالميادين والمجالات التي تكون واقعة فيها كالآفات الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية.[1] وهذا ما جعل رقية بن خيرة تعتبر الآفات الاجتماعية ظواهر سلبية قد تظهر في مجتمع بعينه، وفي وقت معين، ولظروف معينة أيضا، تستدعي ضرورة دراستها والكشف عن أسبابها وبأدق تعبير هي الأمراض الاجتماعية الناجمة عن التغيرات التي تحدث في مجتمع سواء كانت تلك التغيرات بفعل تأثيرات داخلية أو خارجية.[2]

نستشف من هذه التعاريف التي عرضت مفهوم الآفة في نطاق الدلالة اللغوية أن المصطلح الرائج و الأكثر تداولا بينها هو مصطلح الآفة بما يحمله من دلالة والتي أجمعت على العاهة، العلة، أو المرض مع تكييفها وصبغها بالميدان الواقعة به، وعليه يمكن أن ندرج تعريف آخر بناءا على فهمنا الخاص.

فالآفات الاجتماعية هي مجموعة السلوكيات والأفعال الشاذة الصادرة عن الشرائح المختلفة في المجتمع، وتخضع في ظهورها لأسباب تحتمها الظروف الراهنة أو التراكمية، ويعتبر وجودها تعدي واضح على الأطر والأسس المنظمة للمجتمع دينية كانت أو أخلاقية، وعرفية بفعل ما تلحقه من ضرر بنسيج المجتمع.

إن المصطلح الذي سنلتزم به في عرض حيثيات هذه المذكرة هو مصطلح الآفة لاعتبارات منها: عدم وجود مصطلح واحد محدد يعبر عن مظاهر الانحلال الاجتماعي والأخلاقي في العهد العثماني لتعدد أنواع هذا الانحلال.

أن مصطلح الآفة يمكن توظيفه في مجالات مختلفة، كلها ترتبط بالحياة الاجتماعية التي تتأثر بالفعاليات السياسية والاقتصادية والدينية.

---

[1] – بن خيرة، مرجع سابق، ص 23.

[2] – نفسه، ص 23.

ثانيا: لمحة عن واقع الآفات الاجتماعية ومظاهرها أواخر العهد الزياني.

شهدت مجتمعات المغرب الأوسط انحلالا اجتماعيا مس مختلف جوانب الحياة اليومية للفرد الزياني خاصة أواخر عهد هذه الدولة، متأثرا بتلك التحولات التي عرفتها الدويلات المغربية والحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط، ومن هذا سنحاول أن نعطي لمحة لما كان سائدا من آفات اجتماعية آنذاك.

وبداية تعود أصول هذه الدولة لقبيلة زناته البربرية التي استطاعت أن تؤسس كيانا سياسيا مستقلا عن الكيانات الأخرى بالمنطقة، وقد عرفت هذه الدولة تراجعا وضعفا في الفترة الأخيرة كنتيجة لتلك الصراعات الداخلية والخارجية[1]، لينعكس هذا الوضع المتأزم على باقي المجالات، فانكمشت الحياة الاقتصادية وتضررت التجارة، وكل هذا أثر سلبا على الوضع الاجتماعي بالمجتمع الزياني.[2]

ومن ضمن هذه الآفات:

1 – السحر والشعوذة: ارتبط انتشارها بالقضايا المتعلقة بالمرض والفقر والأزمات الطبيعية والاقتصادية وبالمعتقدات الساذجة للعامة، ما جعلهم ينساقون وراء سلوكيات مبنية على الخرافة والبدع كوسيلة للهروب من الواقع المعاش.[3]

فقد أشارت النوازل إلى وجود فئات اجتماعية في الشوارع يمارسون ضرب الخط أو كتابة كتب المحبة للنساء.[4]

---

[1] – عبد المالك بكاي، **الحياة الريفية في المغرب الأوسط من القرن 13 – 16 م**، النشر الجامعي الجديد، الجزائر، 2018، ص ص 29 – 71.

[2] – دلندة الأرقش وآخرون، **المغرب العربي من خلال المصادر**، مركز النشر الجامعي، تونس، 2003، ص 9.

[3] – عبد القادر بوعقادة، **طبقات مجتمع المغرب الأوسط، قراءة في الموروث والذهنية**، النشر الجامعي الجديد، الجزائر، 2018، ص ص 229 – 230.

[4] – عمر بلبشير، **جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية والفكرية في المغربين الأوسط والأقصى (12 – 15 م)**، أطروحة الدكتوراه في التاريخ الإسلامي، جامعة وهران – الجزائر، 2009 – 2010، ص 132.

2 – التبرك بالأولياء: تزامن السحر والشعوذة مع بروز ظاهرة التبرك بالأولياء أحياء وأمواتا من خلال التبرك بهم أو طلب الشفاء، وقد دعم الحكام هذه الظاهرة حيث سعوا للتقرب منهم وزيارتهم[1]، ويعود سبب هذا التبجيل للحروب المتكررة وما كان لها من أثر على نفسية السكان الذين وجدوا فيها متنفسا للهروب من تلك الصراعات وإجابة عن حالة القلق التي كانت تخيم عليهم باستمرار.[2]

3– البغاء والدعارة: نتجت عن مظاهر الترف وانتشار الفقر والتراتبية الطبقية ظهور الآفات الاجتماعية والأزمات الأخلاقية، و التي كان من أسباب انتشارها الطلاق بفعل غياب الأزواج لمدة طويلة مما أفضى لطلب النساء للطلاق، وأيضا برزت ظاهرة هروب النساء بعد عقد القران مع رجل آخر، وقد انتشرت أيضا زنا المحارم وشملت الظاهرة كلا الجنسين، وهناك من النساء من طلبن الزواج بعد توبتهن بعد ما كن من أهل التهم والدناءة.[3]

4– الرشوة وبيع المناصب: لقد انتقد الونشريسي في كتابه المعيار هذه التصرفات التي صدرت من بني زيان كتقديمهم الجهال في المناصب الشرعية كالقضاء، والإفتاء، واعتبرها من البدع التي لا يجوز السكوت عنها.[4]

ويبدو أن هذه الظاهرة لم تكن خاصة بالمجتمع الزياني، وإنما مست باقي دويلات العالم الإسلامي، فقد انتشرت كل أنواع البدع التي كانت تنشط علنا واقترنت سمعة القضاة

---

[1] – بوعقادة، مرجع سابق، ص ص 79 – 80.

[2] – خديجة سلاوي، **الحياة الاجتماعية في الدولة الزيانية (633 – 962 هـ / 1235 – 1555 م)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب الأوسط والوسيط، جامعة ابن خلدون بتيارت – الجزائر، 2013 – 2014، ص، ص 79 – 80.

[3] – بوعقادة، مرجع سابق، ص ص 255 – 256.

[4] – مختار حساني، **تاريخ الدولة الزيانية – الأحوال الاجتماعية**، ج 3، دار الحضارة، الجزائر، 2007، ص 182.

ومساعديهم بالرشوة وبعدهم عن النزاهة، وانتشر الفساد في ظل عجز السلطة عن اتخاذ القرارات لحل المشكلة.[1]

أمام هذا التقاعس تسابق الموظفين على سرقة أموال الخزينة وممتلكات الأوقاف، وأسرفوا في تعاطي الخمر والحشيش في كل مكان وممارسة الفسق والفجور ومن بينهم الفقهاء.[2]

ولم تخلو الدولة الزيانية من هذا الانحلال فكثر شرب الخمر في المدن و تعداه للقرى، وأرجع ظهوره في الريف لليهود الذين نقلوه.[3]

ما انعكس سلبا على حكامها فكره الشعب حكامه وأخذ بسطاء الناس مشرقا ومغربا يعتبرون الشريعة طويت ولم يعد للحق مكان في دار الإسلام .[4]

وقد تحولت القاهرة لمرتع يجذب المتسولين ومتعاطي البغايا، وبلغت مظاهر البذخ ذروتها وانتشر المغنيين والشعراء، وهذا ما جعل فئات الشعب الصالحين ينفضون من حول الحكام ويخجلون من طلب العلم من بلاطهم.[5]

ومن الأمراض الاجتماعية التي استفحل انتشارها اللصوصية التي تحولت إلى مهنة تكسب أصحابها أموالا طائلة[6]، وتميزت بانتشارها الواسع في الأرياف، ما يعكس صفة التنظيم التي كانت تؤدي للقتل والتهديد بالسلاح.[7]

تعود هذه الظاهرة في ظهورها إلى التمايز الاجتماعي والوضعية المنحطة بفعل تأثرها بالحالة الاقتصادية والاجتماعية من مجاعات، وأوبئة وحروب، لتكون ظاهرة السرقة ظاهرة

---

[1] – نيقولا إيفانوف، **الفتح العثماني للأقطار العربية 1516 –** 1574، تر: يوسف عطا الله، را. قد: مسعود ضاهر، دار الفارابي، 1988، ص ص 42 – 43.

[2] – نفسه، ص 42.

[3] – حساني، مرجع سابق، ص 178.

[4] – إيفانوف، مرجع سابق، ص 42.

[5] – نفسه، ص ص 43 – 44.

[6] – حساني، مرجع سابق، ص 182.

[7] – بكاي، مرجع سابق، ص 119.

اجتماعية متفشية تأتي نتيجة تخلي الإنسان عن قيمه الأخلاقية والإنسانية من أجل الحصول على مكتسبات غيره، ويرجع تفشيها للفقر بسبب التهميش الذي تتعرض له هذه الفئات.[1]

5- مظاهر الغش في الأسواق: من السلوكيات الدنيئة التي انتشرت في الأسواق الزيانية تزوير العملة، وأمام هذا الوضع سعى الفقهاء لاستصدار عقوبات رادعة للحد من هذه الظاهرة.[2]

كما عمدت السلطة لمراقبة المكاييل والموازين كوسيلة لقمع أساليب الغش في المعاملات منها بيع الخبز ناقص الوزن، الخلط بين العسل الرديء والجيد... وغيرها، وما زاد من تأزم الوضع منح مهمة مراقب الأسواق لأشخاص لا تتوفر فيهم الكفاءة اللازمة، وأصبحوا يغضون أبصارهم عن هذه التجاوزات بل ويأخذون رشاوي وأرباح مادية من أصحاب الصنائع للسكوت عن ذلك.[3]

[1] – بوعقادة، مرجع سابق، ص 247.

[2] – بكاي، مرجع سابق، ص ص 226 – 227.

[3] – فؤاد طواهرة، " المجتمع والاقتصاد في تلمسان خلال العصر الزياني (ق 7 – 9 هـ / ق 13 – 15 م)"، **مجلة الدراسات التاريخية**، جامعة 8 ماي قالمة، العدد 16، جويلية 2014، ص ص 88 – 89.

إنه لمن الصعب فهم بواعث الآفات الاجتماعية في المجتمع الجزائري خلال الفترة الحديثة، بمعزل عن المجريات السياسية والدينية والاقتصادية والاجتماعية، دون أن نستبعد المؤثر الطبيعي، و بناء على هذا سنحاول في هذا العنصر تحديد أبرز الأسباب المؤدية لانتشار الآفات الاجتماعية آنذاك.

ثالثا: أسباب انتشار الآفات الاجتماعية.

1- الاضطرابات السياسية وفساد نظام الحكم :

1 - المستوى الداخلي: أما على المستوى الداخلي فقد عرفت الإيالة أثناء العهد العثماني فترات من الفوضى و الاضطراب وتعقد الوضع الإداري، حيث ارتبطت هذه الأوضاع بعدم الاستقرار السياسي مما كان له تأثير مباشر على الوضع العام.[1]

لقد مس هذا الفساد مختلف أجهزة الدولة على رأسها الجيش من خلال تدخله المستمر في الحياة السياسية، وهذه الوضعية لم تكن وليدة قرن معين، أو نتيجة لنظام معين بل إن تدخل الإنكشارية في أمور الحكم قد بدأت بالظهور للعلن منذ عهد الباشاوات 1587-1659 م، حيث تمكن أغا الإنكشارية من المشاركة في الحكم إلى جانب الباشا المرسل من طرف الباب العالي قبل أن ينفرد العسكريون بالحكم سنة 1659 م.[2]

فسادت فترة الباشاوات فوضى كبيرة وعدم استقرار، فالباشاوات المعينين لمدة ثلاث سنوات تمكن القليل منهم من إتمام عهدته في وقت كان همهم الوحيد جمع الأموال التي دفعوها مهملين بذلك العباد و البلاد.[3]

---

[1] – مبارك شوادر، " لمحة عن الأوضاع السياسية بالجزائر في أواخر العهد العثماني "، **مجلة العلوم الإسلامية والحضارة**، الجزائر، العدد 4، ديسمبر 2016، ص 255.

[2] – جميلة معاشي، **الانكشارية و المجتمع في بايلك قسنطينة في نهاية العهد العثماني**، أطروحة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث، جامعة منتوري قسنطينة – الجزائر، 2007 – 2008، ص 31.

[3] – عائشة غطاس، **" ظهور الدولة الجزائرية الحديثة "**، الدولة الجزائرية الحديثة و مؤسساتها، إشراف عائشة غطاس، سلسة المشاريع الوطنية للبحث، الجزائر، 2007، ص 50.

وقد حاول الإنكشارية الاستيلاء على السلطة من أيدي الباشاوات حتى أصبحت مهمتهم مقتصرة على دفع رواتب الجند، وكثيرا ما كانت تنتهي مسيرة هؤلاء الباشاوات إما بالعزل أو القتل أو بالسجن.[1]

ولا ريب في أن ينعكس ضعف الحكام في تمادي الإنكشارية حيث انتشرت في أوساطهم أعمال السلب والنهب، ولم يتجرأ الباشاوات على الوقوف بوجههم، وتجلى ذلك في عدة جوانب منها الوضع الاقتصادي حيث هرب التجار والصناع خارج المدينة.[2]

ينسحب القول أيضا على المرحلة التي تلتها من فترة الأغوات (1659 – 1671 م) حيث سيطر الجند على زمام الحكم، فكان أول ضحاياهم خليل بولكباشي(1659– 1660) وأسندت الأغوية بعده إلى ابن عمه رمضان بولكباشي والذي وزع فور توليه المنصب الأعطيات على الجنود، إلا أنه لقي حتفه في سنة 1661 م، وفي أعقاب ذلك عين الديوان شعبان أغا والذي كان علجا برتغاليا الأصل، وقد تعرض لمحاولة اغتيال[2]، وبعدها تم إسناد الحكم لعلي أغا (1665 – 1671 م) لتكون السمة البارزة لهذه المرحلة هي عدم الاستقرار وتوالي اغتيال الحكام إذ لم ينجو حاكم واحد من النهاية الدموية.[3]

تميزت الفترة الأخيرة من الحكم العثماني بعدم استقرار جهاز الحكم وكثرت الاضطرابات التي عمها الظلم الاجتماعي والاستبداد السياسي، وتتجلى هذه الاضطرابات في

---

[1] – التر، مرجع سابق، ص 283.

[2] – نفسه، ص ص 277 – 278.

[2] – أمين محرز ، **الجزائر في عهد الأغوات 1659 – 1671 م**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 2007–2008، ص ص 62 – 68. **ذكر أيضا**: أنه خلال اجتماع الديوان لاختيار خليفة لعلي أغا، تم ترشيح خمسة أو ستة أغوات في ظرف 3 أيام، إلا أنهم قتلوا جميعا، نتيجة الخلاف وتهافت أعضاء الأوجاق على السلطة بشكل لم يسبق له مثيل. **أنظر**: مرجع نفسه، ص 93.

[3] – غطاس، مرجع سابق، ص 53.

كثرة تعاقب الحكام الذين تميز جلهم بالضعف وعدم الكفاءة.[1] وهذا ما سمح بتدخل الجند من جديد و أضحوا يعينون ويعزلون الحكام على حسب هواهم، وكانت تداعيات ذلك جلية حيث انخفض معدل البقاء إلى 4 سنوات، ونتيجة لهذا شاعت ظاهرة اغتيال الدايات حيث تعاقب على الحكم خلال سنة 1805 – 1814م تسع دايات.[2] قتلوا كلهم على أيدي العساكر نذكر منهم الداي علي باشا 1809م، أحمد باشا سنة 1814م والداي عمر باشا 1817م.[3]

وهذا ما أكده الشريف الزهار حيث أشار إلى أنه ابتداء من 1791 م حكم الجزائر تسع دايات مات خمسة منهم مقتولون بعد ثورة الجند، وغالبا ما يرافق عملية اغتيالهم واستخلافهم مذبحة تطال كل رجال دولتهم.[4]

وقد أدلى حمدان بن عثمان خوجة بدلوه في هذا الجانب حيث استعرض بين ثنايا كتابه عبارات إلى ما وصل إليه الجند من فساد ونفوذ ومن ذلك قوله: "... هكذا صارت الميليشيا المسلحة التي لا مبدأ لها ترتكب المخالفات ضد البدو والقبائل، ثم قام هؤلاء البؤساء بإشعال الثورات وقلب قادة الدولة حسب هواهم...، لقد جعل الثائرون على رأسهم أحمد خوجة، ودبر المؤامرة ... ، وتجمعت الميليشيا فحطمت عظمة الداي مصطفى ... ".[5]

كما رصدنا في قوله " لقد عامل هؤلاء المتهيجون بعنف ووحشية معظم أعضاء الداي وأهم أنصاره واستولى خوجة على الحكم ... " ، " ... لقد قتل أحمد مصطفى باشا فكان له

---

[1] – بوجلال قدور، **مظاهر التقارب والقطيعة بين العلماء والسلطة العثمانية في بايلك الغرب فترة الدايات 1671 – 1830م**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث، جامعة وهران 1 أحمد بن بلة، الجزائر، 2016 – 2017، ص 266.

[2] – غطاس، مرجع سابق، ص 59.

[3] – قدور، مرجع سابق، ص 267.

[4] – أحمد الشريف الزهار، **مذكرات نقيب الأشراف الجزائر 1754 – 1830 م**، تق. تح: أحمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص 83.

[5] –حمدان بن عثمان خوجة،**المرآة**، تق. تع. تح: محمد العربي الزبيري،anep، الجزائر، 2005، ص ص 111–112.

نفس المصير وبعده تولى علي باشا ولم يكن هذا الملك إلا آلة في خدمة الأتراك، يستعملونه لتنفيذ مشاريعهم... ، بعدها قتل خنقا واستبدل بالحاج علي باشا...".[1]

نستقرأ من خلال هذه العبارات السطوة التي بلغها الجند الذين بلغوا من القوة ما يخولهم للتعيين والعزل والقتل ليتحكموا في هذه الفترة بسدة الحكم، حيث أصبحوا يقلبون السلطة على حسب هواهم وهذا ما يظهر من خلال كثرة تمرداتهم هذا من جهة، أما من جهة أخرى فنستشف صورة أخرى تتعلق بالحكام في أواخر العهد والذين تميزوا بقلة خبرتهم وكفاءتهم حيث انساقوا وراء الملذات وجمع الأموال تاركين المجال مفتوحا للجند للتصرف بأمور الإيالة.

وفي هذا السياق ذكر سعيدوني في مؤلفه النظام المالي أن الصنف الأخير من الدايات عرفوا بعدم القدرة على التسيير، كما عرف هذا الصنف بالإسراف والتبذير كالداي محمد بن باكير باشا 1748 – 1754م الذي انفق كل ما في الخزينة على رفاهية أولاده وزوجته وترك الخزينة فارغة أو تكاد.[2]

ولا ريب أن تنعكس مثل هذه الحياة المترفة سلبا على الجانب الأخلاقي، وهذا ما أكده ابن خلدون الذي ربط بين الترف وما يقع من شهوات البطون وما يتبعه من شهوات الفرج من زنا ولواط[3]، حيث انغمس الدايات في الملذات من النساء والموالي ما عدا القليل منهم الأمر الذي أدى بهم إلى تناسي الواجبات التي أنيطت بهم.

فهذا صهر كرد علي بابا إبراهيم انغمس في الفساد وغرق في بحر الغرام ووصل به الحال للطلب من القنصل الفرنسي أن يزوده بالعذارى وأن يأتيه بثلاثين بنتا من الفرنسيات

---

[1] – حمدان خوجة، مصدر سابق، ص 111 – 114. يفيض كتاب أحمد الشريف بالعبارات التي تعبر عن مدى تعاظم الجند في تعيين وعزل الحكام، حيث كثيرا ما تستعمل " استقدمه العسكر لدار الإمارة ". " ...وبعدما ثار العسكر وقتلوه...". " ولما قتلوه، ذهبوا إلى القشلة وأتوا ... ".**نقلا عن:** غطاس، الدولة...، مرجع سابق، ص 59.

[2] – ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني (1792 – 1830 م)**، ط3، البصائر، الجزائر، 2012، ص 25.

[3] – بن خيرة، مرجع سابق، ص 55.

الحسان، ولم يقلع عن هذه الفواحش رغم قيام إحدى جواريه بإحراق إحدى الحصون دون أن يتدخل.[1] ولا شك أن الفئات الاجتماعية على اختلاف انتماءاتها انحدرت هي الأخرى في مثل هذا التفسخ الأخلاقي حيث راجت في المجتمع مظاهر الانحلال.[2]

يمكن إعاز هذه الفتن التي ظهرت على مستوى المدن والتي كانت ذات صلة بثورات الجند إلى أسباب مختلفة بعضها موضوعي مثل تأثر رواتبهم أو مظالم بعض الحكام في حقهم، وبعضها الأخر لا يستند إلى أساس سببه ضعف الحكام أو نزوة العسكر.[3]

ويمكن أيضا تفسير ذلك من خلال ربطه بنوعية المجندين المستقدمين من الأناضول في أواخر العهد، حيث انضمت إلى الجهاز العسكري عناصر غريبة ارتكبت المظالم وهذا ما أكدته مصادر المرحلة الأخيرة على رأسها حمدان بن عثمان خوجة[4]، وحتى الباحثين المعاصرين منهم زيدي نعيم في دراسته الموسومة بالمجتمع والدولة في الجزائر قبل الاحتلال معتمدا على ما أورده حمدان خوجة الذي أرجع في معنى قوله أسباب نهاية الحكم العثماني بالجزائر إلى تغير طريقة التجنيد في وكالة أزمير، حيث ابتعدت عن النهج القديم الذي كان يستهدف تجنيد النزهاء وذوي الجاه والمكانة، غير أنه في أواخر العهد فتحوا المجال أمام جميع الناس دون مراعاة الشروط السابقة حيث التحق أصحاب السوابق والمذنبين وكان من بينهم اليهود واليونانيين.[5]

---

[1] – علي عبد القادر حليمي، **مدينة الجزائر نشأتها و تطورها قبل سنة 1830م**، المكتبة الجزائرية للدراسات التاريخية، الجزائر، 1982، ص 180.

[2] – بن خيرة، مرجع سابق، ص 56.

[3] – أحمد بحري، **الجزائر في عهد الدايات – دراسة للحياة الاجتماعية**، ج 2، دار الكفاية، الجزائر، 2013، ص 199.

[4] – حمدان بن عثمان خوجة (1775 – 1840 م): كاتب سياسي ومن رواد الحركة الوطنية الجزائرية، ولد بمدينة الجزائر، وبها نشأ وتعلم، درس القانون على يد أبيه، ثم قام مقامه(بعد وفاته) وأصبح أستاذا في الحقوق المدنية والقوانين الإسلامية، وفي سنة 1784م اصطحبه خاله في زيارة لأهم مدن البلقان واسطنبول، 1820 م زار فرنسا ... **للمزيد انظر**: عادل نويهض، **معجم أعلام الجزائر**، ط2، مؤسسة نويهض الثقافية، لبنان، 1980 م، ص 136.

[5] – حمدان خوجة، مصدر سابق، ص 111.

لابد من الإشارة أيضا إلى أن الفساد لم يقتصر على جانب محدد دون غيره، وإنما انتقل هذا الخلل للمنظومة الإدارية على مستوى الإدارة المركزية وحتى المناصب الإدارية في الإدارة المحلية.

ففي أواخر القرن 16 م والمنتصف الأول من القرن 17 م وصل إلى منصب الباشاوية في الجزائر حكام كانوا يدفعون أموالا طائلة نضير الحصول على هذه الوظائف على مستوى الدولة العثمانية.[1] وهو الأمر الذي أضعف من قدرة الأجهزة الإدارية ليس فقط في إيالة الجزائر وإنما كامل الإيالات العربية، وهو نفس الأسلوب الذي أصبحت المناصب الإدارية والقضائية والدينية تمنح على أساسه بالحظوة والرشوة.[2]

لم تعد هذه الطريقة في التولية حكرا على الحكام فقط وإنما تعداه إلى حاشيتهم وموظفيهم المحليين، فقد أشار حمدان خوجة إلى تقليد أشخاص لا كفاءة لهم في مناصب هامة في دواليب السلطة ويتجلى ذلك من خلال قوله: "...لم يكن على الذي يريد أن يصبح بايا إلا أن يتجه لأقارب أحمد باشا ويمدهم بالأموال، لقد كانت تلك المناصب تباع وتشترى ..." ، "... وأيضا ذكر تلك التجاوزات التي وقعت في بايلك الغرب حيث تم إعطاء منصب الباي لأشخاص بلا مروءة ولا كفاءة وهكذا عين مصطفى بايا وكان حظيا للخزناجي وصنائعه وقد وعد بتقديم مبالغ ضخمة من المال، ولم تكن له أي علاقة بالمشايخ...".[3]

---

[1] – التر، مرجع سابق، ص 283. **للمزيد انظر:** جون. ب. وولف، **الجزائر وأوروبا 1500 – 1820م**، تر: سعد الله أبو القاسم، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص ص 106 –111.

[2] – عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، " النظم الإدارية العثمانية في البلدان العربية"، **مجلة الدارة**، د.هـ.ص، العدد 4، السنة التاسعة – شوال 1403 هـ، ص 107.

[3] – حمدان خوجة، مصدر سابق، ص ص 113 – 131. يضيف لأقواله أن البايات كانوا لا يعزلون إلا نادرا في الأيام الأولى من عهد الأتراك، وعندما أصبح الباشاوات والدايات جشعين يجرون وراء الثروة كثرت التبديلات والتغييرات التي كانت مضرة للشعب والحكومة...**انظر:** نفسه، ص 103.

وقد بلغ بيع المناصب إلى درجة أن وكيل الجزائر ووكيل قسنطينة الطامعين بجمع المال كانوا يقدمون الهدايا لأهم الشخصيات في بلاط الجزائر ليعينوا كوكلاء في تونس ولأبسط الأسباب.[1]

ربما لم يستطع الحكام التصدي لإبطال المفاسد التي تحدث في البلاد، بل من المحتمل أن بعضهم كانوا يتغاضون عن هذه المفاسد نظير رشوة تدفع لهم.[2]

أما عن أهل الذمة وخاصة اليهود منهم فقد حظيت هذه الفئة بمكانة متميزة في عهد كل من بابا حسن (1791 – 1798م)، والداي مصطفى باشا من بعده (1798–1805م)، هذا الأخير الذي كثرت في فترته أعمال الاحتكار من طرف اليهوديين بكري وبوجناح[3] وهذا ما أكده القنصل الأمريكي شالر الذي نبه إلى ممارستهم لجميع فروع التجارة، واحتكارهم لسمسرة وأعمال المصارف وتبديل العملة وأن الحكومة لا توظف سوى اليهود لصك العملة[4]، ونتيجة لهذا ارتفعت الأسعار وانتهى الأمر بقيام فتنة شملت طائفة اليهود.[5]

ولقد ارتكب الموظفين العثمانيين العديد من التجاوزات مستغلين ذلك المتسع من الحرية في بعث الفساد بين الناس وشاع ظلمهم للسكان، وهذا ما أكدته المصادر التي عايشت المرحلة الأخيرة من بينها ما ذكره العنتري في مؤلفه تاريخ قسنطينة "... ومن هذا الوقت صار الترك يأخذون الجور ونبذوا الحقوق المشروطة وبدا منهم الفجور..." ويضيف "... إنه منذ موت الباشا محمد بن عثمان وصالح باي تبدلت أحكام الترك وانقلبت حقائقهم وصار

---

[1] – حمدان خوجة، مصدر سابق، ص 127.

[2] – عبد الرحمن عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 107.

[3] – قدور، مرجع سابق، ص 267.

[4] – وليم شالر، **مذكرات وليم شالر قنصل أمريكا في الجزائر**، تع. تح. تق: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية، الجزائر، 1982، ص 89.

[5] – قدور، مرجع سابق، ص 267.

صغيرهم لا يوقر كبيرهم وبدا النقص في ملكهم ..."[1]، وهو نفس ما ذهب إليه المزاري الذي أشار إلى كثرة ظلم وفساد الأتراك العثمانيين.[2]

لم تقتصر هذه الثورات على الإنكشارية الأتراك فيما بينهم، بل تعدتهم خاصة مع نهاية عهدهم إلى الرعية وفي مختلف أنحاء البلاد، وهنا سنركز على ثورة ابن الأحرش[3] بالشرق الجزائري وثورة ابن الشريف[4] الدرقاوي بالغرب الجزائري مركزين على نتائجها نظرا لما خلفته من اضطرابات في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي مست الشرائح السفلى من المجتمع.

بداية لا بد من الإشارة إلى أن هذه الثورات أخذت طابع الانتشار والعموم على كامل التراب بعدما كانت تقوم في منطقة معزولة وكان قادتها من رجال الطرق الصوفية أو أحد المرابطين، كما أنها أخذت تطول لوقوع هزات في هرم السلطة.[5]

لقد ثار ابن الأحرش في منطقة الشمال القسنطيني في عهد الداي مصطفى باشا (1798 – 1805م) الذي كلف عثمان باي قسنطينة بالقضاء عليه، غير أنه لقي حتفه في

---

[1] – محمد الصالح العنتري، **فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها أو تاريخ قسنطينة**، مر. تق. تع: يحي بوعزيز، دار هومة، الجزائر، 2005، ص 86.

[2] – الأغا عودة بن المزاري، **طلوع سعد السعود**، ج 1، تح. در : يحي بوعزيز، ج1، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 2000، ص 368.

[3] – ابن الأحرش: هو من عرب المغرب الأقصى، وقد ثار في نواحي قسنطينة، ولما احتل نابليون الأول على مصر جمع جيشا وانضم إلى الجنود المصرية لقتال نابليون، وبعدها رجع إلى المغرب وقبلها دخل تونس ودعا لنفسه ...، **انظر:** العنتري، مصدر سابق، ص 77. لقد ذكر عن محمد بن يوسف الزياني في دليل الحيران وأنيس السهران أنه فتى مغربي مالكي المذهب، درقاوي الطريقة. **انظر:** ناصر الدين سعيدوني، **تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، دار البصائر، الجزائر، 2014، ص 293. **للمزيد راجع** : زينب جعيني،" ثورة ابن الأحرش في بايلك الشرق (1800 – 1807م)" ، **مجلة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة غرداية**، العدد 18، أوت 2015، ص 129.

[4] – ابن الشريف الدرقاوي: هو عبد القادر ابن الشريف الدرقاوي الفليسي، من بطن أبي الليل المتفرعة عن قبيلة كناسة، درس في القيطنة على يد الشيخ محي الدين، انتقل إلى فاس... **انظر:** سعاد عقاد، **الفلاحون الجزائريون والسلطة العثمانية في الجزائر (1519 – 1830م) دار السلطان نموذجا**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران – الجزائر، 2013 – 2014، ص 131. **للمزيد انظر:** المزاري، مصدر سابق، ج1، ص 302 وبعدها.

[5] – بحري، مرجع سابق، ج2، ص 208.

معركة واد الزهور1804م، وبعدها تمكن الباي الجديد من القضاء عليه بعد 4 سنوات من ثورته.[1]أما ثورة ابن الشريف الدرقاوي فقد دامت من 1805 – 1813م وعمت الغرب الجزائري إلى درجة أن الباي لم يستطع بلوغ وهران إلا بحرا لأن طريق البر كانت مقطوعة بسبب الثورة.[2]

أما فيما يخص أسباب هذه الثورات التي اشتركت تقريبا في أهم دافع وهو ذلك التطور الذي حدث في سياسة الحكام العثمانيين الداخلية في القرن 18م وتعود لتضاؤل موارد الغزو البحري كمصدر أساسي لمالية الإيالة، فبدأت حملات الجباية تأخذ الطابع الواسع بسبب تراجع البحرية وتضاؤل مواردها، ما دفع الإيالة لزيادة الاعتماد على الموارد الضرائبية، وساهم ذلك في نشوب ثورات عديدة وجدت في الطرقية وسيلة للتعبير عن عدائها وكراهيتها للسلطة.[3]

وهذا يستدعي التنويه إلى أن العلاقة التي جمعت بين السلطة ورجال الطرق الصوفية كانت جيدة بدليل أن الحكام العثمانيين لم يتوانوا في التقرب منهم وطلب دعواتهم والرفع من منزلتهم وتجنب إذايتهم، لقد كانوا يرون الصلاح في أشخاصهم والأمن والسلامة في صالح دعواتهم[4]، غير أن هذه الصلات ما فتأت تتراخى بين الطرفين لتتحول بصورة تدريجية إلى حالة عداء وسرعان ما تحولوا من وسطاء خير إلى مدافعين عن الأهالي.

---

[1] – حنيفي هلايلي،" الثورات الشعبية في الجزائر أواخر العهد العثماني كرد فعل على سياسة التهميش"، **مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية**، جامعة سيدي بلعباس، العدد 20، ربيع الأول 1427 هـ– أفريل 2006، ص 200.

[2] – بحري، مرجع سابق، ج2، ص 207.

[3] – صباح بعارسية، **مواقف الحكام و العلماء من المتصوفة في الجزائر في العهد العثماني**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر 2، 2014 – 2015، ص 128.

وللإشارة فإن حمدان خوجة ذكر أن الأتراك لم يكتفوا بفرض احترام المرابطين على أنفسهم، وإنما صاروا يقدمون الامتيازات، وصارت سكناهم وضرائحهم بعد الموت مقدسة، والقانون لا يمس كل من يلجأ إليها ...، حمدان خوجة، مصدر سابق، ص 73.

[4] – محمد شاطو، **نظرة المصادر الجزائرية إلى السلطة العثمانية في الجزائر**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 2005 – 2006، ص 36.

يمكن إرجاع هذا التغير ومعاداة شيوخ الزوايا ومريدي الطرق للحكام إلى زوال العدو المشترك سنة 1792م، وإلى تجاهل الحكام لهذه الفئة ومحاولة إخضاعهم والتضييق عليهم، حيث قاموا أحيانا بحرمانهم من العطايا والامتيازات التي اعتادوا الحصول عليها، بل فرضوا على بعضهم المطالب المخزنية.[1]

فيما يتعلق بالنتائج فقد خلقت ثورة ابن الأحرش اضطرابا في الأحوال الاقتصادية فأهملت الفلاحة واختفت الأقوات وحدثت مجاعة عانى منها السكان في المدن والأرياف، وكان مقتل الباي عثمان في واد الزهور أحد الأسباب التي نشأت عنها المجاعة وقلة الحبوب من كثرة الهول واضطراب الرعية ومن أجل ذلك انعدمت الحراثة في جهات كثيرة وانفقدت حبوب الزرع بقيام ذلك الهول وقل من يأتي بها للأسواق مخافة الطرقات.[2]

هذا ما أكده العنتري في مؤلفه مجاعات قسنطينة الذي قال "... تكاثرت الفتن والأهوال حتى حالت بين الفلاحين والأرض ونتج منها قلة الحبوب وارتفاع الأسعار...".[3]

كما أنها أوقفت الصناعة وركدت التجارة الداخلية لانعدام الأمن وفقدان الاستقرار فكثر اللصوص وقطاع الطرق مما انعكس سلبا على مختلف شرائح المجتمع خصوصا أن أهل الأعراش قاموا على بعضهم بعضا بالنهب والفساد.[4]

ويفهم من هذا أن ظهور الآفات في المجتمع الجزائري في الفترة الحديثة اقترن بعامل انعدام الأمن وغياب الاستقرار لكثرة الفتن والثورات على مستوى المدن وخاصة الأرياف، فمن المعلوم أنه من تأثيرات هذه الحروب انتشار حوادث السلب والقتل وجنوح الأهالي للحرابة واحتراف اللصوصية وقطع السبل.

---

[1] – بعارسية، مرجع سابق، ص ص 127 – 128.

[2] – ناصر الدين سعيدوني، **ورقات جزائرية – دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، ط 2، دار البصائر، الجزائر، 2008، ص 293.

[3] – محمد صالح العنتري، ، **مجاعات قسنطينة**، تح. تق: رابح بونار، الشركة الوطنية، الجزائر، 1974، ص 13.

[4] – عقاد، مرجع سابق، ص ص 140 – 141.

مما جعل سكان الأرياف خاصة يفرون من مناطق إلى أخرى مغيرين بالتالي الاستقرار الديمغرافي للإيالة وتحولهم من فلاحين مستقرين إلى رعاة متجولين.[1] كما أدت هذه الاضطرابات إلى ظهور نوعين من الهجرة داخلية وخارجية.

تعود الهجرة الداخلية لتلك الصراعات المسلحة بين القبائل والسلطة والتي كانت لها انعكاسات سلبية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتي لا شك أنها كانت وراء النزوح الريفي الكثيف نحو المدن[2]، ويمكن إعاز ذلك إلى سعي السلطة المحلية لخلق العداوات بين مختلف القبائل، إضافة إلى أنه كثيرا ما كان يعهد الباي إلى ترحيل القبائل وتشتيت عائلات بأكملها ليضمن الهدوء و يتجنب الثورات.[3]

أما الهجرة الخارجية جاءت كنتيجة لثورة ابن الشريف حيث تعرضت تلمسان لأضرار كبيرة الأمر الذي أفضى لهجرة قسم كبير من سكانها إلى المغرب الأقصى بسبب القحط.[4]

2 –على المستوى الخارجي:

تعرض الوجود العثماني بالجزائر لمعارضة شديدة من طرف السعديين ومن ثم العلويين وكانت بينهم حروب كثيرة لظروف سياسية دخل الطرفان في الصلح، إلا أن التوتر بين الطرفين قد عاد في أواخر العهد مع بايات الغرب وعندما كثرت الفتن كان لهم دخل في دعم التمردات التي قدها الدرقاويين.[5]

أما تونس فكانت تحت حكم الجزائر في عهد البايلربايات [6]، لكن بعد استبدال النظام بالباشاوات أصبحت تونس إيالة مستقلة، إلا أن هذا لم يمنع تدخلات الجزائريين فيها،وهذا

---

[1] – بحري، مرجع سابق، ص 207.

[2] – بلبراوات بن عتو، **المدينة والريف بالجزائر في أواخر العهد العثماني**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران – الجزائر، 2007 – 2008، ص 284.

[3] – محمد العربي الزبيري، **التجارة الخارجية للشرق الجزائري**، الشركة الوطنية، الجزائر، د. ت، ص 23.

[4] – بعارسية، مرجع سابق، ص 160.

[5] – بحري، مرجع سابق، ص 209.

[6] – البايلربايات: مرحلة باي البايات أو باي لارباي (أمير الأمراء) (1519– 1587م)، بدأت بحكم خير الدين بربروس، وانتهت بمغادرة علج علي 1587 م ... **للمزيد انظر**: سعيدوني، النظام المالي...، مرجع سابق، ص 23.

كان بالتفاهم مع قادتها أنفسهم، ويكون ذلك عندما يدعون لتخليصهم من الظلم المسلط عليهم، وباستبدال ملكهم بملك آخر من اختيارهم، هكذا لم يكن باي تونس سوى شبه ملك، في حين كان باشا الجزائر هو الذي يدير البلاد والشعب، وقد استمر هذا الوضع منذ سنة 1791م وهي الفترة التي منح فيها منصب الباي بالمحسوبية.[1]

وفي سنة 1754م تولى حمودة باشا[2] (1782 – 1814م) هذا المنصب وقد استغل الفوضى القائمة بالجزائر ليتخلص من تلك المعاهدات[3]، وقد بلغ به الحد للدخول في حرب مع حكام الجزائر، كما أنه استقدم ابن الأحرش وأكرمه وهذا ما أشار إليه الشريف الزهار بقوله:" ...ثم إن حمودة باشا استدعى في أحد الأيام ابن الأحرش ووسوس له بأنه رجل مثلك شجاع أو كلام من هذا المعنى يجب أن يذهب إلى ملك الترك (الجزائر) وينزعه من أيديهم ونحن نمدك بما يخصك..."[4]، وانتهت الحرب بالصلح بين الطرفين سنة 1821م.[5]

تعرضت سواحل الجزائر لعدة حملات والتي كان لها بالغ الأثر على حياة السكان ونفسيتهم خاصة في أواخر العهد نظرا لضعف البحرية.[6]

وقد تحدث جون وولف في مؤلفه الجزائر وأوروبا عن نتائج إحدى هذه الحملات التي قام بها دوكين 1682 – 1683 حيث نبه إلى أن أكبر الخسائر كانت من نصيب الحضر الذين هدمت مساكنهم، في حين كانت الأضرار التي لحقت بالداي والإنكشارية أقل.[7]

---

[1] – حمدان خوجة، مصدر سابق، ص ص 124 – 126 وبعدها.

[2] – حمودة باشا(1782 – 1814م): ولد في ديسمبر 1759م في الجزائر من جارية محبوبة تزوجها علي باشا، وهو ابنه الأكبر، تولى الحكم بعد وفاة أبيه 1782م، وعرف بعدائه للحكام العثمانيين بالجزائر، وقد توفي في سبتمبر 1814م.
للمزيد راجع: رشاد الإمام، **سياسة حمودة باشا في تونس 1782 – 1814م**، رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه في الفلسفة، الجامعة الأمريكية، بيروت، د.ت، ص ص 67 – 78.

[3] – حمدان خوجة، مصدر سابق، ص 127.

[4] – الزهار، مصدر سابق، ص 85.

[5] – فتيحة صحراوي، **الجزائر في عهد الداي حسين (1818 – 1830 م)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 2، 2010 – 2011 ، ص 144.

[6] – بحري، مرجع سابق، ص 213.

[7] – وولف، مرجع سابق، ص 345.

مكن ذلك الصراع الأوروبي الجزائر من فرض سيطرتها على غربي البحر المتوسط، واستمر الوضع كذلك حتى بداية القرن 19م، لكن بعد مؤتمر فينا[1] كلفت دول أوروبا بريطانيا تنفيذ قراراته والتي ترجمت في الحملة البريطانية الهولندية على الجزائر بقيادة اللورد إكسماوث وفان كابلان سنة 1816م.[2]

وقد خلفت هذه الحملات خسائر بشرية ما أثر على نفسية السكان، فكثيرا ما كانت تتبع الحملات غلاء في المعيشة ونقص في الأقوات في جميع أنحاء البلاد، إضافة لتحول الأرياف لمصدر لتعويض هذه الخسائر بازدياد المطالب المخزنية وهو ما يزيد من عناء السكان.[3]

2 – الأسباب الاقتصادية:

1 – الجوائح والأوبئة: لم تكن الكوارث الطبيعية غريبة عن المجتمع الجزائري الذي أثر وتأثر بما يأتي من الخارج، وهو ما جعل المنطقة عرضة لعدة جوائح وأوبئة ، مما انعكس على النشاط الاقتصادي ومنها على الحياة الاجتماعية والتي تجلت في سلوكيات تتعارض مع الضوابط الأخلاقية.[4]

عرفت الجزائر انتشارا للأوبئة والجوائح خاصة في النصف الثاني من القرن 18م ومطلع القرن 19م، حيث ازدادت وطأتها بإهمال السكان لقواعد الصحة، وعدم أخذ الحكام

---

[1] – مؤتمر فينا: عقد في فينا عاصمة النمسا من 1814 – 1815م، ضم مجموعة من الدول الأوروبية، وقد أصدر قرار بوضع حد لمسألة استرقاق الأسرى، وإلغاء القرصنة. **للمزيد انظر:** خالد بوهند، فاطمة بن عيسى، " المسألة الجزائرية في المؤتمرات الدولية من خلال وثائق مركز المحفوظات الوطنية للدراسات التاريخية بالجزائر 1815–1818م "، **المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية**، مخبر الجزائر تاريخ و مجتمع، العدد 1، جوان 2018، ص ص 56 – 59.

[2] – نفسه، ص 62.

[3] – بحري، مرجع سابق، ص 218.

[4] – محفوظ سعيداني، **الواقع الاقتصادي للمجتمعات المغاربية في العهد العثماني من مطلع القرن 18 – 1830م**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر2، 2011 – 2012، ص 84.

بنظام الوقاية الصحية المعروف بالكرانتينا (الحجر الصحي)[1]، ومن جهة كان مصدر بعض الأوبئة من الخارج والقادمة عبر السفن من الدولة العثمانية والإسكندرية وهذا ما أكده فالنسي بقوله:"...أن الجزائر وتونس في نهاية القرن 18م وبداية القرن 19م منطقة توطن الطاعون مستوردا على العموم من الحجاج، يدخل الموانئ ثم ينتشر في الأرياف ويبسط فتكه...".[2]

ومن هذه الجوائح والأوبئة نذكر: الزلازل التي ضربت في سنة 1735م[3]، 1791م[4]، 1825م[5]، وكذلك وباء الطاعون سنة 1790– 1793م و 1816– 1822م[6]، وكذلك تعرضت للمجاعات والقحط الذي صاحبه غلاء الأسعار وارتفاع المعيشة مثلا سنة 1814 – 1816م.[7]

وقد أدت هذه الأوبئة والجوائح إلى هجرة الفلاحين الجياع وموت الكثير من السكان ما عطل عملية الزرع والحصاد لتقل الحبوب بانعدام الحراثة، وهو ما ينتج عنه ارتفاع أسعار القمح وصار الناس يأكلون الدم والميتة وغير ذلك مما لا يباح.[8]

---

[1] – ناصر الدين سعيدوني، "الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولايات المغرب العثمانية القرن 16 – 17م"، **مجلة حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية**، جامعة الكويت، العدد 31، 2010، ص 47.

[2] – لوسات فالنسي، **المغرب العربي قبل سقوط مدينة الجزائر1790 – 1830م**، تر: إلياس مرقص، دار الحقيقة، لبنان، 1980، ص 28.

[3] – حسين بن رجب ابن المفتي، **تقييدات ابن المفتي في تاريخ باشاوات الجزائر وعلمائها**، جم: فارس كعوان، بيت الحكمة، الجزائر، 2009، ص ص 76 – 78.

[4] – ضرب هذا الزلزال وهران وقد هلكت من ورائه أمم كثيرة وكان سببا في فرار الباي ورجاله إلى البادية. **انظر**: مسلم بن عبد القادر، **أنيس الغريب والمسافر**، تح: رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، د.م.ن، 1974، ص ص 22 – 24.

[5] – التر، مرجع سابق، ص ص 321 – 366.

[6] – فالنسي، مرجع سابق، ص ص 28 – 29.

[7] – سعيدوني، " الأوضاع الاقتصادية ..."، مرجع سابق، ص 48.

[8] – العنتري، مصدر سابق، ص ص 33 – 34.

وقد وصل الأمر لحالة مزرية وساد الفقر فأصبح الأغنياء لا يملكون ثمن رغيف خبز وأكل الأهالي الجراد وبيع الأسرى بأرخص الأسعار وهذا أكده الزهار بقوله:"...وقع الغلاء، وصار الناس يقتتلون على الخبز...".[1]

أما الصورة الثانية التي يمكن أن نستشفها من هذه الجوائح والكوارث هي اقترانها ببعض مظاهر الانحلال الاجتماعي والأخلاقي، فمن المعلوم أن لكل فرد ميلا غريزيا للتعدي، والذي يفعل أثناء الظروف الاستثنائية ويصل في بعض الأحيان لمرحلة العنف.

فالأحوال الاقتصادية للأفراد في مختلف الأمكنة لها تأثيرها في ظهور سلوكيات شاذة خارجة عن النظم الطبيعية التي يسير عليها المجتمع، وهي راجعة لضغط الظروف الاقتصادية المحيطة به وما تولده في النفوس من الشعور بالحاجة والعجز والخوف، يضاف إلى ذلك تواتر هذا الضغط واستمرار تأثيره، فالبؤس والجوع والفقر جاءت كنتيجة لاجتياح تلك الكوارث والأوبئة التي تكمن خطورتها في تحولها لخطر دائم وهذا الاستمرار يضر بالقدرات الجسمانية والنفسية للإنسان، ويسوقها إلى الانحلال متخذا منها أسلوبا دفاعيا يطفو على سطح الحياة الاجتماعية لغاية محددة وهو تطويع الطبيعة لصالحه.[2]

تكشف لنا المصادر بعض أوجه الانحلال الذي يتجسد في عمليات السلب والنهب ويصل إلى مرحلة التعدي والقتل، فقد بين الشريف الزهار كيف أفضى اجتياح الجراد سنة 1814م إلى اقتتال الناس لأجل الضفر بالخبز ليكون المحرك الأساسي لهذا السلوك الشعور بالخوف على المصير.[3]

كما أن العنتري في مؤلفه مجاعات قسنطينة قد أعطى صورة عن هذه الآفات التي أصبحت لصيقة بمثل هذه الجوائح والكوارث وإن أضاف إليه تعليلا آخر وهو الفتن السياسية

---

[1] – الزهار، مصدر سابق، ص 117. **انظر أيضا:** التر، مرجع سابق، ص 488.

[2] –خديجة دوبالي،"العلاقات الاجتماعية بين الرعية والسلطة في بايلك التيطري أواخر العهد العثماني من خلال الوثائق" ، **مجلة الحوار المتوسطي**، جامعة تيارت، العدد 3 – 4، ص 18.

[3] – الزهار، مصدر سابق، ص 117.

المتمثلة في ثورة ابن الأحرش سنة 1804م وما انجر عنها من مجاعة وقلة الحبوب ووقوع الهول، وهو ما أدى بأهل الأعراش الذين قاموا على بعضهم بعضا بالنهب والفساد وانعدام الحرث وإنفقاد حبوب الزرع وعز إخراجها وقل من يأتي بها إلى الأسواق مخافة الطريق[1]، وتحدث ابن العطار عن ما خلفه الطاعون من مجاعات وغارات من طرف الأعراب التي عاثت في أرضها وزرعها فسادا.[2]

ولا يغامرنا الشك أن تواتر هذه الكوارث قد زاد من استفحال هذه الأعمال التي أخذت طابع التنظيم في حالات كثيرة، فقد تبع الزلزال الذي ضرب مدينة الجزائر سنة 1712م أعمال سلب ونهب لم تعرف لها مثيلا، كما أن زلزال سنة 1717 م قد أفصح هو الآخر عن أوجه الاختلال الذي يعاني منه المجتمع كحصيلة للقحط وتلف المحاصيل، وانتشار المجاعة التي أدت لبيع الإنسان، وقد تبع هذه الكوارث أعمال سلب ونهب من طرف القبليين في سهل متيجة.[3]

وبعدها بمرحلة قام القبليون على إثر تمردهم والذي تزامن مع القحط والمجاعة بنصب كمين على الطرق المؤدية إلى الجزائر حيث قاموا بنهب وسلب الأرزاق من القوافل وهو ما أدى لحدوث مجاعة جديدة.[4]

وقد أشار التر إلى أن تمرد القبليون سنة 1767م ضد السلطة قد أفضى لقيام هؤلاء باجتياح سهول متيجة، حيث نهبوا المناطق المجاورة وقطعوا الطرق وسطوا على القوافل المحملة بالقمح وهو ما أحدث مجاعة.[5]

---

[1] – العنتري، مجاعات...، مصدر سابق، ص ص 33 – 34.

[2] – الحاج أحمد بن المبارك العطار، **تاريخ قسنطينة**، تح. تق: عبد الله حمادي، دار الفائز، قسنطينة، 2011، ص50.

[3]– التر، مرجع سابق، ص 478.

[4] – نفسه، ص 486.

[5] – نفسه، ص 526.

وهذا يعني أن الاضطرابات السياسية والانفلات الأمني من يد السلطة خول لبعض القبائل ممارسة أعمال السلب والنهب التي كانت من بين أسباب ظهور المجاعات، التي أفضت هي الأخرى لظهور هذه الأعمال.

لقد ارتبطت بهذه التحولات شيوع الفكر الغيبي، حيث لجأ الفرد لقوى السحر والشعوذة والتمائم والاعتماد على الكرامات والخرافات، وما دفعه للاعتقاد بها هو شعوره بتهديد وجوده خاصة أنها مست مورد رزقه ما جعله في حالة ذعر وهلع بشأن ما هو قادم، وهذا دفعه للبحث عن أجوبة شافية بالاعتماد على السحر وغيرها، معتقدا بذلك أنه يضمن الطمأنينة ويؤمن مجابهة القلق المرتبط بالمجهول وما يتضمنه من تهديد مصيره، ولا ريب في أن يزداد هذا الأمر حدة كلما ازداد الشعور بالقصور عن التحكم في المصير.[1]

2 – تراجع البحرية الجزائرية وأثرها على السياسة الضريبية:

كانت البحرية الجزائرية عبارة عن مشروع خاص في معظم تاريخها، بحيث كانت تعود ملكية السفن لرياس البحر وأغنياء المدينة، غير أن هذا النوع من الملكية قد تحول بحلول القرن 18م إلى ملكية تابعة للداي.[2]

وقد عرفت البحرية تطورا ملحوظا في القرنين 16 – 17م الذي يعد العصر الذهبي لها، بعدها توجه نشاطها نحو الانكماش فتناقصت الغنائم و تراجعت مكانة البحرية ليكون اختفاء مورد الغزو البحري سببا في بروز الضرائب.[3]

ويفهم من هذا أن الدولة في المرحلة الأولى لم تكن بحاجة إلى زيادة المداخيل المجباة لكن مع بدأ الأزمات المالية لجأت لتعويض العجز المالي، وكان أهمها التوسع في سياستها الضرائبية[4]، وهذا الأمر أثقل كاهل الرعية خاصة بفرض أنواع مختلفة من الضرائب والتي مست جميع النشاطات الفلاحية والمهنية والتجارية.[5]

---

[1] – بن خيرة، مرجع سابق، ص ص 116 – 117.

[2] – سعيدوني، مرجع سابق، ص 136.

[3] – توفيق دحماني، " إيالة الجزائر العثمانية بين موارد البحر و الضرائب"، **مجلة الآداب**، جامعة الجزائر 2، ملحق 122، سبتمبر 2017، ص ص 175 – 176.

[4] – توفيق دحماني، **الضرائب في الجزائر 1792 – 1865م – دراسة مقارنة**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث، جامعة بن يوسف بن خدة – الجزائر، 2007 – 2008، ص 469.

[5] – بحري، مرجع سابق، ص 231.

وإن توسيع هذا الجانب جعل الدولة قائمة على أسس غير منتجة ، يضاف إلى ذلك أن كل من يتم إنتاجه على مستوى الإيالة يوجه لفئة معينة تهيمن على السلطات، وهذا يحيلنا للقول بوجود إجحاف في أوجه الإنفاق ما يشكل ظلما اجتماعيا واقتصاديا في توزيع الثروة[1]، وقد نبهت المصادر إلى هذه النقطة من بينها حمدان خوجة الذي تحدث عن مرتبات الجند وأجور القضاة التي كانت تدفع لهم من خلال هذه المصادر الضريبية.[2]

أثر هذا الأمر على الحياة الاجتماعية من خلال ظهور بعض المظالم من طرف الموظفين الذين أنيطت بهم مهمة استخلاص الضرائب رغم أن العثمانيين قننوا الضرائب وحددوا كيفية جمعها[3]، إلا أنه يلاحظ وقوع تجاوزات تحدث عنها حمدان خوجة حيث أشار إلى سياسة الجباة الذين كانوا يجمعون أكثر من اللازم.[4]

كما أن هذه السياسة دفعت بالكثير من الفلاحين إلى التخلي عن أراضيهم و النزوح إلى أماكن بعيدة عن السلطة والتحول إلى حياة الرعي و التنقل، إضافة إلى انتشار الأوبئة وظهور المجاعات تضرر الفلاحون من الهجمات الأوروبية التي استهدفت تخريب الزرع ونهب المواشي والمحاصيل، وما ينجم عن اجتياح المحلات التي اقترنت بهذه الأعمال.[5]

وقد أشارت جميلة معاشي نقلا عن هايدو أن الرعية كانت تتعرض لأسوء أنواع العذاب على يد رجال المحلة، حيث كانوا يعيشون على نهب الأراضي، وقد يصل الأمر إلى خطف نساء وأطفال القبائل.[6]

وهذه النقطة أكدها شالر الذي وصف البايات وحكام الأقاليم المسؤولين عن جمع الضرائب بمساعدة أعوانهم من الشرطة والعساكر على الاستحواذ على كل ما يقع تحت أنظارهم من أموال الشعب.[7]

---

[1] – بحري، مرجع سابق، ص 232.

[2] – حمدان خوجة، مصدر سابق، ص 108. **انظر**: فالنسي، مرجع سابق، ص 57.

[3] – شويتام، مرجع سابق، ص 161.

[4] – حمدان خوجة، مصدر سابق، ص 108.

[5] – سعيدوني، " الأوضاع الاقتصادية ..."، مرجع سابق، ص 30.

[6] – معاشي، مرجع سابق، ص ص 91 – 92.

[7] – شالر، مصدر سابق، ص 59.

لقد خلفت هذه السياسة ظواهر اجتماعية سلبية تجلت في لجوء الرعية إلى رجال الطرق الصوفية والاعتقاد بكراماتهم من أجل التخلص من ظلم واستبداد الحكام.[1]

ولجأت القبائل في بايلك الشرق مثل فليسة وبني عباس وغيرهم إلى تزييف العملة بجميع أنواعها بعدما أثقلت بالضرائب وفي هذا الإطار نلاحظ أن السلطة الحاكمة هي الأخرى قد أجرت تخفيضا في قيمة النقود بإنقاص المعادن الثمينة عند إعادة ضربها.[2]

في الشق الاقتصادي دائما كانت التجارة بيد المحتكرين اليهود والمستثمرين الأجانب الذين سلكوا طرق عديدة للتهرب من الضرائب، كما أنها عانت من ما يعرف بالبقشيش وهو أحقر الاختلاسات وأخبث الرشوات التي صعبت عملية الاستيراد والتصدير التي لا تتم إلا بالرشوة في شكل نقود أو سلع تدفع للمشرفين على التجارة.[3]

3 – الأسباب الاجتماعية:

تكاد تجمع المصادر والدراسات التاريخية التي تناولت موضوع المجتمع الجزائري على تعدد النوعيات العرقية والدينية غير المتجانسة والقاطنة كلها في مدينة الجزائر[4]، والمكونة من الأتراك العثمانيين، فئة الحضر الذين يمثلون العناصر الأولى التي ولدت في المدن إضافة إلى الأندلسيين، والكراغلة من أب عثماني وأم جزائرية[5]، وعناصر أخرى منها جماعة البرانية[6]، العبيد والأسرى المسيحيين واليهود وسكان الريف الذين يمثلون غالبية السكان في الإيالة.

---

[1] – بعارسية، مرجع سابق، ص 128.

[2] – حمدان خوجة ، مصدر سابق، ص 29. **انظر**: حسان كشرود، **رواتب الجنود وعامة الموظفين وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر العثمانية 1659 – 1830م**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة منتوري قسنطينة – الجزائر، 2007 – 2008، ص 41.

[3] – حليمي، مرجع سابق، ص ص 290 – 304.

[4] – عبد الله حمادي، " جزائر القرن 16م من خلال وثائق بعض الأسرى الإسبان"، **مجلة جامعة قسنطينة**، العدد 1، 1994، ص ص 201 – 202.

[5] – عائشة غطاس، **الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700 – 1830م**، ج1، أطروحة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 2000 – 2001، ص ص 4 – 16.

[6] – البرانية: ومعناها الغريب عن المدينة وقد انتظمت هذه الجماعة على شكل جماعات حرفية ... **انظر**: فتيحة الواليش، **الحياة الحضرية في بايلك الغرب الجزائري خلال القرن 18م**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 1993 – 1994 م، ص 109.

تبرز أهمية هذه العناصر المذكورة في التركيبة الاجتماعية في نوعية ملكية الأرض الوظيفة والثروة، وعلقت عائشة غطاس على معيار الثروة والمستوى المعيشي للمجتمع الجزائري معتمدة على سجل التركات بإيراد عينات منها : عينة 1817- 1826م ، حيث بلغت أدنى ثروة بثلاث ريالات خلفها يلداش بينما خلف الوزير عن بيت المالجي أضخم ثروة قدرت بـ 106510 وهذا الثراء يعود في المقام الأول إلى المنصب.[1]

وقد تأثرت الثروة والمستوى المعيشي بالاضطرابات السياسية ما يظهر في الفراغ الاجتماعي الذي حدث بعد سنة 1805م الأمر الذي تسبب في تفاوت صارخ بين مستويات الثروة مست مختلف الشرائح الاجتماعية والفعاليات الاقتصادية، وهذا التناقض انعكس في انتشار الفقر المدقع لدى شرائح واسعة.[2]

يعتبر الفقر من بين الأسباب التي أدت لحدوث بعض السلوكيات الاجتماعية والأخلاقية البعيدة عن الدين كالسرقة والبغاء المقنن حيث خرجت المرأة لممارسة صنعة البغاء كوسيلة للاسترزاق و تغطية النفقات المترتبة عن الظروف الاجتماعية المتدنية[3]، ويمكن إعاز ذلك بما يقع على المرأة من طلاق لأسباب متعددة منها المعاملة السيئة للزوج أو في حالة الغياب الطويل الذي يقوم به بعض الأزواج ويؤدي بهم إلى الانقطاع عن أسرهم، وهو ما يضطر المرأة للخروج بحثا عن العمل لتوفير ما يسد الرمق.[4]

وأيضا من السلوكيات المخلة التي ترتبت عن حالة العوز والفقر لجوء بعض شرائح المجتمع لممارسة الشعوذة والسحر التي اقترنت هي الأخرى بالجانب الصحي حيث كشفت الجوائح والأوبئة عن ضعف الرعاية الصحية[5]، الأمر الذي دفعهم إلى التداوي بالطرق

---

[1] – غطاس، مرجع سابق، ص ص 223 – 224.

[2] – نفسه، ص 325.

[3] – ليلى خيراني، **المرأة في مجتمع مدينة الجزائر خلال العهد العثماني 1818 – 1830م**، أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر 2، 2012 – 2013، ص ص 101 – 102.

[4] – خليفة حماش، **الأسرة بمدينة الجزائر خلال العهد العثماني**، أطروحة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث، جامعة منتوري قسنطينة – الجزائر، 2006، ص 206.

[5] – حليمي، مرجع سابق، ص 273.

التقليدية التي كانت بين أيدي الطلبة والمرابطين، كما أن هذه الأمراض فسرت بالقدر والمكتوب وبالإرادة الإلهية، وكذا بزيارة الأضرحة وحمل التمائم.[1]

تأثرت الحياة الاجتماعية أيضا بالتقلبات المناخية وما ترتب عنها من كوارث طبيعية وانتشار للأمراض التي أدت لاضطرابات انعكست في اللصوصية حيث احترفتها بعض القبائل واستعملتها للنهب والقتل والفتك.[2]

تميز أيضا المجتمع الجزائري بتفوق عدد الرجال على النساء ويعود سبب هذا التباين إلى الفئات الوافدة على مدينة الجزائر والتي شكلت في غالبيتها الجنس الذكوري[3]، الأمر الذي خلق نوع من عدم التوازن، ومن نتائجه السلبية انتشار الرذيلة وفساد الأخلاق وانتشار الشذوذ الجنسي وهذا ما أكده أغلب الكتاب الذين تناولوا المجتمع الجزائري، ويرجع سبب هذا الانتشار لحياة العزوبية التي ميزت معيشة العسكريين الأتراك (العثمانيين) الذين حرموا من قطع الخبز المجانية وحق الإقامة في الثكنة بمجرد زواجهم، فكانت هذه السياسة مشجعة لتفشي مثل هذه المظاهر.[4]

وهناك من رد هذه الظواهر إلى وجود الأمة والأسيرات المسيحيات اللواتي أدخلن البغي ويسرن ظاهرة تعدد الزوجات والاستمتاع بهن بصورة أو بأخرى خاصة بين الفئات الحاكمة وأثرياء المدينة، في حين يرى البعض أن أزمة الانحطاط تعود إلى ضعف المرأة وانحرافها عن جادة الطريق، حيث تلخصت اهتماماتها حول البيت وقضايا الطبخ، الحلي، والألبسة وعن الجنس، وآداب المعاشرة ومتعة الأزواج.[5]

---

[1] – فلة موساوي – القشاعي، **الصحة والسكان في الجزائر أثناء العهد العثماني وأوائل الاحتلال 1815 – 1871م**، أطروحة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 2003 – 2004، ص 182.

[2] – حنيفي هلايلي، **أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، دار الهدى، الجزائر، 2008، ص ص 225 – 226.

[3] – حليمي، مرجع سابق، ص 265. **انظر**: حنيفي هلايلي، " الحياة الاجتماعية للجيش الإنكشاري في الجزائر خلال العهد العثماني"، **مجلة الحوار الفكري**، مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية، العدد 6، سبتمبر 2004، ص 135.

[4] – حليمي، مرجع سابق، ص 266.

[5] – محمد أوجرتني، " قضايا الغلو والتكفير في المجتمع الجزائري وموقف العلماء منها – بوشقرون الوهراني نموذجا"، **مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية**، جامعة الأمير عبد القادر، العدد 14، ص 464.

4 – الأسباب الدينية والثقافية (فساد المنظومة الفقهية وضعف الوازع الديني):

1 – انتشار الخرافة وانحصار الثقافة الإسلامية: لا بد في البداية من الإشارة لوجود فوارق جوهرية في المستوى التعليمي والفكري بين مختلف فئات المجتمع، فقد كانت المدن الجزائرية أكثر تفتحا على الخارج ومسرحا لعدة تيارات وافدة في حين بقى الريف في عزلة عن هذه الحركية ويعزى هذا الانغلاق إلى عدم تردد أهله على المدن لنهل العلوم الموجودة بها[1]، الأمر الذي جعلهم أكثر انقيادا وتأثرا بالشعوذة والخرافة في ظل سيطرة المرابطين والمشعوذين.[2]

2 – واقع التعليم وأثره في بروز الآفات الاجتماعية: لم تهتم الدولة بميدان التعليم بل تركته للعامة بدليل عدم وجود وزارة أو إدارة خاصة تتكفل بهذا الجانب وإنما كان خاضعا للمبادرات الفردية وقائم على الدين و مقتصر على تحفيظ القرآن ومعرفة بعض علومه.[3]

وما زاد من حدة الوضع بحث الطلبة والمعلمين عن الربح المادي، فامتهنوا التجارة وجرو وراء الفرص المالية، ما أثر على واقع التعليم بانحطاط مستواه وافتقار رجاله، ليزداد الوضع سوءا بتسرب الخرافات إلى عقول المعلمين والمتعلمين الذين اعتقدوا بالكرامات وخروقات الأولياء ووصل بهم الحال لاستعمال الشعوذة لكسب المال والجاه لدى أرباب الدولة.[4]

وقد أدت بعض تصرفات المعلمين (المؤدبين) من تسليط عقوبات صارمة على التلاميذ من تأنيب بالكلام والضرب بالفلقة حيث وصلت في بعض الأحيان لإلحاق الأذى بالتلاميذ كفقع العين، وهو ما يتسبب في بعض الحالات بضياع التلاميذ ونفورهم من التعليم والمعلمين، الأمر الذي يدفع بهم في غالب الأحيان إلى تعاطي السرقة وغيرها من الآفات.[5]

---

[1] – أوجرتني، مرجع سابق، ص 464.

[2] – بن عتو، مرجع سابق، ص 333.

[3] – أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج1، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1998، ص ص 263 – 318.

[4] – نفسه، ص 321.

[5] – نفسه، ص ص 340 – 341.

ومن القضايا التي يجب التطرق إليها قضية الرشوة وبيع المناصب التي طالت المنظومة الفقهية من منصب الإفتاء والفقهاء، حيث لم يحجم هؤلاء عن دفع الرشاوي والعطايا للحكام للحصول على هذه المناصب وهذا ما شرحه ابن المفتي في شخص محمد النيار(مفتي حنفي) الذي وصفه بأنه رجل قليل علم وجاهل مرتشي كان ينطق بالفجور، وانعدم فيه الشرف وتعاطى السرقة[1]، وما ساعد على بلوغ هذا النوع لهذه المناصب سياسة الحكام التي كانت تعمد لتولية أشخاص موالين لها مهملة بذلك المستوى العلمي لهؤلاء.[2]

3 – التدين وشيوع المعتقدات الصوفية: قامت الدولة العثمانية على أساس التصوف والطرقية التي سعوا لنشرها كوسيلة لتثبيت حكمهم وتوطيد سلطتهم بالجزائر، وما يلاحظ على التصوف في هذه المرحلة تسرب الدجل والانحراف إليه وتحوله من ظاهرة نفسية فردية إلى ظاهرة اجتماعية يشارك فيها جمهرة الناس، وهذا يحيلنا إلى القول بوجود ضعف في الدين في ظل ما ساد من فساد العلماء وعجزهم عن معالجة هذه المظاهر.[3]

وقد أثر على التدين ركود الاجتهاد بعدما انهمكت النخب الدينية في تشجيع التمسك بالعلوم الموروثة والثقافة المكتسبة فطغت بذلك قواعد التقليد الأعمى في جوانب مختلفة، أما العلماء اقتصروا على الحفظ دون تفسير ما يتعاطونه من علوم ودون توظيف العقل.[4]

في خضم هذا الوضع ازدهر التصوف وقدم الدراويش بدورهم الرشوة للولاة وعمالهم، حتى كاد يصبح المجتمع زوايا صوفية بما فيها من الحضرة والرقص والإيمان بالروحانيات والغيبيات.[5]

---

[1] – ابن المفتي، مصدر سابق، ص 59.

[2] – بحري، الجزائر في عهد الدايات ... ، ج3، مرجع سابق، ص 56.

[3] – عبد القادر صحراوي، **الأولياء والتصوف في الجزائر خلال العهد العثماني 1520 – 1830 م**، دار هومة، الجزائر، د. ت، ص 15.

[4] – أوجرتني، مرجع سابق، ص ص 466 – 467.

[5] – هلايلي، أوراق ...، مرجع سابق، ص 229.

لم يتوقف الأمر عند هذا بل تعداه إلى زيارة الأضرحة والتبرك بها وهذا ما أكده فالنسي الذي قال أن كل قبيلة تعترف بعدة أولياء وقبورهم منتشرة على أرضها وهي موضع عبادة.[1]

وما يلاحظ مع مرور الوقت أن هذه السلوكيات أدت لظهور البدع والخرافات والدروشة بين المنتسبين الذين كانوا في غالبيتهم من الفقراء، كما نتج عن ذلك فساد أخلاق بعض القائمين على الطرق فسمحوا بممارسات منافية لتعاليم الدين أثناء موسم زيارة الأضرحة.[2]

وما يمكن أن نستقرأه من هذا الوضع بلوغ المنظومة الفقهية والأخلاقية للمجتمع الجزائري في العهد العثماني مرحلة ضعف وتدهور في الآليات التي كانت تضبطه وتسيره، ما انعكس سلبا على باقي فئات المجتمع التي لا ريب في أنها سوف تمارس مثل هذه الآفات.

[1] – فالنسي، مرجع سابق، ص 45.

[2] – سعيدوني، الأوضاع الاقتصادية ...، مرجع سابق، ص 85.

خلاصة الفصل:

نلاحظ أن هناك تنوع وتعدد في مدلولات الآفات وهي خاضعة في ذلك لتأثير المجال الواقعة فيه، لتتخذ صفة العمومية والشمولية.

إن انتشار الآفات قد مس المجتمع الزياني بصورة جلية في أواخر العهد وذلك لعدة اعتبارات منها كثرة الحروب والاضطرابات السياسية بالإضافة إلى الخمول الاقتصادي وتدهور الحياة الثقافية والاجتماعية.

ارتبطت الآفات في ظهورها وانتشارها بمجموعة من العوامل الداخلية التي تمثلت في ظاهرة الاغتيالات وتمردات الجند على مستوى مدينة الجزائر وباقي المدن الكبرى وكذا الثورات المحلية التي انتشرت في الأرياف، وكذا عوامل خارجية يضاف لها عوامل اقتصادية واجتماعية ودينية تضافرت فيما بينها وأدت لانتشار مظاهر الفساد والانحلال بصوره المتعددة.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: مظاهر الفساد الاجتماعي والانحلال الأخلاقي.

أولا: اللهو والمجون ومعاقرة الخمر وتفشي الفواحش.

ثانيا: السحر والشعوذة والتعدي على النفس والأموال.

ثالثا: الرشوة والغش في المعاملات التجارية.

خلاصة الفصل.

تعددت صور ومظاهر الآفات الاجتماعية التي انتشرت في أوساط المجتمع الجزائري خلال الفترة الحديثة، في ظل معطيات سياسية واجتماعية واقتصادية، ودينية وفكرية أفضت لانتشارها. وعلى هذا الأساس سنعمد في هذا الفصل لمحاولة تبيان بعض أوجه الفساد الاجتماعي ومظاهر الانحلال الأخلاقي.

أولا: اللهو والمجون ومعاقرة الخمر وتفشي الفواحش:

أفرزت الأسباب المذكورة في الفصل السابق إلى الإخلال بالنسيج الاجتماعي للمجتمع الجزائري، ويبرز ذلك في جملة من الآفات والسلوكيات الشاذة من مجون ولهو والذي ارتبط بشرب الخمر والدخان، والممارسات الجنسية.

1 – مجالس اللهو والمجون:

لاشك في أن تنتشر مظاهر اللهو والمجون ومجالس الغناء والرقص والسماع بوجود حياة الترف والبذخ والثراء في ظل الرخاء الذي عرفته الجزائر لمدة طويلة من الزمن، هذه الحياة التي اقتصرت على فئة معينة من المجتمع، على رأسهم حاكم الدولة وموظفيها وتجار وأغنياء المدن الذين استغلوا هذا الترف في تجميل المحيط والضواحي وتشييد المنازل والفيلات التي تزيد عن الألف حسب ما ذكره شالر في مدينة الجزائر، والذين تفننوا من جهة أخرى في تزيينها وأعطوها طابعا معماريا مغاربيا.[1]

وهو نفس ما ذهب إليه خوجة الذي عد مدينة معسكر أيام كانت مقرا للباي وذلك قبل سنة 1792م من أغنى مقاطعات البايلك حيث شاع فيها الترف من خلال تلك المنازل والهندسة التي ميزتها لدرجة اعتبرها أكثر تقدما من تلمسان.[2]

[1] – شالر، مصدر سابق، ص 105.

[2] – حمدان خوجة، مصدر سابق، ص 59.

نستدل على هذا الأمر بنوعية المفروشات التي كانت تؤثث بها هذه الفئات منازلهم، فقد اشتملت على المفروشات الضرورية والكمالية من سجاد ونموسية وزرابي وحنبل وغيرها، ما يعني أن كل الأغنياء يتوفرون على وسائل الراحة.[1]

لقد وصف صاحب الترجمانة الكبرى مقصورة باي قسنطينة الذي هيأها بالفراش، والأثاث والأواني الفضية والذهبية وفي كل روشن ساعة تضرب كل ساعة الآلة.[2]

ومن بين البايات الذين اشتغلوا بذلك عثمان بن محمد بن عثمان بن إبراهيم الذي بنى المعالم المرونقة والغرف المزوقة، والقصور المشيدة، وعرف عنه إقباله على اللهو والطرب وانهماكه فيه، ووصل أمره في اللهو إلى درجة أنه بعث إلى تونس من يشتري له الجواري المغنيات، فأتاه بجاريتين بارعتي الجمال والغناء، والذي قضى معهما أياما وليالي يتسلى.[3]

وما يميز هذه المجالس أنها جمعت بين حضور الخمر والدخان، والرقص، السماع ، والنساء، والشعر الذي يمكن أن نعده من شعر المجون وهذا ما اتفقت عليه جل المصادر التي تناولت هذا الجانب، فقد تحدث الزياني عن حلوله لدى الباي حسن بقسنطينة وحضوره لمجلس سمر وموسيقى أنه قد اشتم رائحة الخمور تفوح من الباي لأكثر من مرة.[4]

كما وصف الفكون الملاهي التي كانت منتشرة في قسنطينة قائلا: "... بنى لها السفهاء البناءات ضاهوا بها حانات الخمور، وأعطوا لها ما استطاعوا من آلات اللهو والطرب والمزامير وقد كانت مملوءة بأنواع الفسقة الفجار، وقد زينوها بأنواع الزينة وفرشوها بأنواع من الفرش الثمينة...".[5]

---

[1] – ياسين بودريعة، **الثروة والفقر بمدينة الجزائر أواخر العهد العثماني 1786– 1830**، أطروحة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر 2، 2016 – 2017، ص ص 149 – 150 وما بعدها.

[2] – أبو القاسم الزياني، **الترجمانة الكبرى**، حق. عل: عبد الكريم الفيلالي، دار المعرفة، الرباط، 1991، ص 156.

[3] – محمد بن يوسف الزياني، **دليل الحيران و أنيس السهران في أخبار مدينة وهران**، تق. تح: المهدي بوعبدلي، اع: عبد الرحمن دويب، دار عالم المعرفة، الجزائر، 2013، ص ص 270 – 271.

[4] – أبو القاسم الزياني، مصدر سابق، ص 156.

[5] – فاطمة الزهراء طوبال، " ظاهرة التدخين في الكتابة التاريخية في العهد العثماني مخطوط محدد السنان لابن الفكون نموذجا"، **مجلة الراصد العلمي**، العدد 5، ماي 2018، ص 88.

لم تقتصر هذه المجالس في استقطابها لفئات محددة من المجتمع واستحضار الخمر والموسيقى فقط، وإنما تبعتها مظاهر أخرى منها الغناء الماجن الذي كانت أبرز مضامينه وصف جسد المرأة و الجنسانية.[1]

وذلك بذكر الخدود والقدود وتسمية المحبوبة من النساء المرغوب فيها، وأغاني الحب والشوق وفي بعض الأحيان كانت تتكفل الراقصات بإنشاد أغاني من النوع العاطفي مصحوبة بالرقص وقد وصف ليسور حركاتهن حيث قال أنهن يمكثن وهن يضربن الأرض بأقدامهن[2]، وهذا النوع من الرقص موجود بالمدن ومقتصر على النساء غير الحرائر من بنات الهوى حيث يستدعين للحفلات، ويعتمد هذا الرقص على الإثارة الجنسية وإفتان أبصار الحضور.[3]

بالإضافة إلى الغناء الماجن والرقص والاختلاط حضر في هذه المجالس شعر المجون الذي يمدح ويتغنى بالخمر والدخان وهذا ما جاء في منشور الهداية لابن الفكون الذي أشار إلى ما كان يحصل بالنادي الذي عقد بدار أبو العباس ومن معه والذين جاهروا بشرب الدخان وتعايروا بالخنا، ومدح البندار والمزهر (عود الغناء) وسلافة الخمر وبلغوا حد الثناء والتفاخر بها ومدحها من ذكر الكأس والدنان والسكر.[4]

---

[1] – الحسين بن محمد الورتيلاني، **الرحلة الورتيلانية – نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار**، تح: محمد بن أبي شنب، مج 1، مكتبة الثقافة الدينية، د. م. ن، د. ت، ص 239.

[2] – وولد.أ. ليسور، **رحلة طريفة في إيالة الجزائر**، تح. تق. تع: محمد جيجلي، دار الأمة، الجزائر، 2002، ص 66.

[3] – سعد الله، **تاريخ**...، ج2، مرجع سابق، ص ص 444 – 445.

يتكون رقص النساء من تحريك الجسم بحركات رشيقة مع هز البطن والأرداف والتلاعب بالأذرع والتمايل ذات اليمين والشمال، ويرافق ذلك ابتسامات ناعمة واهتزاز الشعر وغمازات العين ونحو ذلك. **انظر**: نفسه، ص 445.

[4] – عبد الكريم الفكون، **منشور الهداية في كشف حال من ادعى العلم والولاية**، تق. تع. تح: أبو القاسم سعد الله، دار الغرب الإسلامي، د. م. ن، 1987، ص 98.

من الذين اشتهروا بشعر المجون ومخاطبتهم للخمر والدخان محمد بن أحمد بن راس العين الذي كان يطلب من النادل أن يسقيه التباغة في غليون لأن شربها ينعش النفس والفؤاد في ليالي السمر.[1]

ومن أبرز البايات الذين عرفوا بانغماسهم في مجالس اللهو والمجون الباي عثمان الذي اشتغل باللهو عن الحكم، والباي المقلش (باي الغرب) الذي سلك طريق اللهو والبذخ والفساد[2]، وكذا حسين بن صالح الباي الذي انصرف هو الأخر للاشتغال باللهو والطرب وشرب الخمر.[3]

يضاف إلى ذلك ما ذكره الفكون حول من اعتبرهم أشباه العلماء واتصفوا باللهو وحبهم للطرب منهم الفقيه أبي إسحاق إبراهيم الفلاري الذي قدم من تونس، وأحمد الفاسي الذي لازم البادية، وبعد قدومه لقسنطينة ارتاد مجالس السفهاء.[4]

وهناك من مارس العزف في الأعراس والاحتفالات كعلي المجاهري الذي ادعى الولاية وحسب ما تم تناقله حول هذا الأخير أنه كان زمارا في الأعراس ووصل الأمر لكونه أصبح مطلوبا في الأفراح دائما وتفوق على أهل صنعته.[5]

ويبدو أن هذه الحياة التي تركن للهو والغناء وجدت مثيلاتها في تونس بعد ولادة ابن السلطان العثماني، كانت ترتب في كل ليلة أنواع الملاهي وآلات الطرب بأنواعها المختلفة باستدعاء حضور مكون من أعيان الناس وفيها يصرفون أموالا طائلة، والجزائر لا تخلوا من هذه الصور والمظاهر في الأعياد الدينية أو غيرها من الاحتفالات.[6]

---

[1] – سعد الله، تاريخ ...، ج 2، مرجع سابق، ص 267.

[2] – عبد القادر بلغيث، **الحياة السياسية والاجتماعية بوهران خلال العهد العثماني**، رسالة ماجستير في التاريخ والحضارة الإسلامية، جامعة وهران– الجزائر، 2013 – 2014، ص ص 89 – 90.

[3] – مجهول، **تاريخ بايات قسنطينة – المرحلة الأخيرة**، تح: حساني مختار، منشورات دحلب، الجزائر، د. ت، ص 64.

[4] – الفكون، مصدر سابق، ص ص 97 – 110.

[5] – أبي القاسم محمد الحفناوي، **تعريف الخلف برجال السلف**، بيير فونتانة الشرقية، الجزائر، 1906، ص 55.

[6] – الزهار، مصدر سابق، ص 15.

يظهر مما تقدم أن وجود هذا النوع من مجالس اللهو والمجون هو مظهر من مظاهر الدعة والترف والبذخ الذي عرفه المجتمع بفعل اقتصاد مزدهر وفر إمكانيات مادية ساعدت على وجودها، أما من جهة أخرى فقد ارتبطت بالحياة الحضرية التي من مفرزاتها ظهور هذا النمط من العيش كأسلوب للقضاء على المتاعب والملل، ليكون انتشار هذه المجالس (اللهو) على مستوى الحواضر والمدن الكبرى وفي القصور وبعض الأماكن المخصصة لذلك، في وقت اقترنت بفئة معينة تمثل بياض المجتمع.

2 – معاقرة الخمور وشرب الدخان:

1- معاقرة الخمور:

أضحت مجالس اللهو والمجون والسماع والطرب التي ميزت الحياة الاجتماعية لبعض الفئات التي رأت فيها مظهرا للسلطة وحياة البذخ، لا تخلو في مجملها من ظاهرة شرب الخمر على الرغم من اعتبارها من المحرمات استنادا للنصوص القرآنية.

مع ذلك عقدت مجالس شرب الخمر، وأقيمت لها أماكن خاصة يجتمع فيها المتعاطين لهذه المادة، ومن أبرز هذه الأماكن الخمارات أو ما يسمى بالتبرنة.[1]

سمحت الحكومة الجزائرية بإقامة الخمارات العامة لكن خارج أسوار المدينة، ويتمتع بهذا الامتياز العبيد من الأسرى المسيحيين الذين تتوافر لديهم الإمكانيات اللازمة، مقابل ضريبة سنوية تتماشى وكمية الخمور المباعة، ويقدم الخمر الذي يعد أساسي في هذه الأماكن إلى جانب الدخان وبعض المأكولات.[2]

---

[1] – التبارن: (ج – تبرنة) بلغة الفرنكا ...، **انظر:** هابنسترايت. ج. أو، **رحلة العالم الألماني هابنسترايت في الجزائر وتونس وطرابلس 1732م**، تر. تق. تع : ناصر الدين سعيدوني، تونس، 2008، ص 48.

[2] – بديرة المازري، "حياة اللهو وخدمات الخمارات والمقاهي والفنادق في الجزائر أوائل القرن 18م"، **مجلة الحياة الاجتماعية في الولايات العربية أثناء العهد العثماني**، مركز الدراسات والبحوث العثمانية والمورسكية والتوثيق والمعلومات، العدد 27، مارس 1988، ص 98.

كل هذه الحانات يديرها عبيد مسيحيون يدفعون لحكومة الإيالة رسوما كبيرة ويستخدمون عددا من العبيد يتراوح عددهم ما بين 50 و 90 إضافة لعدد من الأشخاص المنحطين الذين لا أخلاق لهم ممن يتعايشون مع الرذيلة ... **انظر:** جيمس برنارد كاثكارت، **مذكرات أسير الداي كاثكارت " قنصل أمريكا في المغرب"**، عل. قد: إسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص 101.

كانت تستقبل هذه الحانات أيضا إلى جانب الزبائن المسافرين المعوزين الذين لا أقارب لهم، فيصبحون بذلك مجبرين على الإقامة بهذه الحانات.[1]

ومن أبرز الأسرى المسيحيين الذين امتلكوا الحانات الأسير كاثكارت الذي أورد في مذكراته قائلا: "... وشرائي لحانة في السجن هو الذي مكنني من الحصول على المال في وقت لم يكن فيه زملائي في الأسر يملكون شيئا... ".[2]

والظاهر أن امتلاك الحانات لم يكن حكرا على العبيد، حيث اشتغل أيضا العنصر اليهودي الذي بلغ من النفوذ ما خوله للسيطرة على المعاملات التجارية والسياسية بتجارة الخمور، إذ تذكر طوبال أن بعضهم عملوا على بيع الخمر حيث امتلك الأخوين الذميين يوسف وإسحاق أولاد موشي اليهودي حانتين تقعان بزنقة الحاشية.[3]

وجدت هذه الحانات على مستوى الثكنات غير أنه حسب كاثكارت في زمنه من المرحلة الأخيرة قد منعت بسبب كثرة أعمال الشغب والاضطرابات التي كانت تقع فيها والتي كثيرا ما تتحول إلى جرائم قتل وهو ما دفع بالحكومة لإغلاقها، بالإضافة إلى انتشارها في بعض السجون[4]، وهذه الوضعية كانت تشهدها جميع المدن الجزائرية التي تقيم بها الحاميات العسكرية.[5]

لقد بلغ عدد هذه الحانات الموجودة في المدينة ما بين 27 و30 حانة، منها حانة رفاجي والفونداريا يملكها مهندس معماري يوناني[6]، وحانات قصر الرياس بسبع تبارن.[7]

---

[1] – منصور درقاوي، "الموروث اللامادي بالجزائر العثمانية على ضوء المصادر الأوروبية – العادات والتقاليد نموذجا"، **مجلة عصور**، العدد 34 – 35، أفريل – جوان 2017، ص 55.

[2]– كاثكارت، مصدر سابق، ص 101.

[3] – نجوى طوبال، **طائفة اليهود بمجتمع مدينة الجزائر (1700 – 1830) من خلال المحاكم الشرعية**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 2004 – 2005، ص 168.

[4]– كاثكارت، مصدر سابق، ص ص 58 – 10.

[5] – معاشي، مرجع سابق، ص 131.

[6] – كاثكارت، مصدر سابق، ص 101.

[7]– هابنسترايت، مصدر سابق، ص 48.

أما أبرز روادها فغالبيتهم يتكونون من الأسرى المسيحيين والعسكر والصعاليك وكانت الدولة تعاقب المسلمين من الذين يقبض عليهم في هذه الحانات[1]، في وقت كان يمتنع المسلمون الأتقياء عن شرب الخمر.[2] وهو نفس ما ذهب إليه القنصل الأمريكي شالر الذي اعتبر القهوة مشروب الترف بالنسبة لهذا الشعب الذي لا يتناول الخمر ولا يشرب سوى الماء القارح.[3]

ومما تجدر الإشارة إليه أن شرب الخمر لم يقتصر على الإنكشارية الذين تغنوا به في قصائدهم ومن ما ورد في أغانيهم السماع الذي ألفه شريف إبراهيم حيث قال :

العمر يذبل عاجلا مثل الزهرة
والليل والنهار يرتعد أمام الآخرة
إن شربت الخمر في مأدبة الحمقى
نعلم أنه عند نهاية كل هذا تكون التوبة [4]

من خلال هذه الأبيات نستشف أن الإنكشارية كانوا يلجؤون لشرب الخمر في أيامهم الأولى عندما يأتون صغارا إلى الجزائر، غير أنهم على ما يبدو تابوا عن ذلك وامتنعوا عن شربه في أخر مراحل حياتهم.

انتشرت آفة شرب الخمر أيضا بين الموظفين السامين في الإيالة، ونستشهد هنا بما قاله بفايفر أن الخزناجي[5] كان يشرب الخمر والجعة طول شهر رمضان بنصيحة منه، وأتيحت لهذا الأسير فرص أخرى شرب فيها مع الباي بنفسه.[6]

---

[1]– أحمد سلطاني، "الحوانيت والموافق العامة في مدينة الجزائر"، **الحوار المتوسطي**، جامعة المدية، العدد 7، ص 318.

[2] – هابنسترايت، مصدر سابق، ص 48.

[3]– شالر، مصدر سابق، ص 88.

[4] – أمين محرز، **مقتطفات مترجمة من كتاب أغاني انكشارية الجزائر الربع الأخير من القرن 18**، "موجهة لطلبة تاريخ الجزائر الحديث– ماستر2"، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة – الجزائر، 11:00 – 12:30 سا، 2018/12/11، ص 4.

[5] – الخزناجي: المختص بالإشراف على الخزينة وحراستها وإيداع مصادر دخل الدولة بها ... **انظر**: فاطمة مراح، حازم سمية، **الأوضاع السياسية والاجتماعية لمدينة الجزائر أواخر العهد العثماني 1766 – 1830**، مذكرة ماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة – الجزائر، 2016 – 2017، ص 44.

[6] – سيمون بفايفر، **مذكرات جزائرية عشية الاحتلال**، تر. تق. تع: أبو العيد دودو، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 11.

وقد ساق أسير آخر مثالا يؤكد فيه انتشار هذه الآفة في قصور البايات وهو تيدنا حيث استحضر ما قام به باي الغرب الذي أمره بإحضار زجاجتين لكل منهما [1]، ولم يحد فايست عن ما قاله هذين الأسيرين حيث وصف الكثير من البايات وأجمع على ميلهم لحياة الترف والمجون والسكر فهذا حسونة ابن حسن باي 1792 – 1795م توفي بسبب إفراطه في شرب الخمر، وكذلك محمود شاكر باي 1814م الذي عرف بتعاطيه للخمر دون حد وعندما يفقده السكر وعيه يتعدى على كل الأمور من مال ونفوس ووصل به الفساد لشرب الخمر في شهر رمضان.[2]

هذا الأمر لا يمكن تعميمه على جميع البايات فقد عرف عن أحمد باي[3]منعه لشرب الخمر وهذا ما أكده أسيره شلوصر الذي أشار إلى أن الخمر كان ممنوعا منعا باتا وفي حالة إمساك مسلم وهو يتناوله يتم معاقبته على الفور، وقد شاهد بنفسه إعدام أحد اليهود الذين كانوا يتاجرون ببيع الخمر.[4]

---

[1] – أحميدة عميراوي، **الجزائر في أدبيات الرحلة والأسر خلال العهد العثماني – مذكرات تيدنا نموذجا**، دار الهدى، الجزائر، 2003، ص 81.

[2] – أوجين فايست، **تاريخ بايات قسنطينة في العهد التركي (1792 – 1873م)**، تق: الشيخ عبد الرحمن الشيبان، تر: صالح نور، دار طليطلة، الجزائر، 2013، ص ص 93 – 184.

[3] – أحمد باي(1826 – 1837م): هو الحاج أحمد الشريف وحفيد الباي أحمد القلي، أما أمه فتدعى الحاجة رقية من أسرة ابن قانة التي تعتبر من أهم العائلات الصحراوية الكبيرة وبهذا يعتبر من أصل كرغلي ولد بقسنطينة سنة 1786م، عين بايا على قسنطينة سنة 1826م حتى سقوطها سنة 1837 م ... **أنظر**: النخلة لوبيدة. سعاد جغمومة، **الإدارة والجيش في بايلك الشرق الحاج أحمد باي**، مذكرة ماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة زيان عاشور– الجلفة– الجزائر، 2016 – 2017، ص ص 18 – 21.

[4]– فندلين شلوصر، **قسنطينة أيام أحمد باي (1832 – 1837م)**، تر. تح: أبو العيد دودو، وزارة الثقافة، الجزائر، 2007، ص 81.

هذا فيما يتعلق بيايات قسنطينة أما فيما يخص المجال الغربي للإيالة فهي لا تستثنى من هذه الوضعية حيث شاع الخمر في قصور البايات وكانت من أسباب قتل الباي المقلش تصرفاته المشوبة بالفسق والفساد وشربه للخمر.[1]

مع ذلك يمكن القول أنه إذا كانت الفئات الاجتماعية ذات الوضعية المادية الميسورة الحال (ذات المال والثراء) قد جعلت من هذه الحياة التي لا تخلو من اللهو والخمر والنساء مظهر ضروري وجزء لا بد منه كرمز للترف والنفوذ، فلا نستبعد إقبال الرعية على شرب الخمر لأسباب ربما تتعلق بالدرجة الأولى بحياتهم البسيطة التي تنغصها الهموم والمشاكل والفقر، وربما تبقى هي الأخرى حالات شاذة لا يمكن تعميمها في ظل انعدام معطيات وافية حول هذا الجانب.

بذلك تكون آفة تعاطي الخمر ميزة ارتبطت بفئات معينة من المجتمع وبالحياة التي تفرضها المدينة وهذا يأخذنا لاستنتاج آخر وهو أن هذه الظاهرة ربما قليلة في المجتمع الريفي وقد تكون منعدمة فيه.

ولا بد أيضا من الإشارة إلى أن أكثر الفئات المستهلكة للخمور كانت فئة الأسرى المسيحيين، لكن الملاحظ أن الأتراك العثمانيين وخاصة العصاة منهم يشربون نسبيا كميات أكبر من الأوروبيين[2]، وذهبت بعض المصادر المتأخرة لحد القول بأن الجزائري لا يترك الشراب عندما يبدأ، وكلما كان بوسعه شرب المزيد يسعى لذلك إلى غاية أن يفقد وعيه، ويضيف نفس المصدر أنه شاهد نساء زنجيات يتمايلن من السكر في شوارع الجزائر.[3]

ذكرت بعض المصادر أنواع من الخمور التي كانت تشرب منها شراب جمايكا[4]، وشراب liquer أو الخمر وهو عين المسك والمصنوع في لونيل أو فرانتينيا.[5]

---

[1] – بلغيث، مرجع سابق، ص 90.

[2] – المازري، مرجع سابق، ص 99.

[3] – أ. ف شونبيرغ، **الطب الشعبي الجزائري في بداية الاحتلال**، تر. تح: أبو العيد دودو، وزارة الثقافة، الجزائر، 2004، ص 41.

[4] – بفايفر، مصدر سابق، ص 55.

[5] – عميراوي، مرجع سابق، ص 81.

وغالبا ما كانت تصنع من مادة العنب، وحتى نهاية القرن 17م كان الهدف الأساسي من إنتاج العنب هو تلبية حاجات السوق المحلية من مادة الخل، ولكن في إطار التزايد المستمر الذي عرفته الجزائر بفعل التواصل مع الأوروبيين وميل بعض الطبقات العليا لشربه توجه إنتاج العنب نحو توفير مادة الخمر الذي تناولته بعض الفئات بشكل غير علني، وكذا وجهت للتسويق نحو الخارج أين بيع الجزء الأكبر منه للسوق الأوروبية.[1]

وبالتالي فالسوق المحلية كانت مصدر من المصادر التي توفر هذه المادة التي لا ضير في أنها كانت تعود بجزء من الأرباح على الخزينة، بالإضافة لوجود مصادر أخرى توفر الخمر منها الغنائم البحرية التي شكلت جزءا هاما في وجودها بالأسواق بشكل ربما غير علني فقد كانت تعود السفن وهي محملة بالخمور.[2]

2 – تعاطي الدخان:

من الأمور المستجدة خلال العهد العثماني سواء في عقر الدولة العثمانية أو بإيالاتها منها الجزائر مسألة تعاطي الدخان التي شغلت فئة من العلماء الذين اختلفوا بين تحليلها وتحريمها.

كان دخول الدخان للدولة العثمانية متأخرا ويعود في ظهوره إلى بداية القرن 17 م ليصبح في الثلاثينيات والأربعينيات من هذه المرحلة معضلة تستلزم تدخلا في خضم الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها الدولة [3]، أما بالنسبة للجزائر فكان

---

[1] – سبنسر، **الجزائر في عهد رياس البحر**، تع. تق: عبد القادر زبادية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 139.

[2]– شوفالييه كورين، **الثلاثون سنة الأولى لقيام دولة مدينة الجزائر 1510 – 1541 م**، تر: جمال جمانة، ديوان المطبوعات الجامعية، د. م. ن، 2007، ص 79. **للمزيد أنظر**: كاثكارت، مصدر سابق، ص 101.

[3] – نسيبة عبد العزيز الحاج ملاح، " مشكلة القهوة والتدخين في الدولة العثمانية (1525 – 1654 م)"، **مجلة جامعة تكريت للعلوم**، كلية الآداب وقسم التاريخ، مج 18، العدد 11، ديسمبر 2011، ص 268.

دخوله مع قدوم العثمانيين الذين جاؤوا بالنرجيلة وشاع بعدها استعمال السبسي للدخان ونحوه.[1]

حسب شلوصر فإن سكان الصحراء كانوا يزرعون هذه المادة التي سماها الكيف، أما فيما يخص طريقة تدخينه فكان يتم ذلك بواسطة استعمال قصبة رقيقة ويخلطونها بتبغ قليل مدقوق أيضا، وكان يشترك متعاطيه بنفس القصبة (غليون)، حيث يسحب الواحد منهم بعد الأخر سحبتين أو ثلاث.[2]

يبدو أن ظاهرة شرب الدخان مست شريحة واسعة من المجتمع بعدما شاع أمره في الأفاق[3]، بين الخاصة والعامة وأن هذه الأخيرة كانت تقلد كبراء البلد في شربه، حتى أن بعض العلماء تعاطوه وأفتوا بشربه فأقبل الناس عليه بصورة أكبر لما فيه من نشوة وراحة.[4]

وعليه فالدخان كان حاضرا لدى مختلف الفئات وربما ساعد على ذلك سعره، حيث كان يقبض الحشاش مبلغا بسيطا من المال[5]، في حين يذكر الشويهد في مؤلفه قانون الأسواق أن يهودي اشترى من ضمن مبلغ 331 ريال دخان وزوج حياك أحمر.[6]

من أمثلة الذين تعاطوا هذه المادة البايات بدليل تخصيص موظف في قصر الباي يتكفل بحمل غليون الباي يدعى قائد السبسي[7] ومن بينهم محمود شاكر باي 1814م الذي

---

[1] – سعد الله، تاريخ...، ج1، مرجع سابق، ص 441. **انظر**: طوبال، مرجع سابق، ص 85.

[2] – شلوصر، مصدر سابق، ص 102. تتكون المحاشة من وسائل بسيطة بعض الكؤوس والفناجين وقطعة مسطحة من الرخام لتحضير الحشيش، وتستعمل قوقعة جوز الهند كغليون بقبضتين ويوضع على النار فتنتشر رائحته ... **انظر**: معاشي، مرجع سابق، ص 132.

[3] – الورتيلاني، مصدر سابق، ص 222.

[4] – أبو القاسم سعد الله، **شيخ الإسلام عبد الكريم الفكون**، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1986، ص 157.

[5] – معاشي، مرجع سابق، ص 132.

[6] عبد الله بن محمد الشويهد، **قانون أسواق مدينة الجزائر**، تح. تق. تع: ناصر الذين سعيدوني، البصائر الجديدة، الجزائر، 2012، ص 56.

[7]– أحمد السليماني، **النظام السياسي الجزائري في العهد العثماني**، مطبعة دحلب، الجزائر، د. ت، ص 16.

عرف بكثرة تناوله لتبغ المسحوق عن طريق الأنف[1]، وتناوله لم يكن قاصرا على العرب والأتراك فقط بل تناوله أيضا اليهود، كما انتشر في أوساط المجتمع الميزابي[2]، وحتى بعض أشباه العلماء ومنهم الشيخ الجليس الذي كان يأكل الحشيشة ويعطيها لمن يأتيه ووصل به الحال لإلزامهم بأكلها في مجلسه.[3]

أما فيما يتعلق بالمجتمع النسائي فأكد شلوصر على عدم تعاطي الدخان من طرفهن، إلا أنه أشار إلى ظاهرة أخرى مارسنها حيث لاحظ أن كل واحدة منهن تحمل علبة من السعوط وتستعمل عن طريق الفم وهي تصنع محليا من طرف هذه النساء[4]، ليس هذا فقط بل قدم مسحوق التبغ كهدايا لبعض الحكام المحليين الغير متشددين في تناولها.[5]

وإذا كان ينتمي صناع الحشيش في أغلب الأحيان للعرب من بسكرة أو من أولاد جلال ومن مناطق أخرى كتلمسان ومن الدول المجاورة في مقدمتها المغرب وتونس حيث يجوبون كامل المدن الجزائرية للاتجار بهذه المادة[6]، فقد اشتغلت ببيع هذه المادة فئة الأتراك العثمانيين من المدنيين والعسكريين الذين امتهنوا حرفة السبساجية والدخاخنية كأحمد يلداش السبساجي بن يوسف التركي 1762م، وإسماعيل يلداش بن إسماعيل التركي 1779م.[7]

---

[1] – فايست، مصدر سابق، ص 173.

[2] – بحري، مرجع سابق، ص 359.

[3] – الفكون، مصدر سابق، ص 154.

[4] – ذلك أنهم يحشون التبغ بخشب إسفيني الشكل في أواني طينية شبيهة بالزهرية ويخلطون كتلها بقليل من الشب، وبعد ذلك يصب الحساء فيتم إعداد التبغ ... **انظر**: شلوصر، مصدر سابق، ص 102.

[5] – هابنسترايت، مصدر سابق، ص 56.

[6] – معاشي، مرجع سابق، ص ص 132 – 133.

[7] – فهيمة عمريوي، **الجيش الإنكشاري بمدينة الجزائر خلال القرن 12 هـ / 18 م – دراسة اجتماعية واقتصادية من خلال سجلات المحاكم الشرعية**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 2008 – 2009، ص ص 193 – 194.

عملت كذلك في بيعه فئة اليهود حيث ملك الذميون مردخاي بن هارون وإسحاق بن إبراهيم ننوشي وهارون بن شالون محلا لبيع الدخان يقع بكجاوة، والذمي الدخاخني يوسف.[1]

انتشرت أماكن تعاطي الدخان إلى جانب مجالس المجون وبعض الحانات[2] في المقاهي التي امتلأت بها مدينة الجزائر منذ القرن 16م[3]، وقدر عددها حسب فاغنر بحوالي 60 مقهى، وتتميز في معظم الأوقات بالاكتظاظ بالزوار الذين يقضون معظم الوقت في الحديث وشرب القهوة والتدخين وسماع الموسيقى[4]، وترافقها عروض مسرحية لعرائس القراقوز.[5]

كانت المقاهي في دمشق في القرن 18م حسب رنيودموجودة بجانب حدائق صغيرة والمياه المتدفقة وبعد مرور السنوات اقتربت من المدن وأصبحت توجد بجانب المساجد والحمامات وأصبحت كل المقاهي معروفة بالنرجيلة.[6] وكانت المقاهي في الجزائر تجمع بين مختلف فئات المجتمع، وهذا يحيلنا للقول بتنوع الفئات التي كانت ترتاد المقاهي من الحضر والأتراك والعناصر الزنجية والبرانية حتى سكان الفحوص من أهل الريف[7]، وأقيمت فيها أيضا لعبة الضامة و الشطرنج.[8]

أما في دمشق فقد رأى لمرتين (1855– 1856م) أنها مكان يلتقي فيه النبلاء والشرفاء من الأغوات والباشاوات المحروسين من طرف العبيد ويتعاطون النرجيلة على

---

[1] – طوبال، مرجع سابق، ص 168.

[2]– المازري، مرجع سابق، ص 99.

[3] – محمد بن أحمد أبو راس الناصر، **عجائب الأسفار ولطائف الأخبار**، تق. تح: محمد عالم، د. م. ن، د. ت، ص 21.

[4] – بن عتو، مرجع سابق، ص 318... **انظر**: المازري، مرجع سابق، ص 100.

[5] – القراقوز: عبارة عن صور لعرائس كبيرة مصنوعة من الجلد الشفاف تحمل بواسطة العصافير الورقية وتلصق فيها الخيوط... **للمزيد انظر**: سبنسر، مرجع سابق، ص 123. **انظر**: **الملحق رقم 01** ، ص 133.

[6] - Brigitte Marino ,"Cafés et Cafetiers de dans aux XVIIIe Siècle , " **Revue Du Monde Musulman et de la Méditerranée** , N 75 – 76 , 1995 , p 244.

[7] – درقاوي، مرجع سابق، ص 52.

[8] – كورين، مرجع سابق، ص 78.

ضفاف الساقية، وحسب رينود فإن المقاهي في حلب كان يقصدها العسكريون أين كانت تقع بينهم شجارات بعد تأثير المخدرات وأصبحت بذلك مكانا للترف والهوى حيث يوجد فيها كل أنواع المجون من زناة وشذوذ جنسي وعلاوة عن ذلك يضاف لها الرقص والغناء ما تسبب في إغلاقها نتيجة شكاوي السكان المحاذين لها.[1]

وعرف المجتمع البيروتي بتعاطيهم للنرجيلة ولم يكونوا يمتنعون عنها إلا في أوقات الصلوات وقراءة القرآن من طرف الشيخ.[2]

وإذ عرفت المقاهي في دمشق باستحضار كل أنواع الترفيه والاسترخاء، فلقد تميزت بعض المقاهي بالجزائر بأنها ملتقى لإنجاز بعض الأعمال كعقد الصفقات التجارية[3] وكذلك اعتبرت أحد مقاهي المدية المسماة بمقهى الحاكم مكانا عقد فيه المجلس العلمي بعض جلساته القضائية للفصل في النزاعات [4]، كما قدمت القهوة والنرجيلة في الحمامات العمومية[5] وسمح بها في حدائق القصور.[6]

---

[1] – Marino , op cit , p 256 .

[2] – حسان حلاق، **التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في بيروت والولايات العثمانية في القرن 19م**، الدار الجامعية، د. م. ن، 1987 ، ص 20.

[3] – سلطاني، مرجع سابق، ص 318.

[4] – ودان بوغفالة، **أوقاف مليانة والمدية في العهد العثماني – دراسة في النشاط الاقتصادي والبيئة الاجتماعية والحياة الثقافية**، أطروحة دكتوراه في التاريخ، جامعة الجزائر، 2006 – 2007 ، ص 115.

[5] – فاتح بلعمري، **الحياة الحضرية في مدينة الجزائر في العهد العثماني من خلال المصادر**، أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة – الجزائر، 2016 – 2017، ص 214.

[6] – كاثكارت، مصدر سابق، ص 26.

3 – تفشي الفواحش:

1 –البغاء:

البغاء لغة: هو مصدر بغت المرأة تبغي البغاء بمعنى فجرت، فهي بغي والجمع بغايا وهو وصف مختص بالمرأة[1]، وفي معنى آخر هو كل اتصال جنسي غير مشروع تمارسه المرأة بقصد المنفعة المادية وحتى بغير أجر.[2]

البغاء بنوعه المقنن (رسمي): علاوة على فشو بعض مظاهر المجون وظاهرة شرب الخمر، وفساد وانحلال أخلاق معظم المجندين القادمين من الأراضي العثمانية وتشجيع السلطة لحياة العزوبية والظروف القاسية التي يعيشها المجند الجديد التي تؤثر حتما على نفسيته الأمر الذي جعله يجنح نحو الانحراف.[3]

كل هذا أدى لشيوع ظاهرة البغاء المقنن الذي انتشر بالمدن الجزائرية خاصة مدينة الجزائر التي قدر فيها عدد بنات الهوى بثلاثة آلاف امرأة تعمل على إمتاع العزاب من اليولداش.[4]

لهذا الأمر خضعت النساء الممارسات للبغاء بصفته المقننة لرقابة شديدة وتفتيش منتظم، كما خصص لهن حي مدني خاص وكان يتعين على الراغبين بدخوله تقديم طلب يتضمن تحديد السعر، وهذه العملية تكون تحت مسؤولية وإشراف المزوار.[5]

---

[1] – بلال عمرون، **الآفات الاجتماعية في المجتمع الأندلسي من خلال كتب النوازل ورسائل الحسبة منتصف القرن 11 – 12م**، مذكرة ماستر في تاريخ وحضارة العصر الوسيط، جامعة لونيسي على البليدة 2، الجزائر، 2015 – 2016، مرجع سابق، ص 119.

[2] – خيراني، مرجع سابق، ص 95.

[3] – معاشي، مرجع سابق، ص 133.

[4] – بلبراوات بن عتو، " الإدارة المدنية بالجزائر العاصمة في أواخر العهد العثماني"، **مجلة عصور الجديدة**، جامعة الجيلالي اليابس، العدد 1، 2011، ص 101.

[5] – المزوار: يشبه مدير الشرطة القضائية وهو موظف سام في نظام الدايات ...**انظر**: سبنسر، مرجع سابق، ص 119.

والمميز في هذا النوع من البغاء ترخيصه من طرف الدولة حيث تكفل قائد الشرطة بها، وقد علق سبنسر على ذلك بأن مومسات الجزائر كن مستخدمات من طرف الدولة ويدفعن ضريبة تذهب لصالح الخزينة[1]، وقد ذكر باردي أن المزوار كان يقوم بالإشراف بنفسه على تنظيم هذه العملية، حيث يقوم بتسجيل النساء التي منحن أنفسهن لهاته الممارسات في سجل خاص، وبذلك تصبح هاته النسوة ملكا للبايلك و تفقد أسرهم على إثرها حق الوصاية عليهن.[2]

كان المزوار ينظم في بعض الأحيان من أيام الشهر حفلات يسمح فيها للجمهور بالدخول حيث تقام مساءا في الفناء الذي يتوسط كل مساكن الجزائريين والتي يصاحبها الغناء والرقص والشراب.[3]

ويبدو أن الحمامات لم تخلوا هي الأخرى من هذه الممارسات، إذ ورد البغي في قانون الأسواق تحت مصطلح (قحاب)[4]في إطار تحديد أوقات دخول الحمامات بين مختلف زوارها، فحددت الفترة ما بين الظهر إلى العصر بالنسبة للسكان المدنيين ومن العصر إلى المغرب لبنات الهوى وسجل هذا القرار سنة 1744 م.[5]

من الأمور التي ينبغي تسليط الضوء عليها هي صفات البغايا ووضعهن الاجتماعي وإلى أي الفئات ينتمين، وغالب الظن أنهن يتمتعن بجمال يمكنهن من جذب الرجال فضلا عن إيجادهن لأنواع مختلفة من الرقص، وكن يتبرجن ويظهرن زينتهن فيظهر وجه الواحدة منهن مزخرفا زخرفة غريبة إضافة للباسهن الذي يظهر جزء من جسدهن.[6]

---

[1] – سبنسر، مرجع سابق، ص120.

[2] – Venture de paradis jean Michel, **Tunis et Alger au XVIII Siècle**, mémoire et obsarvation rassemblés et présentés par joseph, Ed sindbad, paris, 1983, p 128.

[3] – أ. ليسور، مصدر سابق، ص 66. **انظر: الملحق رقم 02**، ص 134.

[4] – القحاب: تعريف عامي تعرف به المومسات التي يشرف عليهن موظف اسمه المزوار ... **انظر:** الشويهد، مصدر سابق، ص 129.

[5] – الشويهد، مصدر سابق، ص 129.

[6] – أ. ليسور، مصدر سابق، ص 66.

أما فيما يخص الحالة الاجتماعية لهذه النساء وانتماؤهن ففي الغالب أنهم ينحدرن من الطبقة العامة التي جعلت منهن حياة البؤس والفقر يخرجن لطلب الاسترزاق ليتخذن من بيع أجسادهن مهنة يكتسبن منها مقدمات بذلك المتعة الجسدية للباحثين عنها مقابل الربح المادي، وهذا لا يمنع من خروج النساء الميسورات الحال من ممارسة البغاء.[1]

هذا ما أكده تيدنا الذي أشار إلى إصرار إحدى النساء على لقائه سواء في بيتها أو في أي مكان آخر وأنها كانت تشتاق إلى ماله أكثر منه[2]، الأمر الذي تحدث عنه أحد أسرى القرن 16 م وهو الراهب هايدو الذي قال أن الديانة المحمدية ترى إلى الزنا البسيطة أنها ليست محرمة، ولذلك ارتفع عدد الزانيات بالجزائر رغم عدم وجود بيوت الدعارة مما دفع بالنساء إلى فتح بيوتهن لممارسة الزنا دون خوف من الموت.[3]

يمكن أن تكون هذه النساء من الأرامل وزوجات الأسرى والمفقودين الذين فقدوا أزواجهم نتيجة ظروف غير طبيعية كالوفاة بالأوبئة أو في الحج أو التجارة والأسر، أو الوفاة التي تحدث في أماكن العمل البعيدة داخل الإيالة، وربما لغياب الآباء الناتج عن الإعدام لارتكاب المخالفات أو لحالات الفرار، وهو ما ينعكس على الوضع الاجتماعي والاقتصادي لهذه العائلات.[4]

وبالتالي تلجأ المرأة إلى امتهان البغاء كوسيلة لتعويض النقص الذي تعانيه الأسرة خصوصا أن جزء من العادات التي كانت سائدة في المجتمع هي حرمان النساء من الميراث ووصل الأمر ببعضهم لتزوير وثائق الميراث بهدف منع النساء من الإرث.[5]

---

[1] – خيراني، مرجع سابق، ص 101. **للمزيد انظر**: أ. ليسور، مصدر سابق، ص 66.

[2] – عميراوي، مرجع سابق، ص 97.

[3] - Diego de Hoedo, **Topographie et histoire générale d'Alge**r, traduction de dr. Monnereau et A. Berbrgager, présentation de Jocelyne Dakhlia, Ed Bouchane, Paris, 1998, p 176.

[4] – حماش، مرجع سابق، ص ص 91 – 93.

[5] – بلخوص الدراجي، **جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية في بايلك قسنطينة من خلال نوازل ابن الفكون خلال القرن 16 – 17م/ 10 – 11هـ**، رسالة ماجستير في التاريخ، جامعة الجزائر، 2012، ص 80.

قدم هايدو أيضا تفسيرا عن إقبال النساء لممارسة الزنا، ففي نظره أصبحت الزوجات يتجولن في المدينة دون اعتبار لأزواجهم لأن هؤلاء مهتمون باللواط مع الأولاد الصغار حيث أصبحت النساء تمتهن الزنا دون عقاب.[1]

كما كثر أيضا الحديث عن وجود حالات مارست فيها النساء البغاء مع اليهود أو المسيحيين، ومن هذه الحالات التي ذكرها سبنسر ضبط أحد المسيحيين في بيت سيئة السمعة مع مسلم قد صادقه.[2]

وما يلاحظ أن انحصار هذه الآفة اقترن في بعض الحالات بفترة الحكام الأقوياء حيث سعى هؤلاء إلى إبطال بيوت الدعارة والخمر وذلك بضغط من رجال الدين والعامة من الناس وهو ما حصل في عهد الداي علي خوجة (1817– 1818م)، غير أنه في عهد خليفته الداي حسين (1818– 1830م) قد رضخ إلى الأمر الواقع فكانت من أوائل أعماله السماح بعودة الخسيسة حيث بنى قنطرة الزنا.[3]

ويبدو أن البغاء المقنن لم يكن كافيا لبعض أفراد الجند، نظرا لتسجيل بعض الاعتداءات من طرفهم على النساء في البيوت وهي من العوائد التي عرف بها انكشارية الجزائر في مختلف مناطق تجنيدهم، ما تسبب في بعض الأحيان بثورة السكان مثلما حدث في مجال قسنطينة حيث قتل جراءها عدد من الجنود وذلك في حدود سنة 1568م.[4]

---

[1]- Haedo , op cit , p 176 .

[2] – سبنسر، مرجع سابق، ص 131. وهذه السياسة لم تكن حصرا في الجزائر وإنما وجدت في إيالة تونس، ففي سنة 1784م توسط أحد اليهود من سكانها وجلب ربانا راغوصيا؟ إلى بيته ليقضي وطره مع إحدى بنات تونس المسلمات مقابل مال يدفعه لليهودي. **انظر**: الإمام، مرجع سابق، ص 260. عرفت مصر هي الأخرى شيوعا لمظاهر الفسق خاصة بمدينة القاهرة، حيث خصصت فيها أماكن معينة من شوارع ومواضع خاصة ببيوت الدعارة وقد سعت الداعرات لجذب أكبر عدد من الزبائن وإفتانهن بالخروج أمام هاته البيوت وهن متبرجات ومتزينات ... **انظر**: جوزيف بتس، **رحلة جوزيف بتس (الحاج يوسف) إلى مصر ومكة المكرمة و المدينة المنورة**، تر. در: عبد الرحمن عبد الله الشيخ، الهيئة المصرية العامة، د. م. ن، 1995، ص ص 14 – 32 و ما بعدها.

[3] – الزهار، مصدر سابق، ص ص 136 – 144.

[4] – معاشي، مرجع سابق، ص 135.

هذا ما ذهب إليه هايدو الذي أشار إلى أن الزناة كانوا يقومون بأعمال مخزية ويدفعون كل أموالهم التي جنوها من السرقة أو غير ذلك وقد أصبحت الشوارع مملوءة بالمخمورين، ويضاف لهذه التصرفات سلوكيات أخرى ذميمة كالعصبية والانفعال لأتفه الأسباب وقول كلام السوء والتعنيف من قطع الأذن، و كسر الأنف والأطراف ... غير أنه لم يحدد بالضبط الفئة التي مارست هذه التجاوزات.[1]

هذه التصرفات والممارسات ليست خاصة بصغار الجند من غير المتزوجين، بل شملت أيضا كبار الموظفين في الإيالة في طليعتهم الدايات والبايات ومن أمثلة ذلك ولع الداي إبراهيم (1710م) بالنساء ذات الحسن والجمال، حتى بلغ به الحال لتعقب أخبار أزواجهم وعند التأكد من غيابهم يدخل بيوتهم خلسة في ساعات الليل المتأخرة.[2]

كذلك ما قيل عن بعض البايات منهم الباي قارة مصطفى 1818م الذي انكب كلية في الملذات وحلقات التهريج والتسلية، وما زاد من سوء الوضع ملازمة الرجال الأكثر دناءة له من بينهم جماعة من اليهود حيث انعزل معهم في دار الباي رفقة نساء يهوديات وغرقوا جميعا في الدعارة المثيرة.[3]

هذه الصفة وجدت أيضا لدى أبناء البايات فهذا حسونة ابن الباي حسين باي (1792 – 1795م) الذي تمادى في التردد على سيدي مبروك التي كانت ملتقى لشباب قسنطينة حيث يتمتعون فيه بالخمر والنساء[4]، وقد مشى على منواله ابن الباي إنكليز الذي عرف بكثرة فسقه وزناه حتى أنه كان يغصب نساء الناس من العامة في ديارهم دون رضا، ووصل أمره لحد قتل كل امرأة ترفض ذلك خفية في الليل.[5]

---

[1] – معاشي، مرجع سابق، ص 135.

[2] – هلايلي، مرجع سابق، ص 113.

[3] – فايست، مصدر سابق، ص 203.

[4] – نفسه، ص 93.

[5] – مجهول، مصدر سابق، ص 31.

ويفيدنا تيدنا في مذكراته بصورة أخرى للبغاء فتحدث عن زنى أحد رجال مجلس باي الغرب بزوجة أحد القادة المرموقين وذلك على الساعة الحادية عشر ليلا وفي غياب زوجها.[1]

لم تخل حياة الأسرى في القصور على مستوى البايلك من هذه الممارسات فقد ذكر تيدنا أنه قبض عليه متلبسا عدت مرات وهو يمارس الزنا مع إحدى نساء المدينة في حديقة قصر الباي، وكثيرا ما تقع بينه وبين الزنجيات في القصر علاقة جنسية وكان يتكرر الأمر في كل ليلة حسب قوله.[2]

ومن المظاهر التي اقترنت بالفسق والرذيلة التي سجلها الفكون انحراف بعض الفئات التي صنفها من العناصر التي ادعت العلم والولاية وأقبلت على حياة الدعارة والبغاء في العلن كانحراف"... عبد الله بوكلب الذي تعلق قلبه بامرأة، وكان يخلوا بها ليلا ونهارا إلى أن ظهر بها حمل، وهو عليها مسترسل كذلك في الخلوة بها وهي تلهج بنسبته إليه...".[3]

كما سمح بعض الأولياء القائمين على المزارات والأضرحة ببعض الممارسات التي تتنافى والأخلاق في الأماكن التي يتواجد بها ولي كقبر أحمد الشريف، وسيدي عبد الرحمان الثعالبي في الجزائر وسيدي السعيد السفري في قسنطينة[4]، وفي هذا الجانب أشار الورثيلاني أيضا لتلك الاجتماعات التي كانت تقام بحضور النساء والرجال كوسيلة لتغطية تلك الممارسات من الزنا وما يتبعها، وعندما تعذر عليهم ذلك اتخذوا من السماع وسيلة أخرى للوصول لأغراضهم الفاسدة حيث يبقون فيها نحو اليومين أو الثلاثة لممارسة الزنا وقد شاع هذا الأمر في جميع البلاد لاسيما في بني ورثيلان وبجاية خاصة آخر رمضان، ومسجد البلوط في بني يعلي.[5]

---

[1] – عميراوي، مرجع سابق، ص 97.

[2] – نفسه ، ص 101.

[3] – الفكون، مصدر سابق، ص 117.

[4] – الورثيلاني، مصدر سابق، ص ص 237 – 238.

[5] – نفسه، ص 238.

تذكر بعض المصادر التاريخية المعاصرة أو القريبة من فترة الفكون أنه من عادات أهل الريف الفرار من أزواجهم وأولادهم إذا لم تكن راضيات عن زواجهن.[1] ويعود سبب ذلك لكون النسوة في الريف أكثر تحررا من مختلف القيود وهو ما يمكنهم من ممارسات الفجور رفقة الشباب المتهور الذي يتلذذ بالقيام بالمغامرات في الحقول المجاورة مصحوبين بزجاجات الخمر وخليلاتهم.[2]

هذه الظاهرة لم تكن خاصة بالأرياف بل كذلك وجدت ظاهرة الفرار من الأزواج في الحواضر باتجاه البادية حيث طرحت كمسألة على عبد الكريم الفكون: " ... وأما مسألة الهاربة الفاجرة والفاجر الذي يقبله فهما زانيان لا رخصة في أمرهما..."، وبناء على ذلك فإن تفشي الفسق والرذيلة كان منتشرا في البادية أكثر منه في المدينة وهذا راجع لنقص الوعي بهذه المناطق[3]، ولسيطرة المرابطين والمشعوذين بشكل كبير في هذه الأماكن.[4]

كنتيجة لما تقدم فالبغاء من أبرز مظاهر الانحلال التي تندرج ضمن الآفات التي شهدها المجتمع بين مختلف فئاته، متجاوزة بذلك الرقابة الاجتماعية وحتى الدينية من قيم وأخلاق.

2 – اللواط:

من مظاهر الأزمة الأخلاقية التي عانى منها المجتمع بالإضافة لفشو ظاهرة البغاء بنوعيه المقنن وغير المقنن آفة اللواط.

حظيت آفة اللواط باهتمام كبير من طرف الكتاب الغربيين منهم وحاولوا ربطها بالجانب الأخلاقي للأتراك العثمانيين خاصة الإنكشارية[5] الذين لم يتحرجوا من ممارستها

[1] – الدراجي، مرجع سابق، ص 177.
[2] – أوجرتني، مرجع سابق، ص 465.
[3] – الدراجي، مرجع سابق، ص 82.
[4] – أوجرتني، مرجع سابق، ص 465.
[5] – وولف، مرجع سابق، ص 162.

علنا بل وصل بهم الحال إلى التغني بها وذكر أسمائهم في القصائد التي تتناول لواطهم، فقد أورد أحد الممارسين لآفة اللواط اسمه عمر دون خجل أو حياء في نهاية أغنيته التي يروي فيها صراعه مع البراغيث في غرفة أحد الفنادق[1]، وأشار إلى هذه الآفة باردي قائلا : "... كان المجندين يكترون غرفا في الفنادق ويصطحبون الأطفال الصغار باللين أو بالقوة خاصة أبناء اليهود إلى هذه الأماكن لممارسة اللواط...".[2]

لتكون الحياة الجماعية للإنكشارية وعدم ارتباطهم بحياة زوجية وبعدهم عن النساء من الأمور التي دفعتهم لممارسة الانحراف الجنسي فكانوا مهتمين بالاحتفاظ سرا بالخليلات والتردد على المعاهر.[3]

أكد هايدو على هذه الفكرة بقوله أصبحت الزوجات يتجولن في المدينة دون اعتبار لأزواجهم لأن هؤلاء مهتمون باللواط مع الأولاد الصغار، ليصبح هذا الأمر المفضل لدى "المسلمين" ما أحدث حالة خوف بين أوساط مختلف الفئات، الأمر الذي دفع ببعض القياد لأخذ أولادهم معهم إذا سافروا من شدة الخوف عليهم، وصار الشذوذ الجنسي مطبقا جهارا ونهارا والشباب أعزف عن الزواج وأصبحوا يكرهون النساء... وأصبحت بيوت الدعارة كثيرة ومالكوها يستأجرون الأطفال الصغار لتقديمهم لزبائنهم حيث وصلوا إلى درجة الحيوانية.[4]

انتشرت آفة اللواط في الثكنات حيث كانت تتمتع بالحصانة[5]، وكذلك المقاهي التي أصبحت مكان للترف والهوى، وأصبح يوجد في المقهى كل أنواع المجون من زناة وشذوذ جنسي.[6]

---

[1] – معاشي، مرجع سابق، ص 137.

[2]–Paradis, op cit, p 128.

[3] – وولف، مرجع سابق، ص 162.

[4] - Haedo, op cit, p p 176 – 177 .

انظر: كورين، مرجع سابق، ص 71.

[5] – معاشي، مرجع سابق، ص 137.

[6] - Marino, op cit, p 256.

ذهبت إحدى المصادر المتأخرة إلى القول بأن الجزائريين يميلون للممارسات الجنسية في سن مبكر، وكنتيجة لذلك كثر اللواط وشاعت هذه الممارسات حتى في المدارس[1] ويتضح من خلال قوله أن اللواط لم يكن حبيس الثكنات وبعض الفنادق، وإنما ظهر في المدارس وإن لم يحدد طبيعتها حيث عدت هي الأخرى مرتعا لهذه الممارسات، وحتى بعض الأولياء تعودوا على مثل هذه الفاحشة ولكنهم لا يشربون الخمر.[2]

ولا يستبعد أن تنشأ مثل هذه الممارسات بين السيد وعبده ، بحكم أن جميع الموظفين الساميين كانوا يملكون عبيدا، وبما أن معظمهم لم يكونوا مرتبطين بعلاقة زواج انغمسوا في مثل هذه العادة التي انتشرت في الجزائر والتي عابها الورتيلاني ودعا لهم بالابتعاد عنها وترك المعاصي ومظاهر الفجور من لواط وزنا وإن مالت هذه الآفة نحو الزوال في أواخر العهد بعدما كانت منتشرة قبل النصف الأول من القرن 18 م.[3]

أشار الأسير الإنجليزي جوزيف بتس في إطار رحلته إلى بلاد الحجاز سنة 1680م لشيوع اللواط بين مختلف الطوائف العثمانية خاصة،وعلل ذلك بعدم إحضار هذه الفئات لزوجاتهم بل كانت السلطة تعمد لتنظيم هذه العملية خدمة للرياس وغيرهم.[4]

إذن فاللواط هو آفة فئة محددة تتصدر قمة الهرم الاجتماعي، وظلت مقتصرة على أماكن معينة رغم ما تمتعت به آفة اللواط من مجاهرة في ممارستها، وهي من الظواهر التي طبعت حياة المدن لتواجد الفئات المقبلة على ممارستها في الحواضر، أي تمركزت هذه الآفة في المدن.

---

[1] – شونبيرغ، مصدر سابق، ص 42.

[2] - Haedo , op cit , p 177.

[3] – معاشي، مرجع سابق، ص 138.

[4] – بتس، مصدر سابق، ص 82.

سنعمد في هذا الجزء لعرض أشكال أخرى لمظاهر الانحلال والفساد الاجتماعي والأخلاقي كظاهرة السحر والشعوذة التي وجهت لفترة طويلة من الزمن السلوكيات الصادرة عن الفرد والجماعة تحت مسمى العادات والتقاليد، وكذا جرائم القتل وانتهاك حرمة الممتلكات بالسرقة والغصب واللصوصية.

ثانيا: السحر والشعوذة والتعدي على النفس والأموال:

1 – السحر والشعوذة:

على الرغم من معالجة النصوص القرآنية والسنة النبوية لمسألة السحر والشعوذة وجعلها من المحرمات، إلا أنها كانت من بين الآفات التي عرفت انتشارا واسعا في الجزائر خاصة في المناطق الريفية[1]، حيث وصف شالر القنصل الأمريكي الجزائريين بأنهم شعب متعلق بالخرافات[2]، ويؤمنون بالسحر وتدخل القوى غير الطبيعية في سير الأحداث.[3]

تم توظيف السحر والشعوذة كأساليب للعلاج بعدما عجزت السلطة عن تقديم الخدمات الصحية، وهذه الطريقة في العلاج هي في الواقع نتيجة طبيعية لظروف المجتمع التي يشيع فيها الجهل والفقر، وينتشر فيها المرض فتكون أساليب علاجه بسيطة خرافية تغيب فيها أساليب العلاج الطبي السليم.[4]

من هذه الأساليب التي كانت تمارس من طرف الساحر والمشعوذ استحضار الجن وبعض من يعتقدون فيهم الصلاح وذلك بتعليق التمائم[5]، أو حجاب درءا وتحصنا من

---

[1] – عثمان بو حجرة، **الطب و المجتمع في الجزائر خلال العهد العثماني 1519 – 1830م– مقاربة اجتماعية**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة وهران 1 أحمد بن بلة – الجزائر، 2014 – 2015، ص72.

[2] – الخرافة: في اللغة بمعنى الحديث المستلمح من الكذب ....، **انظر**: ابن منظور، لسان...، ج9، مصدر سابق، ص65.

[3] – شالر، مصدر سابق، ص98.

[4] – أحمد زياد محبك، "صور من أساليب العلاج الخرافي في الطب الشعبي"، **مجلة التراث الشعبي**، وزارة الثقافة والإعلام، مج 12، 2016، ص 22 – 23.

[5] – التمائم: جمع تميمة، و هي خرزات كان العرب يعلقها على أولادهم، يبطلون بها العين في زعمهم. **انظر**: القشاعي، مرجع سابق، ص 218.

الأضرار والأمراض أو عين يخشى منها[1]، يحملها الإنسان في عنقه في غالب الأحيان وهي تمائم كثيرة منها النباتي والحيواني ومنها ما هو مصنوع[2]، ومن أمثلة ذلك ما قاله هابنسترايت بأن رأس الضبع حسب اعتقاد سكان ناحية المدية وملیانة يمكن استخدامه في ممارسة السحر ولهذا عمدوا للاحتفاظ بها.[3]

إن طريقة العلاج بالتمائم كانت عادة شائعة في الحواضر والأرياف ويضاف لهذا الأسلوب الطلاسم ذات الخطوط المبهمة المعاني أي كل اسم أعجمي جهل معناه، وقد كانت من الأمور المبتدعة التي استخدمت لمداواة الأمراض والعين.[4]

ومن بين الوسائل التي استعملها الناس لتجنب عواقب السحر والشعوذة الممارسة ضدهم هي التعاويذ والنشرة كوسيلة تعمل على إبطال السحر وإخراج الجن الذي يسكنه عن طريق ذبح دجاجة لشياطين كما يقدم لهم القربات.[5]

وما يلاحظ حول هذه الطرق أن هناك جهلا واضحا حول مدى فعاليتها في العلاج وطريقة تأثيرها في المرض وعلى حياة الشخص.[6]

شكلت الشعوذة إلى جانب السحر وما يرتبط به آفة استشرت في الحياة اليومية للفرد واقترنت باستحضار الجن، وقد امتهن هذه الحرفة بعض من ادعوا الولاية والنساء وحتى فئات أخرى من المجتمع.

ومن جملة المتعاطين لهذه المهنة الزنوج الذين عرفوا بتنظيمهم لما يعرف بحفلات النذور التي كانت تقام من طرف زنوج وزنجيات المدينة، حيث تمكن هؤلاء من استقطاب

---

[1] – القشاعي، مرجع سابق، ص 218.

[2] –. محبك، مرجع سابق ، ص 23.

[3] – هابنسترايت ، مصدر سابق ، ص 63.

[4] – القشاعي ، مرجع سابق ، ص ، ص 218 – 219.

[5] – نفسه ، ص 219.

[6] – محبك ، مرجع السابق ، ص 25.

عدد من المسلمين الذين سيطرت الخرافة والجهل على عقولهم، مستعينين بالجن الذي اعتبروه سيدا لهم، وتخللت هذه الاحتفالات الموسيقى والرقص حيث لاقت مثل هذه الأمور إقبالا معتبرا من حضر مدينة الجزائر وخاصة فئة النساء الحضريات واليهوديات، ويعود ذلك لاعتقادهم بقدرة هذه الطقوس على الشفاء من الأمراض.[1]

والظاهر أن المرأة لم تكتف بأن تكون من زبائن المشعوذين بمختلف انتماءاتهم الاجتماعية وإنما كانت عنصرا ممارسا لهذا النشاط، فقد كانت الشعوذة والرقية من بين ما قامت به نساء المدينة أيضا حيث سجلت حالتين تعاطت هذا النشاط وذكرت باسم بنت عثمان المتوفاة في سنة 1797 م، وزهرة بنت حسن رايس 1792 م.[2]

ما يمكن أن نستقرأه من اشتغال المرأة بهذه المهنة إن صح التعبير، هو اتخاذها مصدرا من مصادر الرزق في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية ربما فرضت عليهن الاتجاه نحو هذا العمل غير المشروع، ويتجلى ذلك في الحالة الثانية المتعلقة بزهرة بنت حسن رايس، فالمعروف أن فئة الرياس كانوا من أصحاب الدخل الجيد دون أن نعمم ذلك على كل الفئات الناشطة في البحر، ويمكن إعاز ذلك إلى تراجع نشاط البحرية خلال هذه المرحلة التي أثرت على مداخيل الرياس والخزينة، واختيار هذه المهنة يعود بالدرجة الأولى لكونها تدر على ممارسيها الكثير من الأموال وهو ما يتجلى من خلال مخلفاتهم من التركات خصوصا أن السحر والشعوذة كانت من الأمور التي تستهوي الناس وتمارس جهرا.[3]

لتكتسب تلك الممارسات وتلقى تأييدا لدى شريحة واسعة من المجتمع خاصة لدى العامة حيث عمد السحرة إلى ادعاء علم الغيب وكشف المستقبل وغيرها من الإدعاءات والقدرات التي نسبوها إلى أنفسهم، مستغلين بذلك المناخ الفكري والثقافي الذي ساعد على تقبل مثل هذه الممارسات وأيضا استغلال الأوضاع الصعبة لبعض الفئات خاصة العامة منهم.[4]

---

[1] – بن عتو، مرجع سابق، ص 197.

[2] – بودريعة، الثروة...، مرجع سابق، ص ص 235 – 236.

[3] – نفسه ، ص 235.

[4] – بن عتو، مرجع سابق، ص 196.

أثناء هذه الممارسات وظفوا قدراتهم على التواصل مع الجن لتثبيتها في قلوب الناس ما زادهم رهبة، وقد أكد الفكون على ظاهرة الاستعانة بالجن وادعاء القدرة على الطيران في الهواء والمشي على الماء من طرف الدجاجلة والكاذبين والمبتدعة الذين يوجهون بصفة خاصة للعوام والجهال من الناس، ويعملون مع الجن الذي يبين لهم بعض الأشياء من جلب وأضرار ولا يتأتى لهم ذلك إلا بالكفر بالله ورسوله.[1]

وقد كان سيدي أحمد الجزيري الذي ادعى العلم والولاية وأصيب بنقص في عقله بسبب تناوله للبلاذر وهي نبتة تتسبب في الوسوسة ونقص العقل، ممن عمدوا إلى تخديم الروحانيات.[2]

والمرجح أن من أسباب تقرب الناس من هذه الفئة سواء من العامة أو الخاصة حيث لاحظنا أن هناك تنوع في الفئات التي كانت تقصدها من نساء الطبقة الخاصة والعامة وحتى من أهل الذمة من فئة اليهود الطالبين للشفاء وأيضا بغية إبعاد المصاعب الاجتماعية أو العائلية التي تأتي في مقدمتها سعي النساء من أجل كسب محبة أزواجهن[3]، و هذا لا يعني أن تكون النساء الفئة الوحيدة المتعاملة مع السحرة والمشعوذين، فقد يكون أيضا الرجال من بين الوافدين على هذه الأماكن طالبين سير أمورهم في التجارة أو السفر على أتم ما يرام.

[1] – الفكون ، مصدر سابق ، ص ص 181 – 182.

[2] – نفسه ، ص 70.

[3] – سبنسر ، مرجع سابق ، ص 126. **أنظر: الملحق رقم 03**، ص 135.

2 – التعدي على النفس والأموال :

1 – التعدي على النفس :

أ- **جرائم القتل:** لا يخل أي مجتمع من المجتمعات من مظاهر الفساد التي تفرضها التطورات الحاصلة آنذاك، والمجتمع الجزائري عرف كغيره مظاهر الانحلال بصوره المتعددة منها آفة القتل.

ويبدو أن الساحة السياسية للجزائر خلال هذه المرحلة كانت حافلة بالاغتيالات التي سنصطلح عليها بالقتل السياسي، حيث أصبحت حياة الحكام مهددة بالأخطار في كل زمان ومكان وباتوا يعيشون حالة من الترقب والخوف الدائمين فانصب اهتمامهم على كشف المؤامرات والتخلص من كل شخص يبادرهم الشك نحوه.[1]

هذا ما أشار إليه أحد القناصل الفرنسيين سنة 1716م في رسائله، حيث ذكر أن الداي أمر بقتل 7 من الأشخاص بعدما تبين أنهم يسعون للكيد به، وإعدامه لـ 4 أتراك سنة 1727م بسبب معارضتهم له.[2]

ومن بين الدايات الذين انتهت حياتهم بالقتل الداي علي باشا (1809– 1815م) داخل حمامه بعدما أغلق عليه باب الحمام والنماذج كثيرة[3]، وكانت حوادث الوفاة الطبيعية نادرة جدا وأصبح ينظر لأصحابها و كأنهم أولياء صالحين وتصبح قبورهم محل زيارة.[4]

ويمكن أن نستبين من خلالها أن جرائم القتل التي مورست على مستوى السلطة جاءت لتبرير الأحقية في الحكم ودحر المنافسين وإزاحتهم عن سدته والعكس صحيح.

---

[1] – محمد بوشنافي، " ظاهرة الصراع السياسي والاغتيالات بالجزائر أثناء العهد العثماني (1520 . 1830) "، من خلال المصادر الأجنبية"، **مجلة الحوار المتوسطي**، العدد1، ص 26.

[2] – حماش، مرجع سابق، ص 93.

[3] – بوشنافي، مرجع سابق، ص 26.

[4] – هابنسترايت، مصدر سابق، ص 31.

وبعيدا عن السلطة السياسية وما اقترن بها من حوادث الاغتيال، فعلى مستوى الحياة المدنية للمجتمع لا ريب في أنها عرفت مثل هذه الممارسات وهذا يفرض علينا طرح تساؤل جد هام: كيف انعكست الصبغة العسكرية للعثمانيين في التقليل من جرائم القتل على مستوى المدينة والريف؟

تكاد تتفق المصادر حول مسألة انتشار الأمن في مدينة الجزائر فهذا شالر قد نوه في مذكراته بنشاط الشرطة التي كانت صارمة بحيث لا تكاد تفلت من يدها أية جريمة، وأنها البلد الوحيد الذي يضمن أمن مواطنيها وممتلكاتهم.[1]

هذا يحتم ضرورة معرفة نسبة انتشار الجريمة بشتى أنواعها على مستوى مدينة الجزائر وباقي المدن الكبرى، ومن جزيئات ما توصل إليه ياسين بودريعة في دراسته الموسومة ب" الثروة والفقر بمدينة الجزائر أواخر العهد العثماني من خلال دفاتر التركات العائدة لأواخر القرن 18م"، والتي سجل فيها 39 تركة توفي أصحابها بسبب جرائم القتل وهذا يعني 1.14% من مجموع التركات.[2]

عند مقارنة هذه النسبة مع ما جاء عن حمدان بن خوخة بقوله : " بأن الأمن يسود المدينة، ويوجد لدى الجزائريين من المحاسن ما يجلب الانتباه، إنهم أوفياء لا يعرفون سرقة ولا خيانة ولا قتلا ولا أي نوع من أنواع الجريمة " [3]، نلاحظ أن هذه النسبة تؤيد إلى حد بعيد ما ذهب إليه حمدان خوجة، وأن المجتمع مسالم رغم تنوع تركيبته الاجتماعية أي أن هناك تعايش سلمي وقبول للطرف الآخر بغض النظر عن الاختلافات المذهبية حتى في العقيدة.

يحيلنا هذا أيضا إلى التساؤل حول العوامل التي ساعدت على الحد والتقليل من نسبة انتشار الجريمة؟

---

[1] – شالر، مصدر سابق، ص ص 77 – 78.

[2] – بودريعة، الثروة...، مصدر سابق، ص 134.

[3] – حمدان خوجة، مصدر سابق، ص 65.

تتمثل هذه العوامل في تلك الهياكل والآليات التي وضعها العثمانيين في الجزائر كأدوات ووسائل تسيير شؤون البلاد وتضمن أمن واستقرار حياة الفرد والمجتمع.

ومن جملة هذه الهياكل والآليات مشيخة البلد، المزوار، المحتسب، والحراسة الليلية التي أنيطت مهامها للعنصر البسكري حيث يوضعون تحت مراقبة أحد الأمناء من جماعتهم والذي يتوجب عليه تسديد قيمة أي شيء قد يسرق من المنازل أثناء الحراسة، لهذا السبب فمن النادر السماع عن تعديات أو سرقات في الليل[1]، ومن ضمن هذه الآليات التي عمل بها أيضا إشراك القبائل في تثبيت الأمن ومجابهة هذه الجرائم.[2]

هذا الأمر سنفصل فيه في الفصل الثالث في إطار دور السلطة في محاربة هذه الآفات، ولقد سجل بودريعة 5 تركات مات أصحابها عن طريق القتل فاق مجموعها 1000 ريال، وبالتالي أصحابها من الأثرياء وتعود 4 منها لنساء ثريات وهذا ما يطرح فرضية القتل من أجل السرقة مستغلين ضعف المرأة وأحيانا بقاء بعض منهن وحيدات بدون زوج وما يعزز هذا الطرح عدم وجود المصاغ أو الحلي في بعض التركات[3]، أما الرجال فقد عثر على تركة واحدة كان صاحبها يعتبر من الأثرياء قتل عام 1800م، وهو نفس مصير 31 رجلا آخر 9 منهم من الأثرياء والباقي يعتبرون من الفقراء.[4]

ويمكن أن نرجع هذه الجرائم للخلافات الأسرية، أو أنها تعود في الغالب إلى وجود نزاعات بين الزوجين قد تؤدي إلى استخدام بعض الأزواج للعنف سواء اللفظي أو الجسدي وقد سجلت حالات تعرضت فيها النساء للشتم والضرب ومنهن من تعرضت للتهديد بالحديد والتجويع، هذه الحوادث كانت تفضي في الكثير من الأوقات لجروح بليغة تنتهي إلى القتل سواء كان عمدا أو بدون قصد.[5]

---

[1] – هابنسترايت، مصدر سابق، ص ص 33 – 34.

[2] – حمدان خوجة، مصدر سابق، ص 124.

[3] – **انظر: الملحق رقم 04**، ص 136.

[4] – بودريعة، الثروة...، مرجع سابق، ص ص 134 – 136 و ما بعدها.

[5] – حماش، مرجع سابق، ص ص 197 – 199.

وقد تفشت جرائم القتل في عهد باي الشرق محمد باي مناماتي 1824م الذي عرف عهده بكثرة نهبه لأموال الناس، وارتفعت عدد السرقات والاغتيالات في قسنطينة وضواحيها فكان لكل يوم نصيبه من الجثث المقطعة الموزعة على أماكن مختلفة في سوق الحبوب، وفي مقبرة اليهود أو في باب القنطرة.[1]

قبل الانتقال لمعالجة نسبة انتشار جرائم القتل وأسبابها على مستوى الريف لابد من أن نعيد طرح السؤال السابق، كيف ستؤثر الصفة العسكرية للعثمانيين في تأطير الأمن والاستقرار في هذه المناطق؟ وهل نجحوا في الحد منها أو على الأقل التقليل من انتشارها في ظل معطيات تختلف عن ما هو موجود في الحواضر؟

بداية سنطرح العوامل المساهمة في حدوث هذه الجرائم التي بناء عليها سنحاول تقدير مدى انتشارها فقد تمكن الأتراك العثمانيون من إخضاع المدن الجزائرية فيها بفضل الحاميات العسكرية، لكن الأمر لم يكن كذلك في الأرياف التي حكمها كان يتم عن طريق نظم عسكرية واقتصادية مختلفة وذلك بالاعتماد على السند القبلي الذي كان يشكل أساس تكوين الأرياف[2]، والتي تخضع بدورها لسلطة الباي الذي كان في الواقع مستقلا ولا يخضع للداي إلا فيما يتعلق بالضرائب.[3]

لتكون تشكيلة الريف عبارة عن قبائل مخزنية[4]مساندة للسلطة وقبائل رعية[5] وقبائل ممتنعة[6] وهو ما يحتم حصول منازعات وحوادث جماعية بين القبائل والجماعات، والتي

---

[1] – فايست، مصدر سابق، ص 249.

[2] – شوتيام، مرجع سابق، ص 16.

[3] – الزبيري، مرجع سابق، ص ص 22 – 23.

[4] – قبائل مخزنية: عبارة عن تجمعات سكانية متمايزة في أصولها،مختلفة في أنواعها فمنها من أقرها الأتراك بالأراضي التي وجدت عليها لتكون سندا لهم... **انظر**: عقاد، مرجع سابق، ص 40.

[5] – قبائل الرعية: تتكون من مجموعة القبائل الخاضعة مباشرة للبايلك، وتقيم في القرى والدواوير التي كانت تراقبها قبائل المخزن ويشكلون غالبية السكان...**انظر**: دحماني، مرجع سابق، ص 432. **انظر أيضا**: شويتام، مرجع سابق، ص ص 187 – 188.

[6] – قبائل ممتنعة: هي تلك القبائل الجبلية و الصحراوية التي تمتنع عن دفع الضرائب، وساعدها على ذلك موقعها الجغرافي وتضاريسها، وكذا بعدها عن مركز الإدارة، وكان رفضها هذا راجع إلى طبيعة نشاطها الاقتصادي. **انظر**: شوتيام، مرجع سابق، ص 190 و ما بعدها.

كانت كثيرة وتعددت أسبابها منها ما يتعلق بالمنافسة حول الزعامات المحلية وهو ما كانت تدعمه السلطة التي عملت على خلق العداوات بين مختلف العشائر، والتحريض على المنافسات بينهما.[1]

بالإضافة لما تعلق بملكية العقارات، وما كان يتصل بالسطو والنهب من ذلك الشجار الذي وقع بين جماعة رحمان وجماعة الأرباع حيث "...ادعى الفريق الأول من جماعة رحمان على الفريق الثاني من جماعة الأرباع أنهم نهبوا وأخذوا أموالهم...".[2]

يضاف إلى كل هذا عامل آخر ارتبط بظاهرة اللصوصية حيث وصف فايست أن انعدام الأمن عرض المسافرين إلى الاعتداء، فبمجرد أن تغيب الشمس إلى الغروب تتفرق العصابات من اللصوص في الريف وتتربص في الطرقات التي تؤدي إلى قسنطينة، فتجرد المارة أحيانا وتقتلهم وفي عين المكان أحيانا أخرى.[3]

ومن أهم الأسباب التي كانت تدفع بالأشخاص لارتكاب جرائم القتل مسألة الثأر وقضية العرض والشرف، وهو ما اشتهرت به قبائل زواوة فهم لا يعرفون الدية إلا في حالات نادرة، فالقاتل يجب أن يموت ويكون الثأر في الغالب بالقتل[4]، وتعد مسألة الثأر إحدى العوامل المثيرة للنزاعات والفتن القبلية وحسبنا في ذلك ما ذكر في مخطوط سيرة الزواوة فإذا حصل قتال بين عرشين لا يتصالحان حتى يتساووا في القتلى فكان لزاما على كل عرش أو قبيلة إما أن تأخذ بثأر قتيلها أو تلجأ إلى المصالحة مقابل التزام عشيرة القاتل بدفع فدية.[5]

---

[1] – الزبيري، مرجع سابق، ص 23.

[2] – بوغفالة، مرجع سابق،ص 178.

[3] – فايست، مصدر سابق،ص 249.

[4] – كيسة بولجنت، **العادات و التقاليد في بلاد الزواوة بين القرنين 17 – 19م**، رسالة ماجستير في التاريخ، جامعة الجزائر 2، 2008 – 2009، ص 143.

[5] – مفتاح خلفات،" قراءة في مخطوط "هذه كيفية سيرة الزواوة"، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة قسنطينة 1، العدد 42، ديسمبر 2014 ، ص 578.

والقتل كان أيضا حكم الاعتداء على الشرف والعرض وهذه المسألة بالذات لا مجال للمساواة عندهم غير القتل والانتقام حتى أنه من العار أن يسمح لشخص بالتحكيم في قضية تمس الشرف[1]، ومن الواضح أن هذه المجتمعات القبلية من بينها سكان الزواوة خاصة يحكمهم المجتمع الذي كان كقوقعة من الأعراف والتقاليد وإن كانت أحيانا تحتكم إلى الذات والعصبية المبالغ فيها.[2]

وما يمكن استقراؤه مما ورد أن جرائم القتل قد عرفت انتشار واسعا في الأرياف عكس المدن ويمكن إعاز ذلك لطبيعة حياة المجتمع الريفي ولضعف التمثيل السياسي والعسكري لأجهزة الدولة، حيث سمح لسكان هذه المناطق بتسيير أنفسهم وفقا لقوانينهم الخاصة المستمدة بصورة كبيرة من المنظومة العرفية، وأيضا نلاحظ أن جرائم القتل كانت تتم أحيانا في إطار فردي وأحيانا أخرى في إطار جماعي وهذا ينطبق على الممارسات الصادرة من اللصوص حيث أصبحت تشكل نشاطاتهم مهنة للكسب والربح وأخذت صفة التنظيم.

ولابد من الإشارة إلى سكوت الوثائق والمصادر عن ذكر التفاصيل والحيثيات المتعلقة بملابسات الجرائم مثل هوية القتلة، وأسباب وقوع الجرائم، وطرق تنفيذ الجرائم التي يمكن إدراج الخنق أو الرمي في البحر من بين طرق تنفيذها، وأيضا أدوات تنفيذ الجريمة تحفظت عن ذكرها المصادر.[3]

وإن ذكر كاثكارت أنه قد حصلت جريمة قتل بين تركيين بشأن امرأة ولم يحدد أكان السبب تحرشا لفظيا بها، أم خصاما على من يقدم على الزواج بها، وحتى أنه لم يذكر الحالة الاجتماعية للمرأة إن كانت بكرا أم متزوجة أم مطلقة أو امرأة طاعنة في السن، حيث قام أحد الأطراف الذي كان على ما يبدو مقيما في نفس منزل المرأة بقتل حسن شاوش باستخدام السلاح و طعنه بيتجانة.[4]

---

[1]– بولجنت، مرجع سابق،ص 143. **للمزيد انظر:** خلفات، مرجع سابق، ص 578.

[2] – نفسه ، ص 145.

[3] – بودريعة ، الثروة...، مرجع سابق، ص 138.

[4] – كاثكارت، مصدر سابق، ص 131.

كما شهد كاثكارت على ارتكاب جرائم القتل نتيجة التعاطي المفرط للخمر أو الخصومات داخل الحانات والتي كثيرا ما تسببت في إغلاقها وسحب الملكية من صاحب الحانة.[1]

في الأخير يبقى العامل المادي في هذه القضايا من أبرز العوامل وأقربها لتفسير جرائم القتل خصوصا على مستوى الأرياف فقد استهدف اللصوص قطع الطريق لأجل سرقة المال والذهب وما يحمله المارة بالدرجة الأولى.[2]

2 – التعدي على الأموال :

أ–التزويـــــر: أشارت بعض النوازل[3] إلى ظاهرة التزوير التي تمس وثائق ملكية الأرض ووثائق الأحباس والميراث وباقي المعاملات التجارية، ومنها نازلة تطرقت إلى عملية تزوير قام بها أحد الورثة بهدف منع بعض البنات من الاستفادة من الميراث، كما طالت عملية التزوير الوصايا إما بالزيادة أو النقصان وهذا ما يظهر في هذه النازلة: "...أشهدت رحمونة بنت الفقيه عبد الملك ... و أبرأت شقيقها ... من جميع الدعاوي والطلب ... ثم قال لها أخوها من أي شيء فقالت من الربع وشهد عليها بذلك... جعله على حذف مضاف أي من غلة الربع كي يلبس عن المجيب ففهم أشياء و غابت عنه أشياء...".[4]

يعود انتشار التزوير حسب النوازل بالدرجة الأولى إلى ضعف الوازع الديني عند بعض الناس، فهذا سيدي أحمد العطار الذي ارتبط اسمه بضرب الخطوط والتوثيق قد عرف بضعف الدين و تعاطيه الزور بين المسلمين وضرب الخطوط حتى أن الوثيقة إذا كان شاهدها وحده أو من هو على شاكلته لا تنسب إلا للباطل والافتراء.[5]

---

[1] – كاثكارت، مصدر سابق، ص 58.

[2] – بودريعة، الثروة...، مرجع سابق، ص 137.

[3] – نوازل: نزل، النزول: الحلول: فقد نزل عليهم نزل بهم و نزلهم، ينزل نزولا و منزلا... **انظر:** ابن منظور، لسان... ، مج 11، مصدر سابق، ص 656. وأيضا النوازل هي الواقعات و المسائل المستجدة التي تنزل بالعالم الفقيه، فيستخرج لها حكما شرعيا. **انظر:** عمرون، مرجع سابق، ص 11.

[4] – الدراجي، مرجع سابق، ص 80.

[5] – الفكون، مصدر سابق، ص ص 91 – 92.

شهدت الأملاك المحبسة عملية استغلال وتعدي واضح حيث تسرب فساد كبير في إدارة هذه الأملاك بمدينة قسنطينة حيث حولت عن المقصود الأول التي وهبت من أجله[1]، ومن أمثلة ذلك ما قام به أبو عبد الله بن نعمون الذي تولى خطة الفرائض ومفاصلات التركات والإشراف على صاحب المواريث ووصل به الحال إلى تغيير كثير من أحباس البلدة و هتك حرمتها والإغراء على بيعها حيث أحصى 35 حبسا أو نحوها.[2]

وما يمكن ملاحظته أن التعامل بالوثيقة وتوثيق الملكية أو الميراث والأحباس قد انفردت به المدينة دون غيرها وهذا من إفرازات الحياة الحضارية، في وقت يسجل غياب تام للوثائق في إطار المعاملات في الريف، وهذا يأخذنا للقول أن آفة وعملية التزوير كانت منتشرة في المدن الكبرى بالإيالة للاعتبارات المذكورة.

ما يزيد في تأكيد هذا الطرح هو غياب التشريع بالمناطق الجبلية (الريف) الذي ترك المجال للعرف[3] الاجتماعي الذي يتكفل بتسيير هذه المعاملات المتعلقة بملكية الأراضي وغيرها حيث أصبح هو المعيار الأساسي الذي تستند إليه الفئات الاجتماعية القاطنة بالمنطقة، هذا الأمر قد طرح مشكلا كبيرا في الفترة الاستعمارية وامتد لبعد الاستقلال وكل هذا يعود إلى غياب سندات الملكية والتوثيق التي بمقتضاها يمكن تحديد وتصنيف حقوق الأفراد وتجنب النزاعات خاصة في قضية الميراث.[4]

---

[1] – فايست، مصدر سابق، ص 53.

[2] – الفكون، مصدر سابق، ص ص 81 – 88.

[3] – العرف: يقصد به ذلك المنهج الذي تسلكه مجموعة من الأفراد أو جماعة من الناس طول حياتهم في شتى المجالات، ويقال أنه تواتر العمل وفق مسلك معين في أحد الموضوعات أو الظروف الاجتماعية إلى أن يكتسب هذا المسلك صفة الالتزام، **أنظر:** عبد النور بن سليمان ، **امتلاك الأراضي الرعوية في العرف الجزائري – منطقة ترار نموذجا**، رسالة دكتوراه في الأنثروبولوجيا، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان – الجزائر 2011 – 2012، ص 11.

[4] – نفسه، ص ص 8 – 9.

ب-اللصوصية: على الرغم من الطابع الحضاري الذي عرفه المجتمع وحياة الأمن والاستقرار التي ميزت حياة المدن إلا أنها لم تخل من انتشار بعض المظاهر المتفرقة والمتعددة من حوادث التعدي على الأموال جسدتها أعمال اللصوصية والسرقة وكذا أعمال الغصب.

لهذا كانت من أولويات البايات الاهتمام والعمل على تحقيق أمن الطرقات حتى يتمكن الضعيف من التنقل من مكان لآخر دون أن يحتاج لحماية القوات المسلحة[1]، لكن على ما يبدو أن هذا الأمر لم يكن كافيا بدليل ما ورد في المصادر التي أكدت على فشو هذه المظاهر في الأرياف خاصة.

وقد اشتهرت مجموعة من القبائل بممارسة قطع الطريق والسرقة منها الأعشاش وهي قبيلة قرب مغنية لا تمر بهم قافلة إلا سلبوها و لا أوى إليهم شريدا إلا قتلوه ووصل بهم الحد إلى سلب الضيوف، وينطبق الأمر كذلك على الحشم[2] الذين تمردوا على سلطة المخزن وكثر فسادهم وقطعهم للطريق لدرجة أنهم زرعوا الخوف ما عطل الطرق.[3]

كذلك كانت فليتة تمارس نشاط السلب لدرجة بلغت شهرتهم بأن لا يتجرأ أحدا على الميل صوبهم إلا أردوه قتيلا أو مأسورا و هو نفس ما قام به الأحرار العرب.[4]

من خلال هذه المعطيات يتبين حجم معاناة السكان في الأرياف من اللصوص الذين كانوا يشكلون تهديدا ضاهى اعتداءات العدو وربما تعداها، إضافة لما تخلفه من اضطرابات نفسية وخلق للخوف الشديد، ليكون الخوف عاملا محددا لسلوك المارة إذ كانوا لشدة خوفهم

---

[1] – حمدان خوجة، مصدر سابق، ص 123.

[2] – الحشم: قبيلة عربية مشهورة بين معسكر وسعيدة، وقد ألف فيها كتاب "القول الأعم في بيان نسب الحشم"، لصاحبه الطيب بن مختار،**انظر**: أحمد بن محمد بن علي بن سحنون الراشدي، **الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني**، تح . تق: المهدي بوعبدلي، عالم المعرفة، الجزائر، 2013، ص 145.

[3] – نفسه، ص 145.

[4] – نفسه، ص 146.

يتفادون الطريق التي تتهددهم فيها القبائل والأعراب[1]. فقد تسبب قطع الطريق من طرف قبائل سماية في انقطاع الطريق الرابط بين المدية والجزائر وحتى أن أميرها اضطر لسلك طريق مغاير.[2]

لم يسلم ركب الحج من هذا الخطر وهذا ما أكدته الرحلات الحجازية وتأكد هذا بقول العياشي: "...لهذا ارتحلنا وسرنا جدا خائفين ونزلنا بالمكان المسمى بالدويسة بينه وبين أولاد جلال، وهناك تحقق الناس أمر العرب وأنهم معترضون للركب ... فاشتد الخوف على الحجاج وقوي العزم من جماعة هل على الركب الرجوع إلى بلاد ريغ...".[3]

أكد الرحالة على انتشار هذا الانحراف ليس فقط في الجزائر وإنما في باقي الإيالات العربية منها تونس وحدد أخطر معاقلها في توزر وقابس التي كانت من الأماكن المعلومة بالسرقة وقطع الطريق.[4]

وقد تكرر الأمر في مصر في نواحي بولاق فقد شدد الورثيلاني على عدم التصديق والتغرر بما يصدر عن أهلها من مودة وكلام حسن، ووصفهم بالشياطين والذئاب، ونصح بعدم قبول هداياهم فما هي إلا طريقة للتحايل لبلوغ مال الركب والمسافرين، وإذا لم يتمكنوا من سلبه والإستلاء عليه طوعا من أصحابه يلجؤون لإعطاء الرشوة لأصحاب المخزن وإيداع شكاوي كاذبة حتى يتمكنوا من مرادهم.[5]

---

[1] – سعاد لبصير،" الرحلة الحجازية في العهد العثماني1519– 1830 م– الآفات الاجتماعية نموذجا"، **مجلة التراث**، العدد 1، 2018، ص 205.

[2] – بن سحنون الراشدي ، مصدر سابق، ص 325.

[3] – عبد الله بن محمد العياشي، **الرحلة العياشية (1661 – 1663)**، ح . قد: سعيد الفاضلي سليمان القوشي، ج2، دار السويدي، الإمارات العربية المتحدة، 2006، ص 544.

[4] – جلول بن قومار، "هاجس الأمن عند ركب الحجاج المغاربة من خلال الرحلات الحجية (17 – 18 م) ، **مجلة الحوار المتوسطي**، مج 12، ديسمبر 2017، ص 14.

[5] – الورثيلاني، مصدر سابق، ص 337.

إن هذه الممارسات المتكررة من طرف اللصوص أدت إلى الاستعانة ببعض الوسائل في إطار التصدي لهذه الأخطار الناجمة عن انعدام الأمن وذلك من خلال تسليح ركب الحج (القافلة)[1]، وهي من الجزئيات التي أشار إليها كل من العياشي لما قال ببلوغ خبر بنية قيام العرب بمهاجمة قافلتهم فاستعد الناس للقتال وذلك بإخراج عدتهم وتهيأت آلة حربهم[2]، وأيضا الورثيلاني أشار إلى هذا الأمر فبمجرد الوصول للمناطق المعروفة باللصوص من الأعراب و بحرباتهم يتهيأ الناس ويأخذون بأسلحتهم.[3]

ورود مثل هذه التفاصيل في المصادر المحلية يعد انفتاح على ثقافة مادية من خلال إبراز التقنية المستخدمة في مواجهة الخطر وهي علامة ومحرك للتطور الثقافي حسب الأنثروبولوجيين.[4]

و مما سجله الفكون حول نشاط قطاع الطرق والسارقين هو أن أهالي جماعة غميران بعد أن بلغ بشيخهم أحمد بوعكاز الذي استغلوا ما ادعاه من كرامات وخروقات لمحاربة اللصوص وكسر شوكتهم في بداية الأمر، إلا أنهم باتوا يسلطون عليه اللصوص بعدما أظهر مفاسده.[5]

غير أن بعض اللصوص من جهتهم سعوا للنشاط تحت وصاية أحمد بوعكاز مقابل تلك الهدايا التي كانوا يحضرونها له من إبل وخيل وشاة، وهناك من أحضر له التمر والقفة من المتلصصة الأعراب، وقد استرسل هو الآخر في ذكر بعض القبائل التي مارست قطع

[1] – لبصير، مرجع سابق، ص 207.

[2] – العياشي، الرحلة ...، ج1، مصدر سابق، ص 114.

[3] – الورثيلاني، مصدر سابق، ص 395.

[4] – لبصير، مرجع سابق، ص ص 207 – 208.

[5] – الفكون، مصدر سابق، ص 133.

الطريق منها قبائل ريغة وقبائل زواوة الذين استخدموا بعض الحيل للتمكن من القوافل والمسافرين المارين لوطنهم حيث كانوا يترددون معهم حيث يؤمنونهم بعدها يسلبونهم.[1]

أما شلوصر فأشار إلى طغيان التعايش السلمي بين العرب غير أن الأمر مختلف تماما عندما يتعلق بالأحرار الذين هم في الغالب من قطاع الطرق يتربصون بالمارة في الطرق المنعزلة في فصل الشتاء حيث يسلبون ويقتلون وليس بالأمر البعيد أن تشارك النساء في عملية السطو وقطع الطريق حيث كانت نساء بعض القبائل تقطع السبل، ما يعكس مدى تفشي هاته الآفة في الأوساط الريفية.[2]

وكان اللصوص والسراق يترصدون وينتظرون حلول الظلام وجنح الليل، فيقدمون على نهب الأموال ويصل الأمر إلى القتل وربما انتهاك الحرمات، وهو نفس ما أكده الزهار بأن أهل فليسة يذهبون إلى متيجة في الليل ويسرقون.[3]

ومما لا شك فيه أن أعمال السرقة والسلب قد استهدفت في المقام الأول كل أنواع الماديات من الأموال سواء كانت عينية أو نقدية والتي كانت على الأرجح الأكثر عرضة للسرقة، ومن بعدها الدواب بما فيها الإبل والمواشي والإبل والأبقار وحتى الثمار من الفواكه لم تسلم من عملية النهب والسرقة.[4]

نستشهد على ذلك بما جاء عن شلوصر الذي أكد على ظاهرة السرقة التي استهدفت الحيوانات وطالت أيضا مطامير الحبوب.[5]

---

[1] – الفكون، مصدر سابق، ص ص 134 – 159 و ما بعدها.

[2] – شولصر، مصدر سابق، ص 91.

[3] – الزهار، مصدر سابق، ص 28.

[4] – الدراجي، مرجع سابق، ص 81.

[5] – شلوصر، مصدر سابق، ص 91.

وكان أهل فليسة يقومون بالتوجه ليلا إلى متيجة حيث يسرقون ويعودون إلى جبالهم لبيع ما سرقوه، والذي ضاع منه شيء ما يذهب إلى جبالهم ويشتريها منهم هناك.[1]

من بين أهم الأشياء التي كان يسعى اللصوص لسرقتها هي تلك الأسلحة النارية التي يمتلكها السكان وهي المقصودة والمفضلة لدى اللصوص على أي شيء آخر يأخذونه من الأهالي الذين كثيرا ما يجردون على الرغم من حذرهم.[2]

بعد التطرق لجوانب من مظاهر الفساد في شقه الاجتماعي والأخلاقي، سنحاول معالجة زاوية أخرى منها الرشوة والغش في المعاملات التجارية.

ثالثا: الرشوة والغش في المعاملات التجارية:

1- الرشوة: من الآفات التي كانت تعشعش في المجتمع الجزائري عامة وتفشت بصورة أكثر بين أوساط الطبقة العليا من أصحاب المناصب، لا سيما الفقهاء الذين فسد حال الكثير منهم ساعين من وراءها تجميع المال والثروة.[3]

تنافس العلماء على الوظائف بمجرد أن حصلوا على القليل من العلم واجتهدوا أقل لتحصيله، وفيه استعملوا كل الوسائل كالوساطة وادعاء العلم والرشوة والوشاية [4]، ومن الذين ذكر اسمهم أبو عبد الله بن نعمون الذي حسب الفكون سلك طريق الإذاية والنكاية، وسعى لإحداث الخصام بين المسلمين والوشاية إما برشوة كاملة بمختلف أنواعها أكانت عينا أو ملبسا أو غير ذلك وقد وصل به الحال إلى حد الجهر بها، وكذلك عرف محمد المسبح بأنه كان موسوما بالرشا ومعروفا بشهادة الزور.[5]

---

[1] – بولجنت، مرجع سابق، ص 142.**انظر**: الزهار، مصدر سابق، ص 28.

[2] – خوجة، مصدر سابق، ص 28.

[3] – الدراجي، مرجع سابق، ص 81.

[4] – بعارسية، مرجع سابق، ص 41.

[5] – الفكون، مصدر سابق، ص ص 85- 90.

ومثل ذلك المفتي الحاج سعيد (1710– 1712م) وهي مدة توليه للإفتاء الذي وصفه ابن المفتي"... بأنه أبله مخلوقات لا يفرق بين صياح الديك وثغاء الخروف، وتولى لأن أهل المدينة يجلون آباءه وأسلافه..."[1].

هذا الفساد ليس إلا نتيجة الحصول على المنصب بالرشوة حيث أضحى القاضي والمفتي لا يتولى إلا بإعطائهم وارتشائهم، وكذا في غيرها من عمالة الجزائر.[2]

نقلت هذه الصورة نوازل ابن الفكون الذي أشار إلى أن الرشوة كانت تؤخذ تحت عدة أعذار منها أن للفقهاء الحق في ثلث أموال الخلق، ويأخذون المال العظيم نظير الإفتاء ويكتبون لأصحاب القضية الواحدة النقيض.[3]

أما رجال الدولة وموظفيها فلم يكونوا أفضل حالا، حيث امتدت إليهم مثل هذه الممارسات من شراء المناصب كالمحتسب، والمزاور و البايات[4]، وهذا ما يظهر من خلال قول حمدان خوجة "... وللحصول على المنصب كان قد وعد الباي بتقديم مبالغ ضخمة من المال..."[5].

إن من بين الأسباب الرئيسية التي أدت لفشو آفة الرشوة خاصة ما ارتبط بالمناصب الدينية كالقضاء والإفتاء سعيهم لتعويض الأموال الباهظة حيث دفعت في سبيل تعيينهم في هذه المناصب، إلى جانب تدني رواتبهم حيث كانت غير محددة مما أثر سلبا على أوضاعهم المعيشية وهو ما يفسر أخذهم لرشوة أو جنوحهم إلى الهجرة.[6]

---

[1] – ابن المفتي، مصدر سابق، ص 107.

[2] – بعارسية **نقلا** عن الورتيلاني، مرجع سابق، ص 42.

[3] – الدراجي، مرجع سابق، ص 81.

[4] – محمد بو شنافي، **القضاء والقضاة في الجزائر خلال العهد العثماني**، ج1، كوكب العلوم، الجزائر، 2017، ص 292.

[5] – حمدان خوجة، مصدر سابق، ص 130. **انظر أيضا:** محمد بوشنافي، "علماء المذهب الحنفي في الجزائر خلال العهد العثماني(10 – 13هـ/ 16–19م) "، **مجلة عصور الجديدة**، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ،العدد 16 – 17، أفريل 2014– 2015، ص 223.

[6] – بو شنافي، المرجع السابق، ج1، ص292– 293.

وقد تحسر العياشي على وجود هذه الآفة في المجتمع الحجازي، حيث أدت الرشوة دورا بارزا في من يتولى المناصب المهمة،حيث أصبحت من أهم المعايير المعتمد عليها في التعيين من إمامة وقضاء وإفتاء وغيرها، دون النظر لصلاحيته وعلمه وثقافته في الدين.[1]

2- الغش في المعاملات التجارية:

تزوير العملة: كانت السلطة من بين الذين عمدوا إلى تغيير قيمة النقود خصوصا في المرحلة الأخيرة ولتوضيح هذا الأمر نستشهد بما قام به الداي عمر باشا (1815-1817م) فلما استقر له الحكم غير قيمة العملة[2]، وكذلك الداي حسين (1818- 1830م) أجرى تخفيضا في النقود بإنقاص قيمة المعادن الثمينة عند إعادة ضربها.[3]

شهدت الأسواق الجزائرية غزو العملات المغشوشة لدرجة أنه في بعض الفترات كانت معظم العملات المنتشرة في البلاد مزيفة لا تحتكم إلى الوزن الشرعي الذي سنته السلطة لضبط وتنظيم المعاملات التي اخترقته من طرفها في عدة مناسبات ونتيجة لذلك أصبحت هذه العملات لا تمثل إلا خمس الوزن المنصوص عليه في معيارها وفي نقاوة معدنها.[4]

وما يلفت الانتباه أن عملية تزوير العملة التي تعتبر تقريبا غشا مباحا بالنسبة للسلطة وتندرج ضمن الإصلاحات المالية التي تم انتهاجها في ظل الأزمات المطروحة، قد انتشرت هي الأخرى على المستوى المحلي خاصة بين قبائل الشرق[5]، والتي وردت في مؤلف حمدان خوجة منها قرى جبال فليسة، زواوة وبني عباس و وادي بجاية وبني خبات الذين امتلكوا مشاغل تصنع فيها النقود المزيفة، ويضيف أن الأهالي كانوا على مهارة ومقدرة فائقة في

---

[1] – عواطف محمد يوسف نواب، **كتب الرحلات في المغرب الأقصى مصدر من مصادر تاريخ الحجاز في القرنين (16-17م)**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الإسلامي الحديث، جامعة أم القرى، المملكة السعودية، 1999، ص 404.

[2] – سعيدوني، النظام المالي ... ، مرجع سابق، ص 319.

[3] – سعيدوني، الأوضاع الاقتصادية ...، مرجع سابق، ص 27.

[4] – عبد العزيز لعرج، " السكة الجزائرية في مرحلة الانتقال و العهد العثماني"، **مجلة البحوث التاريخية**، دار المنظومة، مج 33، العدد 2، 2018، ص 74.

[5] – طوبال، مرجع سابق، ص 176.

نقش المعادن وتقليد جميع أنواع النقود...[1]، وشكلت أيضا منطقة آيت الأربعاء وعلي حربوا مركزا لغش العملة[2]، أما فيما يتعلق بطريقة الصناعة التي اتبعها المزورون حسب هانوتو ولتورنو تتمثل في طريقة القوالب المحفورة و طريقة القوالب المصبوبة.[3]

كما أعطى سعيدوني نقلا عن إيميل كاري وصفا لكيفية تزوير العملة لدى قبائل بني يني بالقبائل حيث وصفت بالبدائية والبساطة بالرغم من كونها سهلة التنفيذ، وقد اقتصروا في التزوير على نوع محدد من العملة وهي الفضة.[4]

وأشار لتوتورنوفيشر أن بعض القبائل وحتى لا يكتشف أمرهم يلجؤون إلى تصريف منتجاتهم من العملات المزيفة في الأسواق الداخلية عن طريق قبائل مجاورة كقبيلة بني يني وهو ما عرضهم لمضايقات السلطة المحلية[5]، وسبب شيوع وازدهار هذه الصناعة بهذه المناطق بالذات يعود إلى توفر المواد الخام، وبعد مراكز هذه الصناعة عن أعين السلطة ما يصعب مراقبتها لوقوعها بالمناطق الجبلية، وكذا توفر اليد العاملة الماهرة.[6]

في الجانب الآخر كانت فئة اليهود ممن تعاطوا هذا النشاط ما أكده هابنسترايت في حديثه عن طبيعية العقوبات منها ما ارتبط بعملية التزوير، فكان اليهودي أو النصراني الذي يعمد للإنقاص من قيمة العملة (معدن) يتعرض للعقوبة شديدة وهي قطع اليد.[7]

وفي هذا الإطار قام باي الشرق محمد باي الميلي 1818م بإرغام عماله من التجار واليهود في أكثر من مرة على تبديل عملتهم الصحيحة بقطع نقدية مزيفة لا تحتوي على النسبة المطلوبة من الوزن.[8]

---

[1] – حمدان خوجة، مصدر سابق، ص 29.

[2] – لعرج، مرجع سابق، ص 74.

[3] – يمينة درياس، **السكة الجزائرية خلال العهد العثماني**، د. م. ن، د. ت، ص 273.

[4] – سعيدوني، النظام المالي...، مرجع سابق، ص 320.

[5] – درياس، مرجع سابق، ص 273.

[6] – نفسه، ص 273.

[7] – هابنسترايت، مصدر سابق، ص 39.

[8] – فايست، مصدر سابق، ص 211.

من مظاهر الغش التجاري أيضا ما كان يقع في السلع وحتى الحيوانات حيث يذكر الفكون أن الكثير من الناس كانوا ضحايا للغش في البيع مثلما حدث مع صاحب الثور[1]، وعرضت قضية مشابهة لها على القاضي حيث أثبت الشهود التعاقد بين رجلين وشهدوا بأن أحدهما باع الأخر بغلا به عيوب.[2]

وما تجدر الإشارة إليه أن وزن الخبز لم يكن يسمح بتغييره عندما تضرب البلاد الجائحة كالجفاف أو غزو الجراد مما يؤدي لنقص في إنتاج الحبوب، لهذا الأمر فرضت رقابة شديدة على وزن الخبز، فإذا تم مصادفة خباز يبيع خبز أقل من وزنه الرسمي فإنه يصادر ويوزعه على الفقراء[3]، وحتى القهوة لم تسلم من هذه التلاعبات وكان بعض بائعيها يخلطونها بشيء من المفسدات[4]، إضافة لذلك تعرضت صناعة الشواشي لبعض الغش والفساد الذي دفع ببعض الموظفين المشرفين على الحرف لعقد اجتماع للحفاظ عليها.[5]

وهناك العديد من الإشارات حول الأسعار فقد ذكر العنتري أزمة 1804- 1805م التي مهدت لها ثورة الشريف الدرقاوي ثم أعقبها الجفاف والقحط ونتج عن هذه العوامل قلة الحبوب وارتفاع الأسعار ارتفاعا فاحشا حتى بيع الصاع الواحد من البر 15 ريالا من سكة ذلك الوقت وبعدها عادت لمستواها الطبيعي[6]، وقد أشارت إحدى نوازل ابن الفكون إلى ظاهرة غلاء الأسعار وانخفاضها.[7]

---

[1] – الدراجي، مرجع سابق، ص 109.

[2] – السليماني، مرجع سابق، ص 7.

[3] – محمد بوشنافي، "صناعة الخبز في الجزائر خلال العهد العثماني (1520- 1830 م) "، **مجلة المواقف للبحوث و الدراسات في المجتمع و التاريخ**، العدد 10، ديسمبر 2015، ص 49.

[4] – محمد أبوراس الجزائري، **فتح الإله و منته في التحدث بفضل ربي ونعمته**، حق، ضب، عل: محمد بن عبد الكريم الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، د.م.ن، د.ت، ص 160.

[5] – الشويهد، مصدر سابق، ص 102.

[6] – العنتري، مصدر سابق، ص 16.

[7] – الدراجي، مرجع سابق، ص113.

خلاصة الفصل:

أن الآفات الاجتماعية تميزت بتنوع وتعدد مظاهرها في المجتمع الجزائري، حيث شملت مختلف جوانب الحياة السياسية اجتماعية كانت أم اقتصادية وقد مثلت أيضا أزمة أخلاق ودين.

نلاحظ أن مظاهر الفساد والانحلال الأخلاقي هي آفات مجتمع و ليس فرد بعينه، وأن هذه الآفات قد مست شرائح مختلفة، غير أن بعضها تفشى بين فئة معينة دون الأخرى فانتشر الخمر واللهو والمجون وتزوير الوثائق بين أفراد الطبقة الحاكمة والأغنياء بنسبة كبيرة نظرا لارتباطها بمفرزات الحياة المدنية والحضارية، في حين تفشت آفات أخرى بين أوساط الطبقة المهمشة والتي تمثل الطبقة السفلى من المجتمع كالسرقة واللصوصية بحثا عن المال لتعويض ضعف المستوى المعيشي.

الفصل الثالث

الفصل الثالث: آثار الآفات الاجتماعية على المجتمع الجزائري ومساعي الإصلاح.

أولا : آثارها على الفرد والمجتمع .

ثانيا : دور السلطة السياسية والمنظومة الفقهية في عملية الإصلاح.

ثالثا: العقوبات.

خلاصة الفصل

يهدف هذا الفصل إلى معالجة الآفات الاجتماعية والأزمات التي ألمت بالمجتمع، وذلك بتخصيصه لعرض النتائج المترتبة عن فشو مظاهر الانحلال والفساد على الفرد والذي حتما انعكس بالسلب على نسيج المجتمع، ومن زاوية أخرى التطرق إلى رد فعل السلطة السياسية والدينية وذلك بالتعرض لمختلف الآليات والهياكل التي وظفت في سبيل الحد منها كعملية إصلاحية تقوم المجتمع وفق معايير معينة.

أولا: آثارها على الفرد والمجتمع :

1 – الآثار السياسية:

قبل الخوض في الآثار السياسية لا بد من الاستدلال بقول ابن خلدون الذي من خلاله نستقرأ هذه الانعكاسات التي نتجت عن الآفات وذلك بقوله: " ...إذ تأذن الله بانقراض الملك من أمة حملهم على ارتكاب المذمومات وانتحال الرذائل وسلوك طرقها فتفقد الفضائل السياسية منهم جملة ولا تزال في انتقاص إلى أن يخرج الملك من أيديهم ...".[1]

و يأتي هذا القول مصداقا لقوله تعالى : " وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميرا".[2]

نستبين من قوله أنه من أهم الآثار التي تخلفها الآفات وصور الانحلال ابتلاء المجتمع بجور الحكام وظلمهم وانغماسهم في الملذات والأمور الدنيوية إضافة إلى ضعفهم وانعدام الكفاءة والرياسة فيهم، فهذا الباي إبراهيم الغربي 1819م قد عرف بظلمه وقساوته وخداعه وفساد أخلاقه وغرقه في الملذات وسط الحريم، كما انصب قارة مصطفى 1818م في الملذات وشرب الخمر والفساد وحلقات التهريج والتسلية والغناء حيث انعزل مع بعض النساء اليهوديات في الدعارة مهملا واجباته كباي، ولم يفكر في استعمال هذه السلطة إلا لإشباع أهوائه.[3]

---

[1] – عبد الرحمن بن خلدون، **المقدمة**، ضب : خليل شحادة، مر: سهيل زكار، دار الفكر، لبنان، 2001، ص 180.

[2] – سورة الإسراء، الآية 16.

[3] – فايست، مصدر سابق، ص ص 206 – 217.

حتى مؤسسة الجيش التي تعتبر عمود الدولة وحاميتها نزحت إلى البحث عن الأمور الدنياوية وحادت عن مهامها لتصبح مصدرا للقلاقل والفوضى وأجبروا بعض الدايات من أمثال الداي حسين باشا على إعادة فتح الخسيسة حيث بنى قنطرة الزنا وأباحها لأبناء جنسه.[1]

أرست هذه الآفات أيضا لضعف السلطة الحاكمة والمجتمع المحكوم ومنها ظهور الرشوة كأداة لبلوغ المناصب الإدارية والدينية، فالرشوة فساد لا شك فيه لما ينتج عنه من أخذ الرشوة ما ليس له حق فيه، وفي ذلك تضييع للحقوق وتقديم للطالح وتأخير الصالح وقتل للكفاءات الفردية ووأدها.[2]

2 –الآثار الاقتصادية:

تعاقبت على الجزائر فترات من الازدهار والانتعاش الاقتصادي بفعل ذلك النشاط المتزايد للبحرية، غير أن هذا الوضع تراجع في المرحلة الأخيرة من حكم العثمانيين، وهو ما مهد لظهور بعض مظاهر الغش في المعاملات التجارية كتزوير العملة ورفع الأسعار والغش في الموازين خاصة في المواد الاستهلاكية ذات الطلب الكبير مثل الخبز.

فظهور العملات المزورة ألحق ضررا بالتعامل النقدي على مستوى الأسواق الداخلية وعلى الخزينة، وحتى على طبيعة المعاملات الخارجية فأصبحت العملات الأجنبية العملة المفضلة في التبادل التجاري.[3]

ونتيجة لانتشار هذه الآفات ابتلى المجتمع بالزلازل التي تكررت على مدار مراحل منها ما ذكره ابن المفتي 1716م، 1735م[4] والقحط الذي ضرب بايلك الغرب في حدود سنة

---

[1] – الزهار، مصدر سابق، ص 144.

[2] – يوسف نواب، مرجع سابق، ص 465.

[3] – سعيدوني، الأوضاع الاقتصادية ...، مرجع سابق، ص 27.

[4] – ابن المفتي، مصدر سابق، ص ص 77 – 78.

1772 م حسب مسلم بن عبد القادر[1] والجراد سنة 1814 – 1816م حسب الزهار[2] فقلة الحبوب وانعدمت الحراثة وعز من يأتي بها إلى السوق مخافة الطرقات بسبب كثرة اللصوص والسراق.[3]

كل هذا أثر سلبا على الاقتصاد خاصة على المستوى الداخلي للبلاد بسبب اللصوص الذين كانوا عاملا طاردا للقوافل التجارية وقوافل الحجيج القادمة من المشرق أو المغرب والتي دب فيها الخوف من التعرض للنهب والسلب وكذا التعرض لتهديد في النفس والمال.[4]

ولم تكن آفة الغش التجاري واللصوصية والسرقة الوحيدة التي أضرت بالاقتصاد وإنما ساهمت بعض الآفات الأخرى بانعكاسات سلبية عليه وحتى على القدرة المالية للفرد، الذي أصبح يكابد عناء العوز والفقر لضعف المستوى المعيشي وقلة الدخل في ظل ارتفاع الأسعار، ومن جهة أخرى أصبح الفرد ملزما بصرف وتبذير ما يملك من أموال على شراء الدخان، وقد نصح أبو راس الناصر المعسكري لاجتنابه لما فيه من إضاعة للمال العظيم وإن غاب النص الديني لتحريمه.[5]

3 –الآثار الاجتماعية:

الحديث في هذا العنصر يقودنا إلى الكشف عن طبيعة المجتمع والعادات الصارمة التي كانت تأطره، حيث وصف بكونه مجتمع محافظ لأقصى الدرجات يمنع فيه اختلاط الرجال بالنساء، فالرجال يجتمعون ببعضهم خارج البيت أو في المقاهي والنسوة يلتقين ببعضهن في الحمامات أو يتزاورن في البيوت.[6]

---

[1] – بن عبد القادر، مصدر سابق، ص ص 22 – 24.

[2] – الزهار، مصدر سابق، ص 117.

[3] – العنتري، مجاعات...، مصدر سابق، ص ص 33 – 41.

[4] – بن سحنون الراشدي، مصدر سابق، ص 145.

[5] – أبو راس، عجائب الأسفار...، مصدر سابق، ص 21.

[6] – حليمي، مرجع سابق، ص 264.

وبناء على هذا سعى المجتمع لتنظيم العلاقات الجنسية بما فرضه الشرع من خلال مؤسسة الزواج هذا التقليد الذي ربط دوامه بالأهلية القصوى على سلامة العذراء، لتشكل هذه الأخيرة مبدأ أساسي يستنكر ويستهجن الإساءة للسلوك الجنسي في المجتمع المتدين[1] ورفضا صريحا لتلك الممارسات الخارجة عن نطاقه من الزنا والبغاء المقنن واللواط لما تخلفه من أثار سلبية تضر بنسيج المجتمع وتتعدى على نظمه الدينية والأخلاقية وحتى العرفية.

أدت آفة الزنا إلى فساد النسل واختلاطه ونتاج أطفال مجهولي النسب وهذا ما ذهب إليه ابن خلدون بقوله: "... تفضي الزنا إلى فساد النوع إما بواسطة اختلاط الأنساب، فيجهل كل واحد ابنه إذ هو لغير رشده لأن المياه مختلطة في الأرحام ... فيهلكون ويؤدي ذلك إلى انقطاع النوع...".[2]

من خلال هذا النص تتبين مخاطر الزنا التي تحدث أثار نفسية وروحية من قطع للأرحام وغياب أواصر الرحمة والمودة بين الأبناء وآبائهم لتضرب بذلك أواصر العلاقات الأسرية، ويبقى الفرد مجهول الهوية في مجتمع يعظم الفرد لنسبه الرفيع أو تحقير من لا نسب له.[3]

أكد الفكون على هذا الأمر عند إجابته لإحدى النوازل بقوله أنهما زانيان لا رخصة في أمرهما في معصية مستدامة ينشأ عليها ولد غير شرعي[4]، وهذا يحيلنا إلى أثر آخر تخلفه آفة الزنا حيث يذهب بعض الآباء لإنكار الولد أو العزوف عن إلحاقه بنسبه يضاف إلى ذلك مسألة أهلية أولاد الزنا القانونية في المجتمع و أحقيتهم في الميراث، الأمر الذي

[1] – سبنسر، مرجع سابق، ص ص 118 – 119.

[2] – ابن خلدون، مصدر سابق، ص 436.

[3] – بن خيرة، مرجع سابق، ص 206.

[4] – الدراجي، مرجع سابق، ص 82.

تسبب في حدوث نزاعات كثيرة كانت تحدث بين الورثة الشرعيين ومن ادعوا النسب والحق في الميراث.[1]

حاول المجتمع مجابهة هذه الآفة ومحاربتها في إطار المحافظة على سمعة العائلات والعفة والحياء الذي عرفت به المرأة وذلك بتزويج البنات في سن مبكرة لتجنب الوقوع في المحرمات.[2]

لم تكن هذه الآثار مقتصرة على المجتمع وحسب فبعض الآفات شكلت ازدواجية الخطورة على الفرد والمجتمع، منها آفة الخمر وتعاطي الدخان التي كانت لها عواقب وخيمة على صحة الفرد وعلى هذا الأساس أفتى البعض بتحريم الدخان لأنه يذهب العقل ويحدث تفتيرا (يسكر) ويشارك الخمر في نشوته ويرخي الأطراف ويوهنها.[3]

وقد أدى شرب الخمر الذي يعد في حد ذاته آفة إلى ظهور آفة أخرى نظرا لما يتسبب فيه لمتعاطيه من سكر وغياب للعقل حتى بلغ بمتعاطيه إلى استخدام العنف وارتكاب جرائم القتل.[4]

4- الآثار الدينية والثقافية:

لاشك أن ما أصاب المجتمع من آفات اجتماعية كان مرده الأول للحياد عن النهج القويم والانحراف عن تعاليم الشريعة التي شكلت العصب الذي يقوم حياة الإنسان في مختلف جوانبه وهي الحلقة التي تضررت أيضا في العهد العثماني والدليل على ذلك سكوت بعض الفقهاء عن الانحلال والتفسخ الذي أصاب المجتمع.

هذا لا يعني أن نعمم ذلك على جميع الفاعلين في الجهاز الديني والذين تم تحييدهم عن المناصب الدينية الهامة لمعارضتهم لسياسة الحكام التي قربت من يخدم مصالحها

[1] – حماش، مرجع سابق، ص 774.

[2] – سبنسر، مرجع سابق، ص 116.

[3] – أبو راس، عجائب...، مصدر سابق، ص 22.

[4] – كاثكارت، مصدر سابق، ص 58.

وتعاملت بالرشا، فكان أهم أثر لذلك إصدار أحكام تتنافى مع الدين وقيم المجتمع وتصب في صالح الحكام وما ينفعهم.[1]

وما يلفت الانتباه أن الأثر السلبي لهذه السياسة لم يتوقف عند هذا الحد حيث كانت سياستهم في التعامل مع معارضيهم من العلماء دافعا لهجرة هؤلاء هروبا من أوضاع غير مرضية لعوامل سياسية واقتصادية وحتى علمية، والبلدان التي توجهوا إليها متعددة المشارب حسب المغريات العلمية والسياسية التي يجدها المهاجر أمثال المقري و أبو راس الناصري[2]...وغيرهم.[3]

خلفت هذه الهجرة باعتباراتها المختلفة فراغا دينيا وعلميا في الجزائر، ومن ناحية أخرى كانت فرصة لشيوع الفكر الصوفي والطرقية التي ساعدت على انتشارها مجموعة عوامل منها دعم السلطة التي احترمت شيوخها ومنحوهم العطايا والامتيازات، وتبركوا بهم وشجعوا وساهموا في بناء القباب وتمجيد أضرحتهم التي اعتبروها من المقدسات[4]، وانعكس ذلك على انتشار البدع والخرافات منها البناء على القبور والحرص على زيارتها ليس للعبرة كما ورد في السنة وإنما لتبرك والدعاء عندها واتخاذها مساجد.[5]

إضافة لاعتقاد الناس ببركة الأولياء وقدرتهم على شفاء المرضى وذلك ناتج عن الأسلوب الذي انتهجه المتصوفة بإتباع العبادة والزهد ومجاهدة النفس في الطاعات والتخلي

---

[1] – بوشنافي، القضاء ...، ج 1، مرجع سابق، ص 293.

[2] – ولد أبو راس سنة 1165هـ و توفي عام 1238هـ، عاصر حملة أوريلي 1775م و حملة اللورد إكسماوث 1816م، وكذا ثورة الدرقاوة، ومن أشهر كتبه عجائب الأسفار و فتح الإله... **انظر**: سعد الله، تاريخ الجزائر ...، ج2، مرجع سابق، ص 380.

[3] – سعد الله، تاريخ... ، ج1، مرجع سابق، ص 423.

[4] – أحمد سعودي، "الإدارة العثمانية في الجزائر و القوى الروحية بين التوائم و التصادم"، **مجلة تطوير العلوم الاجتماعية**، جامعة الجلفة، مج 11، العدد 1، جوان 2018، ص 197.**انظر**: حمدان خوجة، مصدر سابق، ص ص 73 – 75.

[5] – يوسف نواب، مرجع سابق، ص469. أكد هذا الأمر صاحب التحفة المرضية بن ميمون الذي أشار إلى ذلك التحول الذي وقع في الأسلوب المنتهج لدى المتصوفة حيث تحول إلى الدروشة بدل الصلاح والزهد وتبلور ذلك في التوسلات بالأضرحة والقبور، والتسلي ببسط الأكف عند المزارات والركون إلى الخرافات الخيالية...**انظر**: محمد بن ميمون الجزائري، **التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية**، تق. تح: محمد بن عبد الكريم، ط 2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص 41.

عن ملذات الحياة جامعة وعلى بساطة حياتهم التي تترجم في تواضع طعامهم، ومسكنهم، وملبسهم متشبهين بذلك بحياة العامة من الناس ومتناقضين مع حياة الدعة والترف الذي عرفته الخاصة[1]، بالإضافة إلى ذلك ساهمت الأساطير المنسوبة إلى بعضهم في شعبيتهم والاعتقاد الخرافي بقدسيتهم من خلال بعض الكرامات كالطيران والمشي على الماء والتعامل مع الروحانيات.[2]

وجد بذلك التصوف المجال خصبا للنماء والانتشار والشيوع بين العامة والخاصة، وتطعم بالمعتقدات المحلية الشعبية فانتشرت بجانبه الخرافة والإيمان بالشعوذة، ليكون أهم أثر ديني وثقافي خلفته الصوفية التي أسهمت في تعميق وترسيخ التفكير الغيبي في مقابل تعطيل التفكير العقلي وتهميش ممثليه الذين سعوا إلى الإصلاح هو انتشار بعض الآفات.[3]

إلى جانب ذلك أعطى نشاط الصوفية نتاجا ثقافيا غزيرا مشوبا في أغلبه بالتصوف والتفكير الباطني المعتمد على المجاهدة وتصفية النفس، كما أن المؤسسة التعليمية المفضلة كانت غالبا هي الزاوية والمواد المدرسة في أغلبها دينية مشبعة بروح صوفية، وهذه الأمور تعكس حالتهم الفكرية والدينية التي ميزت عصرهم.[4]

---

[1]– رشيد بكاي، " تأثير الطرق الصوفية على المجتمع الجزائري خلال العهد العثماني"، **مجلة الباحث**، العدد 8، ديسمبر 2011، ص 213.

[2] – ياسين بودريعة، **أوقاف الأضرحة والزوايا بمدينة الجزائر وضواحيها خلال العهد العثماني من خلال سجلات المحاكم الشرعية وسجلات بيت المال والبايلك**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة بن يوسف بن خدة – الجزائر، 2006 – 2007، ص 82. **انظر:** ياسين بودريعة، "المعتقدات في كرامات الأولياء بمدينة الجزائر في العهد العثماني"، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 40، ديسمبر 2013، ص ص 369 – 371.

[3] – بكاي، مرجع سابق، ص ص 210 – 213.

[4] – نفسه، ص 213.

ثانيا: دور السلطة السياسية والمنظومة الفقهية في عملية الإصلاح:

1 – دور السلطة الحاكمة في القضاء وحفظ الأمن:

أ – على مستوى المدينة: اعتبر ابن خلدون نظام الشرطة وظيفة دينية ذات صلة وثيقة بالقضاء لأن متوليها يعمل على تنفيذ أحكام القضاة والحكام وكانت تمنح هذه الوظيفة في دولة الترك بالمشرق في رجالات الترك أو أعقاب أصل الدولة، وهؤلاء الموظفين مكلفين بمراقبة الأمن وتنفيذ الأحكام لقطع مواد الفساد وقطع أبواب الدعارة وتخريب مواطن الفسوق مع إقامة الحدود الشرعية والسياسية بما يحفظ المصالح العامة في المدينة.[1]

وعلى العموم حافظ حكام الجزائر العثمانية على هذا النظام لتوفير الأمن والاستقرار الذي شكل هاجسا لديهم والدليل على ذلك ما تلقاه نظام الشرطة من إشادة باحترافية لا نظير لها في دول أخرى من العالم بحيث لا تكاد تفلت جريمة من رقابتها وهو ما وفر أمن المواطن في نفسه وفي ممتلكاته[2]، وقد لوحظ أن السلطة السياسية في الجزائر تدخلت بصورة واضحة وكبيرة في معالجة جميع المسائل المتعلقة بتسيير شؤون المدينة منها:[3]

1 – الداي: كان الحاكم في الجزائر مثل باقي الحكام في المدن العربية يتولى بنفسه مهام الشرطة أحيانا، وقد كانت تعني كلمة الداي الخال بالعثمانية ومدلولها Dayi أي صاحب النفوذ والقائد والرئيس والحاكم الذي يدافع عن البلاد.[4]

ومن المهام التي أنيط به الأمر بتطبيق القوانين المدنية والعسكرية والإشراف على حصون المدينة والمحافظة على الأمن وتهدئة القبائل[5] ومن الأمور التي يجب أن يقوم بها

---

[1] – ابن خلدون، مصدر سابق، ص ص 311 – 312.

[2] – شالر، مصدر سابق، ص ص 77 – 78.

[3] – أندري ريمون، **المدن العربية الكبرى في العصر الحديث**، تر: لطيف فراج، دار الفكر للدراسات والتوزيع، القاهرة – مصر، 1986، ص 95.

[4] – كشرود، مرجع سابق، ص 146.

[5] – حمدان خوجة، مصدر سابق، ص 87.

الحاكم أيضا أن يجري على الرعية الأحكام الشرعية ويحرم عليه أن يتركهم على ما يعتمدونه من ارتكاب المفاسد والمظالم وأن يتغافل عن جرائمهم وإنما عليه زجر من ارتكب من رعيته ما يخالف الكتاب والسنة ويعد ذلك فرضا عليهم.[1]

وفي هذا النطاق قام بعض الحكام العثمانيين بالجزائر بدور الشرطة ومما يذكر حول ذلك ما قام به الداي إبراهيم (1710م) حيث كان يخرج بنفسه ويتفقد الأوضاع، وفي إحدى المرات اكتشف سرقة لسلة مملوءة بفاكهة المشمش حيث عاقب المذنب على الفور بـ 500 جلدة ثم أمر الداي بإعدامه[2]، وهذا الأمر لم يستثن الموظفين الإداريين الذي طالهم هذا الحزم وذلك بلجوء الدايات لسحب الرتب من خلال العزل أو النفي وصولا إلى حالة الإعدام لكبح جماح عمالهم في البايلك الذين انحرفوا إلى حياة الدعة واللهو والنساء والخمر ومن أمثلة ذلك ما لحق بقارة مصطفى من عزل ثم إعدام.[3]

وفي نفس السياق وجه بعض الدايات صلاحياتهم نحو درأ الفساد والانحلال الذي أصاب المجتمع خاصة الجند وذلك بتدمير مضاربهم التي اشتهروا بها، من ذلك تشديد علي خوجة 1818م على تطبيق أحكام الشرع حيث أمر بإبطال الزنا والخمر وبتنفيذ الحد الشرعي على من قبض عليه في هذه الحالة [4]، وقد انتهج الداي حسن هذه السياسة وذلك ما أشار إليه بلحميسي نقلا عن الزياني بأنه طهر المنطقة القريبة من دار الخلافة والتي كانت مرتعا يجتمع فيه الأشرار ويباع بها الخمر فاشتراها وحولها إلى مسجد.[5]

---

[1] – عبد القادر الجزائري، **تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر و أخبار الجزائر**، ج1، المطبعة التجارية، مصر، 1903، ص 211.

[2] – حنيفي هلايلي، "الشرطة والقضاء في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني بين ثنائية المصادر المحلية والمصادر الغربية"، **المجلة التاريخية المغاربية**، العدد 134، مارس 2009، ص 151. **انظر**: السليماني، مرجع سابق، ص 9.

[3] – فايست، مصدر سابق، ص 206.

[4] – الزهار، مصدر سابق، ص 136.

[5] – مولاي بلحميسي، **الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثماني**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص 138.

وهناك قسم من اليمين الذي يقسمه الداي كان يتعلق بالمحافظة على قوانين السعر وقد طبق بعض الدايات هذا الواجب عمليا إضافة للحد من عملية التزوير، يتجلى هذا الأمر في قانون الأسواق لعبد الله الشويهد ومن جملة ما ذكره تدخل الباشا بابا حسن لفض النزاع بين الكواشين الجيجليين وبني ميزاب وذلك بتحديد سعر الخبز 4 دراهم لصاع والفائض منه يباع لبني ميزاب بـ 12 درهم للصاع وذلك سنة 1697 م، كما أمر بابا أحمد 1695 – 1699 م بتحديد سعر الحبوب بما يساوي 7 أرباع للصاع وأيضا قام الباشا بابا حسن بعقد اجتماع للبحث في قضية صناعة الشواشي حفاظا عليها من التلاعب والفساد وكلف كل من عبد الله محمد الشويحت وسليمان شيخ البلد وأمين الشواشي بتقييد عقد في ذلك بدار القاضي.[1]

2 – الشرطة:

1 – رئيس الشرطة (مدير): ومن الموظفين الذين اختصوا ببعض مهام الشرطة حسب ما ذكره شالر الذي تحدث عن وجود حكومة مدنية محلية تشمل شيخ البلد والحاكم المدني، وكاهية أو قائد المليشيا في المدينة، وقول أغا أو مدير الشرطة الذي تشمل إدارته مراقبة الحمامات ومنازل الدعارة وكلهم موظفين ينتمون إلى الأهالي.[2]

2 – كاهية الخزناجي: يصنف ضمن شرطة الأمن النهاري، من صلاحياته مراقبة الحمامات ومنازل الدعارة ونتيجة لدوره خضع للداي مباشرة [3]، تخضع له فرق منها فرقة حرس الأسواق والذين كانوا في الغالب من البسكريين بعدد بلغ 150 فرد موزعين على أحياء المدينة خاصة حيث تتواجد الأسواق.[4]

---

[1] – الشويهد، مصدر سابق، ص ص 62 – 102.

[2] – شالر، مصدر سابق، ص 77.

[3] – بوشنافي، القضاء...، ج 2، مرجع سابق، ص 401.

[4] – خير الدين سعيدي، "الجهاز الأمني في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني"، **مجلة دورية كان التاريخية**، العدد 19، مارس 2013، ص 136.

3– صوباشي: موظف عرفته الدولة العثمانية منذ عهودها الأولى وكان ينتمي إلى فرقة الجيش الإنكشاري.[1]

3 – شيخ البلد: لقد ذكر منصب شيخ البلد في معظم المصادر المحلية والأجنبية، والتي تتحدث عن صاحبه ووظيفته ومكانته في هرم الإدارة المدنية، ومن هذه المصادر كتاب التشريفات وشالر وغيرهم، ويبقى هايدو من الذين سكتوا عن وجود هذه الوظيفة[2]، أما المصادر المحلية نذكر كتاب قانون الأسواق الذي وجدت فيه أول إشارة لوظيفته وأيضا حمدان خوجة[3]، وما يميز هذه المؤسسة هي ثنائية التسيير بفعل وجود شيخين لهذه الوظيفة، أحدهما له صلاحيات اقتصادية وثانيهما له صلاحيات إدارية اجتماعية متمثلة في السهر على الخدمات العمومية وما يتصل بها.[4]

وعن مؤسسة مشيخة البلد يقول القنصل الأمريكي أنه توجد إلى جانب الإدارة التركية العامة حكومة محلية تشمل شيخ البلد والحاكم المدني[5]، أما ريمون فقد أشار لافتقار المدن المشرقية لهذه المؤسسة المدنية الحضرية والتي وجدت في عواصم المغرب العربي ففي الجزائر كان يوجد شيخ البلد الذي حسبه من المبالغة وصفه "بالحاكم" أو "العمدة"، وقد كلف بمهام الشرطة والإشراف على الطوائف الحرفية...، ويؤكد ذلك وجود مكتبه في قلب مدينة الجزائر.[6]

---

[1] – محمد بوشنافي، "النظام والأمن في مدينة الجزائر أثناء العهد العثماني من خلال المصادر الأجنبية"، **مجلة جامعة سيدي بلعباس**، العدد 2، د. ت، ص 96.

[2] – محمد بوشنافي، "شيخ البد ودوره في الإدارة المدنية من خلال مخطوط قانون الأسواق"، **مجلة الحوار المتوسطي**، العدد 5، ص 22.

[3] – غطاس، الحرف...، مرجع سابق، ص 96.

[4] – نفسه، ص 102.

[5] – شالر، مصدر سابق، ص 77.

[6] – ريمون، مرجع سابق، ص 94. كانت علاقة شيخ البلد بالداي مباشرة وكان يقوم بدور الناطق الرسمي له أحيانا، وللحفاظ على الاتصال الدائم وجد مقر سكناه على مقربة من دار الإمارة وامتلك حانوتا في السوق. **انظر:** غطاس، الحرف...، مرجع سابق، ص 92.

وفي نفس السياق تحدث بن عثمان خوجة عن وجود ثلاث سلطات وهي القضائية والتنفيذية،والمدنية التي على رأسها شيخ المدينة يساعده مجلس بلدي ومن ضمن اختصاصاته المحافظة على الأمن والنظافة وجمع الضرائب المفروضة على الحوانيت.[1]

يخبرنا بالإضافة إلى ذلك مخطوط قانون الأسواق عن بعض المهام التي أنيطت به من خلال مشاركته إلى جانب عدد آخر من الموظفين كالداي وأمين الأمناء وأمين الشواشي في وضع مجموعة من الضوابط التي تهدف إلى المحافظة على أصالة صناعة الشواشي ومنع كل أشكال الغش والفساد التي التصقت بها، فكلف الداي بابا حسن هؤلاء الموظفين بكتابة عقد حول الموضوع بدار القاضي.[2]

إلى جانب ذلك نجد شيخ البلد يتدخل مع موظفين آخرين بأمر من الداي في ضبط أمور صناعة الصابون والتحكم في سعر الزيت الذي ارتبط بهذه الصنعة (الحرفة)[3]، ومن مهامه أيضا السهر على الجانب الأخلاقي فهو الذي يعاقب المستهترين، ووضع تحت إشرافه سجن خصص لذلك الغرض في إطار مراقبة النساء ذوات الأخلاق الفاسدة.[4]

4-المحتسب:عرف ابن خلدون الحسبة على أنها وظيفة دينية من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر[5]، إذ قال عز وجل: **"ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر".**[6]

ارتبطت وظيفته في الدولة الإسلامية في جميع عصورها بوجود الأسواق بما تتضمنه من بضائع وأسعار ومعاملات يدخل في دائرة مسؤولية المحتسب[7]، لذا لقب بصاحب السوق

---

[1] – خوجة، مصدر سابق، ص 71.

[2] – الشويهد، مصدر سابق، ص 102.

[3] – نفسه، ص ص 76 – 77.

[4] – غطاس، الحرف...، مرجع سابق، ص 98.

[5] – ابن خلدون، مصدر سابق، ص 280.

[6] – سورة آل عمران، الآية 104.

[7] – غطاس، مرجع سابق، ص 110.

في حين أن الوثائق الشرعية تلقبه بالمحتسب وهو نفس اللقب الذي حافظ عليه في المشرق.[1]

عمل المحتسب ميداني وهو من مقتضيات وظيفته ومن المهام التي أنيطت به مراقبة المكاييل والموازين،فنجده يمارس مهامه عن طريق القيام بجولات في الشوارع حيث تقام الأسواق،كما كان المحتسب يسير في جولاته التي تتسم بالعنف مسبوقا بحاملي الموازين ويرافقه الجلادون حيث يجري محاكمته على المخلين بنظام السوق بفرض عقوبات تتراوح مابين الجلد وقطع اليد وغيرها من العقوبات.[2]

ويبدوا أنه قام بدور بارز في مسألة التسعير حيث شارك في تحديد سعر الصابون مع مجموعة من الموظفين أمثال الداي بابا حسن وشيخ البلد وكذا جلسة تسعير الزلابيا بصحبة كل من أمين الأمناء والمعلم مسعود وتم ذلك تحت سلطة الداي ومن جهة أخرى ساهم في تحديد سعر بعض البضائع المحتكرة من طرف الدولة كالزيت والصابون.[3]

ومن أهم المواد الاستهلاكية التي حرص المحتسب على مراقبتها هي جودة الخبز باعتبارها مادة غذائية أساسية واسعة الاستهلاك وخاصة ذلك الخبز الموجه للانكشارية وفي حالة سجل غش في مقوماته فانه يستولي عليه ويوزعه على الفقراء مع تسليط العقاب الشديد على الخباز.[4]

5- المزوار: يعود وجود هذا المنصب حسب ريمون إلى عهود الموحدين والحفصيين وقد تحدث نقلا عن دوتاسي بأنه كان يستحوذ على جميع بنات الملذات ويحبسهن في منزله ومن حقه الاستحواذ على أي فتاة يكتشف أنها وهبت نفسها للمغامرات الغرامية.[5]

---

[1] – بوشنافي، القضاء ...، ج 2، ص 426.

[2] – ريمون، مرجع سابق، ص ص 93 – 94.

[3] – الشويهد، مصدر سابق، ص ص 66 – 82.

[4] – بوشنافي، القضاء ...، ج 2، مرجع سابق، ص 428.

[5] – ريمون، مرجع سابق، ص 94.

وقد عدت هذه الوظيفة حسب ما ذكره هايدو في حدود الثمانينات من القرن 16 م بكونها عظيمة إذ أن تسيير المدينة وإدارتها خضع لسلطتي المحتسب والمزاور.[1]

ولا توحي سجلات المحاكم الشرعية بدور بارز للمزوار، وحتى دفتر التشريفات يشير إلى تقلص دوره حيث اقتصرت مهامه على الحراسة الليلية وأصبح يعرف بقائد الليل، ويدعى مساعده الأول بباش ساقجي ويعاضده قائد زواوة، كما أضحى القائد الأعلى للشرطة الليلية حيث يقدم تقرير للداي كل صباح،وكان له سجن خاص يزج فيه من يقترف أخطاء كالخروج إلى شوارع المدينة ليلا دون حمل مصباح إنارة.[2]

وقد غدت وظيفة المزوار غير مستحبة في نهاية القرن 18م حيث قل شأنها لارتباطها بمراقبة نساء الدعارة التي لم تكن موضع احترام من طرف السكان،وتكاد تركز جل المصادر الغربية على أنها وظيفة تولتها العناصر المحلية وإن كانت الإدارة المحلية في عمومها أنيطت بالعنصر المحلي.[3]

ومن أبرز مهامه التي كانت تسترعي مراقبة أهل الدعارة حيث كان له الحق في حجز كل امرأة منحرفة تمارس البغاء بدون رخصة،كما كان له الحق في تطبيق العقوبات الجسدية على المخالفين والعصاة وتنفيذ عقوبة الإعدام بأمر مباشر من الداي.[4]

6- البساكرة والحراسة الليلية: ساهم الوافدين من أهل بسكرة في الحراسة الليلية، حسب ما ذكره هابنسترايت[5] وهو نفس ما أشار إليه شالر عندما تحدث عن الفئات الموجودة في مدينة الجزائر حيث وجد منهم عدد كبير عهد إليهم بمراقبة الشوارع والأبواب الداخلية في الليل رغم ما اتصفوا به من كونهم عمي.[6]

---

[1] – غطاس، مرجع سابق، ص 110.

[2] – هلايلي، "الشرطة والقضاء ..."، مرجع سابق، ص ص 147 – 148.

[3] – غطاس، الحرف...، مرجع سابق، ص 111.

[4] – هلايلي، "الشرطة..."، مرجع سابق، ص 148. **انظر**: بوشنافي، القضاء ...، ج 2، مرجع سابق، ص 432.

[5] – هابنسترايت، مصدر سابق، ص 38.

[6] – شالر، مصدر سابق، ص 110.

ب – على مستوى الإدارة المحلية:

1– الباي: تأتي هذه الرتبة بعد درجة الأغا وهم مسؤولون عن إدارة حدود بايليكهم، وبموت الباي فمن الضروري أن يخلفه شخص له علاقة بشيوخ العرب ويشترط فيه أن يكون مطلعا على كل العادات والتقاليد.[1]

وما يهمنا في وظيفة الباي المهام التي أنيطت به ذات العلاقة بمحاربة السلطة للآفات، وعلى ما يبدو فإن القضايا الجنائية كان ينظر فيها الباي في حين كانت القضايا الشرعية من اختصاص القضاة، ومن ذلك ما ذكره تيدنا الذي عمل وزيرا لدى الباي محمد الكبير حول إصدار الباي لمجموعة من العقوبات في حق العبد والمرأة الذين قبضا عليهما في حالة فاحشة، كما أشار لحضوره في عملية قطع سبعة رؤوس لأشخاص سرقوا الأغنام من أحد الدواوير.[2]

كما ساهم محمد باي مناماتي 1824م في نشر الأمن ببايلك الشرق الذي كان يعج بالسراق وكثرة الاغتيالات، وشيوع اللصوص في الريف الذين هددوا أمن الطرقات والقوافل فكان إذا قبض على أحدهم أمر بقطع رأسه لهذا سمي بالذباح.[3]

انطبق هذا الأمر أيضا على باقي البايليك، ففي بايلك الغرب عرف الباي عثمان بإحسانه وتصدقه أثناء المسغبات وسعيه لضبط أسعار المواد خاصة الحبوب حيث كان يبيع زرعه بثمن أقل من السعر المحدد له في الأسواق، وكذا إقامته لأسواق الجلاد ومعاقبة المخلين بالنظام و هو ما أعاد الأمن للطرقات والقوافل والتجار الذين عادوا يسلكونها بعد ما كانت تعج باللصوص.[4]

2– شيوخ القبائل: كان شيخ القبيلة يشرف على تسيير شؤونها بناء على ما تمتع به من صلاحيات وسلطات ضمن حدودها وإن لم تكن مطلقة حيث كان يستشير مجلس القبيلة، أما

---

[1] – حمدان خوجة، مصدر سابق، ص 100.

[2] – عميراوي، مرجع سابق، ص ص 71– 78.

[3] – فايست، مصدر سابق، ص 249.

[4] – بن سحنون الراشدي، مصدر سابق، ص، ص 144– 145.

فيما يخص صلاحياته القضائية كان يفض النزاعات ويعاقب كل من يتسبب في مخالفة مهما كان نوعها كقضايا الجروح والسرقة فيفرض غرامات مالية على المخالفين، أما القضايا الخطيرة فكان يوجهها إلى القايد لينظر فيها ويصدر حكمه.[1]

وفيما يخص المجتمع الميزابي فطبق عليه نفس الأحكام التي تطبق عليه داخل مدينة الجزائر، وإذا كانت العقوبة مخففة يتكفل أمين الجماعة بتنفيذها أما إذا كانت العقوبة من العيار الثقيل يقوم الأمين بإرسال مرتكب المخالفة في مدينة الجزائر إلى غرداية ليتم عرضه على حلقة المجلس الاتحادي، لينظر القاضي الإباضي في أمره وفقا لتوصيات الجماعة أو تاجماعت.[2]

4- المرابطون: تمتعت هذه الفئة بنفوذ كبير بين السكان، فكانوا يتدخلون في شؤونهم الإدارية والقضائية وكانت لهم سلطة روحية رهيبة مكنتهم من فرض آرائهم واحترام كلمتهم، ولم يقتصر ذلك على العامة بل امتد إلى الأعيان كذلك.[3]

بعد التطرق لدور السلطة في محاربة هذه الآفات وإصلاح المجتمع سواء على مستوى المدينة أو الإدارة المحلية، سنحاول خلال هذا العنصر تبيين دور السلطة الدينية في توعية المجتمع وإصلاحه.

2- دور السلطة الدينية في الإصلاح الاجتماعي:

ساهمت السلطة الدينية الممثلة في الفقهاء والمتصوفة في تقويم المنظومة الاجتماعية وذلك بقيامهم بدور فعال في عملية الإصلاح عملا بمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، بناء على تلك المكانة التي حظيت بها في المجتمع وكفئة متعلمة ومثقفة حيث تعمل على تصويب سلوكيات الفرد وتوعية الناس بقواعد الشرع وأحكامه الصحيحة، خاصة وأن

---

[1] – بوشنافي، القضاء ...، ج 2، مرجع سابق، ص ص 457 – 459.

[2] – محمد وقاد، **جماعة بني ميزاب و تفاعلاتها الاقتصادية والاجتماعية بمدينة الجزائر أواخر العهد العثماني (1700 – 1830 م)**، رسالة ماجستير في التاريخ والحضارة الإسلامية، جامعة الجزائر، 2009 – 2010، ص 64.

[3] – بوشنافي، القضاء ...، ج2، مرجع سابق، ص 465.

العامة كانت مقلدة ولا تثق في الحكام بقدر ما كانت تثق في العلماء والمرابطين ولذلك كان دور هؤلاء عظيما بين العامة.[1]

ومن بين الآفات التي أصدر في حقها أحكاما بحلالها أو حرامها والدعوة لتركها لما ينجز عنها من أضرار على الفرد والمجتمع على السواء منها انتشار مجالس اللهو والمجون والسماع، وهي من المسائل التي تناولها الورثيلاني في رحلته مبينا فيها موقف ورأي أهل العلم من هذه الآفة حيث تباينت آرائهم بين مادح ومبيح ومذم ومحرم لها، معتمدين في ذلك على معايير محددة وهي حضور النساء، ونوعية الغناء ومعاني ألفاظه وآلات اللهو، وعلى هذا الأساس نصح بعدم حضور مثل هذه المجالس التي تتواجد بها النساء، وأباحوا من ناحية أخرى التعاطي مع هذه المجالس إن وجد فيها الغناء الواصف لجسد المرأة بشرط أن يكون مع الأتقياء.[2]

وأما في حالة التصفيق وهز الرأس والرقص المتحرك الذي يصاحب هذه المجالس فإن كان حضورها اضطرارا فهو معذور، وإن كان بغير غلبة وبإرادة من الأشخاص وهدفه الإبهام فيعد ذلك حراما، وعد الاستماع إلى الدفوف والطنابير والمزامير وغيرها من آلات الطرب عند بعض العلماء من الأمور التي يجلى وينفى متعاطيها ويبالغ في زجرهم ولا يسكت عنهم.[3]

واعتبرها الحفناوي صفة محرمة في وقت أجازها ابن كنانة، وقد بين الحفناوي حرمتها لجمع هذه المجالس أنواع مختلفة من المفاسد من حضور النساء والشبان والرقص ووصف المرأة فذلك حسبه حرام لا يقول أحد بحليته أبدا.[4]

---

[1] – سعد الله، تاريخ الجزائر ...، ج 2 ، مرجع سابق، ص 444.

[2] – الورثيلاني، مصدر سابق، ص 239.

[3] – نفسه، ص 240.

[4] – الحفناوي **نقلا عن** الورتيلاني، مرجع سابق، ص 55.

من الآفات التي بث فيها أيضا آفة الدخان التي تعد من الأمور المستجدة خلال العهد العثماني حيث أفتى فيها بعض العلماء وألفوا فيها كتبا لبيان حكمها.

ومن بين الذين أدلو برأيهم في حكم شرب الدخان أبو راس الذي خصها بالذكر في مؤلفيه "**عجائب الأسفار**" و"**فتح الإله**" حيث صرح باجتناب الدخان لا لأسباب دينية بقدر ما كانت تستدعيها المصلحة العامة التي هي قوام الشريعة في نظر الفقهاء المتأخرين[1]، بعدما سئل عنها وهو بالمجلس العلمي بمدينة الجزائر 1799م معتمدا في إجابته على أقوال علماء المشرق والمغرب وعلماء الجزائر أمثال الفكون والراشدي فبين حكمهم على ذلك بالتحليل والتحريم.[2]

من نماذج ذلك استدلاله بقول الشيخ إبراهيم الجولاني الذي أدرجها ضمن المفسدات للعقول وأن أكل المحروق لا يجوز لما فيها من إضاعة للمال وبأنها تتعاط من طرف الأشرار لقلة حيائهم، وقال أحمد المقري الذي ألف "**نفح الطيب**" لما سئل عنها لا نص عندي فيها صريح وأدلة تحريمها مبحوث في بعضها.[3]

وفي هذا الجانب ذكر الورثيلاني في رحلته موقف أهل عصره من تعاطي الدخان وأبان على موقفه الذي اعتبره محرما وهو الصحيح نظرا لما اشتمله من المفاسد ولا منفعة فيه أصلا، وقد سعى أهل العلم شرقا وغربا على التنفير منه وكراهيته بالتعاون مع بعض الأمراء والحكام، مع ذلك ازداد أمره شيوعا خصوصا مع إباحة بعض الولاة والحكماء له مستدلين بعدم وجود نص شرعي يحرمه.[4]

---

[1] – أبو راس، عجائب الأسفار....، مصدر سابق، ص 22.

[2] – بحري، الجزائر في عهد الدايات...، ج3، مرجع سابق، ص 357. **انظر**: أبو راس، فتح الإله و منته...، مصدر سابق، ص 159.

[3] – بحري، الجزائر في عهد الدايات...، ج3، مرجع سابق، ص ص 160- 161.

[4] – الورتيلاني، مصدر سابق، ص 222.

نلاحظ من خلال ما ذكر أن الفقهاء استعانوا بالمجالس الوعظية والمناظرات في المساجد كأسلوب لتوعية ونصح الناس وتنبيههم إلى مواطن الخلل وكيفية تجنبها بما فيه صلاح لدنياهم ودينهم وهذه الطريقة كانت ناجعة لحد ما نظرا لما تجلب لهم من عدد معتبر من السامعين، ويبدو أن عقد مثل هذه المجالس والمناظرات العلمية جاء كوسيلة ندية تجابه مجالس اللهو والمجون والخمارات التي انتشرت في المجتمع الجزائري آنذاك.

إلى جانب هذه المجالس العلمية التي قدمت دروسا وعظية وإرشادية لجأ بعض العلماء لأسلوب أخر للتنبيه إلى خطورة هذه الآفات وموقف الشرع منها، وهو أسلوب المؤلفات منها ما ألفه عبد القادر الراشدي الذي ألف رسالة في شرب الدخان سماها **"تحفة الإخوان في تحريم الدخان"**، وبين فيها أضرار هذه الآفة التي تصيب العقل والبدن وقد تصل إلى الهلاك ولتحريمه استعان بالقرآن والحديث والقياس في إخراج فتواه، وإن استعماله للقياس لدليل قاطع على بلوغه درجة الاجتهاد ولمستواه المعرفي الواسع.[1]

وكذلك عبد الكريم الفكون الذي حارب التدخين، فأفتى بحرمة تعاطيه وألف فيه كتابه المسمى**"محدد السنان في نحور إخوان الدخان"** ومن عنوانه يستدل موضوعه الذي استهدف بيان الحكم الشرعي في تناول الدخان، ليكون الدافع وراء تأليفه لهذا الكتاب شيوع الدخان بين الخاصة والعامة من الناس، وأن العامة تقلد في ذلك كبراء البلد، وأن بعض العلماء أفتوا بحليته ولم يعتبروه مسكرا ولا مضرا، ولما حز في نفسه حال الناس سعى ليغير بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر باللسان ومن ما ذكره عن هذه الآفة "...أما بعد، فقد دهت بلية وقعت البلاد وسرى سمها في الحاضر والباد، وتوارثته عن سلفتها الأشرار...، لما توهموا الإباحة، إنها لا تعمى الأبصار...".[2]

---

[1] – بحري، الجزائر...، ج 3، مرجع سابق، ص ص 354 – 355. **انظر:** سعد الله، تاريخ الجزائر ...، ج 1، مرجع سابق، ص ص 454 – 455.

[2] – سعد الله، شيخ الإسلام ...، مرجع سابق، ص ص 157 – 158. **انظر أيضا:** بحري، الجزائر في عهد...، ج3، مرجع سابق، ص 356.

نستشف من خلال هذا القول موقفه من الدخان الذي أفتى بتحريمه وهاجم بصريح العبارة متناوليه، فهذا المفتي الخاص بالقيروان أفتى بإباحته إرضاء لأمير الإقليم آنذاك واتهم علي الأجهوري بالتساهل في الأحكام وتعاطيه الدخان، وحتى علماء المشرق عرفوا عموما بالتساهل في أمور الدين، في وقت انتصر بالذين حرموه واستشهد بأقوالهم مثل مفتي إسطنبول محمد بن سعد الدين.[1]

ومن المصنفات التي عالجت هذه القضية نذكر عبد القادر الزرقاني له **"هدية الإخوان في حلية الدخان"**، وخليل حابي الحنفي **"رسالة في الدخان"**، أحمد الأنصاري الحنفي له **"الرسالة الدخانية"**.[2]

إضافة لخوضه في تحريم الدخان ألف الفكون كتابا أخر تحت مسمى **"منشور الهداية في كشف حال من ادعى الولاية"** والذي يعد من أهم تأليفاته لأنه يعطينا صورة جلية عن الحالة التي كانت عليها قسنطينة خلال هذه الفترة وما زاد في أهميته أنه كان مؤلفا ناقدا ناقما للنواحي السياسية والاجتماعية والثقافية، وكان الدافع من تأليفه تبيان الحالة التي وصل إليها العلم الذي أصبح غاية في الكساد، كما عمل على تعرية بدع من ادعوا العلم والولاية وتبيان زيفهم وكذبهم وانغماسهم في الملذات وإتباعهم للمنكرات والشهوات. [3]

كما انتقد ظاهرة الاختلاط بين الرجال والنساء إلى حد وقوع المحظور، ما يدل على انحطاط الفكر وتغلب الجهل [4]، والتهافت على المناصب ومصانعة السلطة فانتقد بذلك تقلد المناصب الحساسة من طرف أشخاص لا يستحقونها عن طريق التملق وبذل الرشا والوقيعة

---

[1] – سعد الله، شيخ الإسلام ...، مرجع سابق، ص ص 157 – 158. **أنظر:** بحري، الجزائر في عهد...، ج3، مرجع سابق، ص 357. **وأيضا:** سعد الله، تاريخ...، ج 1، مرجع سابق، ص ص 454 – 455.

[2] – حسين بوخلوة، **عبد الكريم الفكون القسنطيني حياته وأثاره (1580 – 1663 م)**، رسالة ماجستير في التاريخ والحضارة الإسلامية، جامعة السانية وهران – الجزائر، 2008 – 2009، ص 107 وما بعدها.

[3] – نفسه، ص ص 94 – 102 وما بعدها.

[4] – الفكون، مصدر سابق، ص 176.

بين الناس بالوشاية وهي إحدى المشاهد التي شكلت فساد المجتمع وذهاب أهل العلم والصلاح وهو ما تأسف عليه الفكون.[1]

وقد ألف ابن حمادوش الذي عاش في القرن 12 هـ / 18 م كتابه **" كشف الرموز "** حيث صنعه لتجنب الخرافات وذلك بتجربة الأعشاب والعقاقير كأدوية.[2]

وهذه عينات حول بعض ما كتب عن الآفات التي انتشرت خلال مرحلة الدراسة، وفي الجهة المقابلة عمد بعض المتصوفة لتوظيف حضورهم وما يتمتعون به من رهبة لدى الناس بما نسبوه لأنفسهم من كرامات وخوارق في التصدي لآفة اللصوصية التي انتشرت بصورة كبيرة خاصة في الأرياف، وما زاد من شيوع أخبارهم أخذ الناس بأقاويلهم وإشاعتها.[3]

إلى جانب توظيف المتصوفة لكراماتهم لردع المنحرفين كاللصوص، اتبع هؤلاء أسلوبا ثانيا وذلك باستخدامهم للعنف الثوري ضد السلطة التي استشرى في دواليب حكمها الفساد وأمام تمادي الحكام في سياستهم انفلت الأمر من أيديهم رغم محاولة بعضهم تتبع سيرة البايات وتقويم انحرافاتهم، وفي ظل هذه الأوضاع حدث التباعد بين رجال الصوفية والسلطة مما دفع في النهاية بزعماء الصوفية إلى الوقوف بجانب السكان المتذمرين بل قادوهم إلى الثورات والتمردات من أمثال ابن الأحرش والشريف الدرقاوي.[4]

وما تجدر الإشارة إليه أن السلطة الدينية وبالرغم من الدور الهام الذي أدته في كبح بعض المظاهر المخلة المنتشرة في المجتمع، إلا أنه سجل بها بعض التجاوزات عن المهام التي أنيطت بها حيث تلقوا الرشوة وغضوا الطرف عن الكثير من المظاهر المنافية للإسلام

---

[1] – بوخلوة، مرجع سابق، ص 99.

[2] – نور الدين عبد القادر، **صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي**، دار الحضارة، الجزائر، 2006، ص 225.

[3] – سعد الله، شيخ الإسلام ...، مرجع سابق، ص ص 26 – 97 وما بعدها.

[4] – محمد شاطو، "السلطة العثمانية في الجزائر وعلاقتها بالطرق الصوفية 1792 – 1830 م"، **مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ**، العدد 3، ديسمبر 2018، ص ص 163 – 165.

فأصبحوا يراعون ميولات الحكام، وليس نصوص الشرع وسكتوا عن وجود الخمارات وعلى ممارسة النساء للدعارة تحت ما سمي بالبغاء المقنن، وهي مظاهر استوجب على الهيئة الدينية محاربتها بدل السكوت عنها.[1]

بالرغم من ذلك فقد تطرقت بعض الفتاوى والنوازل إلى موضوع انحلال المرأة من الناحية الأخلاقية وكيفية تأديبها دون التمثيل بها، إذ تعلق الأمر بعملية المساحقة بين النساء، وفي هذا الصدد يقول أبو البركات "...وعلى المرأتين معا في المساحقة، الأدب بقدر اجتهاد الإمام، ولا ينتهي بها إلى المثلة بقطع جارحة أو نحوها...".[2]

ثالثا– العقوبات:

اتسمت طريقة معالجة الآفات الاجتماعية بالمزاوجة بين العقوبات[3] الشرعية المنصوص عليها في القرآن الكريم ومجموعة كبيرة ومتنوعة من العقوبات المستحدثة من طرف السلطة يضاف إليها بعض العقوبات العرفية مما تعارف عليه المجتمع.

1 – عقوبة القتل:

كانت جريمة القتل من بين الجرائم الجنائية التي تعرض مرتكبها للعقوبة سواء كان القتل عمدا أو القتل الخطأ وعقوبتها الأصلية القصاص لقوله تعالى : **" كتب عليكم القصاص في القتلى"**[4] ويقول أيضا : **"ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب لعلكم تتقون"**[5] وقال جل جلاله : **"وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين والأنف بالأنف والسن بالسن والجروح قصاص".**[6]

---

[1] – بوشنافي، القضاة ...، مرجع سابق، ص 293. **أنظر**: خيراني، مرجع سابق، ص 102.

[2] – إسماعيل بركات، **الدرر المكنونة في نوازل مازونة**، ج 1، رسالة ماجستير في التاريخ ، جامعة منتوري قسنطينة – الجزائر، 2009 – 2010، ص 93.

[3] – العقوبة: من العقاب، والمعاقبة أن تجزي الرجل بما فعل سواء، والاسم العقوبة... **انظر**: صالح بن محمد اليابس، **أحكام وسائل تنفيذ عقوبة القتل في الفقه الإسلامي**، د. م. ن، د. ت، ص 6.

[4] – سورة البقرة، الآية 178.

[5] – سورة البقرة، الآية 179.

[6] – سورة المائدة، الآية 45.

وهذا نص صريح يدعوا إلى فرض العقوبة بالقتل منها القتل بالقصاص[1]، وقد تعاملت به السلطة العثمانية في الجزائر فذكر تيدنا في مذكراته أن الشخص الذي يتهم بجريمة القتل وتثبت في حقه التهمة لا يهرب وعندما يحضر بين يدي الباي يستجوبه فيرد بأنه قضاء وقدر، وما يلاحظ أن الباي في هذه الحالة خير أهل القتيل بين القصاص الذي يقوم به اقرب شخص للضحية، أو الدية حيث يتحصل الباي على نصف المبلغ[2]ولعموم قوله تعالى: **"والصلح خير"**.[3]

غير أن الشيء الملاحظ أن الحكام العثمانيين بالجزائر قد استحدثوا نوعا من العقوبات التي توجب القصاص الجماعي، فقد ذكر حمدان خوجة أنه في حالة وقوع جريمة قتل، فإن أعيان المنطقة يصبحون ملزمين بتحمل المسؤولية والبحث عن الجاني وإلا يكونون مجبرين على دفع ضريبة قدرها ألف سلطاني (10 ألاف فرنك).[4]

فرض هذا النوع من العقوبة التي تظهر على شكل المسؤولية الجماعية عن أي إخلال بالنظام على الأهالي اليقظة تجاه جميع العناصر المشتبه بهم وجعلتهم يتجنبون الحوادث التي قد تعرضهم إلى عقوبات من جانب السلطات وإلى غرامات مالية بصفة خاصة.[5]

أما طريقة تنفيذ العقوبة بالقتل فكانت تتم بأربعة طرق منها القتل بالسفود حيث تؤخذ قطعة دائرية من الخشب طولها ثلاثة أذرع وعرضها في حجم ساق الرجل، تدخل في جسم الرجل بين الكتفين وتخرج حيث يبقى على هذه الحال حتى الوفاة.[6]

---

[1] – القصاص: مأخوذ من القص، وهو القطع ومن اقتصاص الأثر وهو تتبعه، لأن المقتص يتبع جناية الجاني فيأخذ مثلها. وأيضا يقصد به أن يفعل بالجاني مثل ما فعل بالمجني عليه. **أنظر**: بن محمد اليابس، مرجع سابق، ص 8.

[2] – عميراوي، مرجع سابق، ص 78.

[3] – سورة النحل، الآية 126.

[4] – خوجة، مصدر سابق، ص ص 123 – 124.

[5] – ريمون، مرجع سابق، ص 104.

[6] – سبنسر، مرجع سابق، ص119.

وكذلك الجلد بالسوط حيث يأخذ المجرم ويوضع على ظهره بعد نزع ثيابه ويضرب على بطنه وأمعائه بحبلين ويستمر ذلك حتى يلفظ المجرم أنفاسه إضافة للقتل بالخنق والشنق وقطع الرأس والارتماء القصري.[1]

تمتعت القبيلة بالاستقلالية من الناحية القضائية وإذا تعلق الأمر بقضية كالقتل يصدر مجلس القبيلة عقوبات عرفية تنعدم فيها عقوبة الإعدام (القتل)، فهم إما يطلبون منه مغادرة القبيلة أو القرية أو بدفع الدية (وتسمى عندهم دراهم الدم)، كما تقرر الجماعة تدمير منزل الجاني ومصادرة ممتلكاته.[2]

2- عقوبة الزنا:

نظمت السلطة العثمانية في الجزائر ممارسة البغاء حيث منحت بعض النسوة الحق في ممارستها تحت رقابة المزوار مقابل دفع ضريبة وهذا مخالف للشرع، في حين كانت تسلط عقوبة شديدة على أية امرأة تخون زوجها أو يقبض عليها وهي متلبسة بممارسة هذا الفعل مع أحد المسيحيين أو اليهود.[3]

جاءت الشريعة ببيان عقوبة الزنا الواجب إقامتها على من ارتكب مثل هذه الجريمة وهي عقوبة القتل حدا[4] للثيب والجلد للبكر فقد قال تعالى: **"الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين"**[5]، ولقوله تعالى عز وجل: **" ... والرجم حتى في كتاب الله حق على من زنى إذا أحصن من الرجال والنساء..."**.[6]

---

[1] – سبنسر، مرجع سابق، ص 119.

[2] – بوشنافي، مرجع سابق، ص ص 154 – 159.

[3] – سبنسر، مرجع سابق، ص 119.

[4] – الحد: هو المنع، وحده أقام عليه الحد، وجمعه حدود، وعقوبة مقدرة شرعا... **أنظر**: بن محمد اليابس، مرجع سابق، ص 9.

[5] – سورة النور، الآية2.

[6] – سورة النور، الآية 2.

لكن ما يلاحظ أنه قد حدثت أمور مخالفة للشريعة الإسلامية فيما يتعلق بتطبيق هذه الحدود حيث تعرضت للخرق من قبل الحكام في أغلب الأحيان[1]، وهذا ما أورده هايدو في طبوغرافيته حول هذا النوع من العقوبة المسلطة على الزناة بأنهم كانوا يعاقبون جرم الخيانة الزوجية بدفع غرامة مالية إذا كان مسلما ولكن إذا كان مسيحيا فعليه أن يعتنق الإسلام أو يحرق حيا أما المرأة الزانية تدفع غرامة إذا زنت مع المسلم ولكن إذا زنت مع مسيحي فتجلد أمام الملأ وإذا كررت الزنا أكثر من مرتين فترمى في البحر وفي عنقها حجرة ثقيلة.[2]

في حين كانت تنفذ عقوبة الزنا حسب هابنسترايت في قسنطينة برمي النساء عندما تثبت عليهن جريمة الزنا من على الصخرة التي بنيت عليها قسنطينة ويعرف بكاف شكارة نسبة للكيس التي توضع فيه هذه النسوة وقد ورد في الروايات الشعبية أنه كان يوضع في قلبه أفعى نكاية بهن.[3]

وتفرد شلوصر بذكر نوع آخر من العقاب وهو أسلوب التشهير الذي يصور لنا أن المرأة المتزوجة إذا ألقي عليها القبض وهي في طريق الغواية، فإن القناع ينزع عن وجهها ويطاف بها في المدينة عدة مرات وشعرها مرسل ثم يرمي بها من فوق الصخور على ارتفاع 600 قدم.[4]

وقد حدث على عهد الباي محمد الكبير أن ضبطت زوجة أحد رجال مجلسه في حالة زنا مع أحد القادة، فأحضرا إلى الباي الذي أمر بشنق المرأة أمام بيتها وفي الحين أمر بجلد الرجل 400 جلدة مع تغريمه 600 سكة، وذكر تيدنا في موقع آخر عقوبة مسيحي من الأسرى وامرأة قبض عليهما في حالة زنا، حيث حكم عليهما بتعليقهما من أرجلهما في باب السجن.[5]

---

[1] – بحري، مرجع سابق، ص 351.

[2] – Haedo, op cit, p 176.

[3] – هابنسترايت، مصدر سابق، ص 91.

[4] – شلوصر، مصدر سابق، ص 83.

[5] – عميراوي، مرجع سابق، ص ص 71 – 101.

أما فايست فقد تناول جانب آخر من العقوبة لجريمة الزنا التي مارسها البايات وأبنائهم وهي سياسة العزل والإعدام مثل ما حصل مع الباي قارة مصطفى 1818م الذي قرر في حقه الباشا العزل والإعدام.[1]

وما يمكنه ملاحظته أن جناية الزنا يعاقب عليها خلال العهد العثماني بعقوبات ليس لها نص صريح في الشريعة الإسلامية سواء في إثبات التهمة أو في تنفيذ العقوبة غير المعمول بها.[2]

وقد تضاربت أقوال الأئمة حول معاقبة العاصي بالمال وتغيير الحكم الشرعي للجرائم من حد معلوم كالزنا والسرقة والحرابة ونحوها فلا تجوز العقوبة فيه بالمال اتفاقا لما فيه من تبديل للحدود المغيبة من الشرع إلا أن تعذرت إقامتها فيعاقب بالمال ارتكابا لأخف الضررين ودفعا لأثقل المفسدتين.[3]

3- عقوبة الغش:

1- تزوير العملة: إن تزييف العملة والترويج للمزيف منها ظاهرة إجرامية يعاقب عليها في العهد العثماني بالجزائر ويتراوح ذلك بين الأشغال الشاقة والإعدام والحرق وغيرها.[4]

وقد ذكر هابنسترايت تزوير العملة التي اعتبرها من الجرائم الكبرى، فاليهودي أو النصراني الذي ينقص من المعدن تقطع يديه ويشنق ويطاف بجثته على ظهر حمار في أرجاء المدينة، وقد أرغم الجراحون من الأسرى على القيام بالإجراءات المتعلقة بها.[5]

---

[1] – فايست، مصدر سابق، ص 206.

[2] – أمير بوغدادة، **المؤسسات في الجزائر أواخر العهد العثماني – القضاء أنموذجا**، رسالة ماجستير في تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني، جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة – الجزائر، 2007 – 2008، ص 149.

[3] – عبد القادر الجزائري، تحفة...، ج 1، مصدر سابق، ص 211.

[4] – درياس، مرجع سابق، ص 272.

[5] – هابنسترايت، مصدر سابق، ص 40.

2 – الغش في البيوع: من المخالفات التي ذكرت في القرآن بالوعيد مصدقا لقوله تعالى: **" ويل للمطففين الذين إذا اكتالوا على الناس يستوفون وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون".**[1]

كانت هذه الآفة من بين الأمور التي حاربتها السلطة، فأي تاجر يقبض عليه متلبسا بالغش في وزن السلعة أو استعمال مكاييل لا تتماشى مع تلك المقررة تكون عقوبته الموت.[2]

في هذا الجانب أشار ريمون إلى طريقة معاقبة المحتسب للمخلين بالقوانين والتي تنتهي في الأغلب بالضرب بالعصا وفي أحيان أخرى يصدر أحكاما غير عادية، فإن الجزارين الذي يقبض عليهم متلبسين يؤخذ من أردافهم قطعة لحم تعادل في وزنها ما اقتطعوه بالغش في الميزان أثناء البيع لأحد المستهلكين أو عن صانعي الحلوى الذين أجبروهم على الجلوس فوق الصواني الملتهبة.[3]

4 – عقوبة السرقة: كانت السرقة خلال العهد العثماني من القضايا الجنائية الكبرى التي بيد الداي أو الباي بشكل خاص وحكمها قطع اليد استنادا للآية القرآنية : **" السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم".** [4]

غير أن الحكم الذي يوافق ما جاءت به الشريعة الإسلامية قد لا يطبق في كثير من الأحيان ويستبدل بحكم آخر، وكمثال على ذلك ما قام به صالح باي عندما أمر بقتل سارق حاول أن يسرق المؤونة التي أعدت لتغذيته في الحين بواسطة الخازوق وكان هذا النوع من التعذيب غير مستعمل أو قليل الاستعمال في تلك المرحلة في الجزائر.[5]

---

[1] – سورة المطففين، الآية 1 – 2.

[2] – بوشنافي، مرجع سابق، ص 116.

[3] – ريمون، مرجع سابق، ص ص 93 – 94.

[4] – سورة المائدة، الآية 38.

[5] – الخازوق: تؤخذ عصا طويلة ثم تبرى في أحد طرفيها إلى أن تصبح قاطعة بعد ذلك تطلى بخليط من الزيت والصابون وتدخل الجهة الحادة في مقعد الشخص وتدفع بقوة إلى أن تخرج بن الكتفين ثم تغرس في التراب... **انظر:** فايست، مصدر سابق، ص 27.

ويبدو أن الحكام تغاضوا في بعض الأحيان عن إصدار عقوبة قطع اليد، فهذا الداي شعبان أمر بجلد أحد موظفي الديوان التي ثبتت في حقه تهمة السرقة [1]، وأسندت مهمة تنفيذ عقوبة قطع اليد إلى أهل غير الاختصاص والمتمثل في الحفاف الذي يلعب دور الطبيب.[2]

5 – عقوبة شرب الخمر: ثبت تحريم الخمر بالكتاب والسنة والإجماع فمن قوله تعالى: **"يا أيها الذين أمنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون".**[3]

لقد عوقب متعاطي الخمر خلال العهد العثماني وهو ما أكده شولصر الذي تحدث عن منع شرب العرق وبيعه في أيام أحمد باي، ففي حالة ضبط مسلم وهو يشربه يتلقى 500 ضربة بالعصا في حين أعدم اليهودي عن طريق الحرق لبيعه الخمر[4]، وما يمكن استخلاصه أن تنفيذ العقوبة لم تكن تراعى فيها الحالة العائلية للشخص بقدر ما كان يراعى فيها الخطر الذي يشكله صاحبها على النظام والمجتمع مما يعني أنها كانت تشمل الأشخاص دون تمييز[5] ، وحتى الأطفال لم يستثنوا من هذه العقوبات.[6]

وما يلاحظ على هذه العقوبات أنها خضعت لمعيار الطائفة (الانتماء الاجتماعي)، فقد تمتعت فئة الأتراك العثمانيين بميزة السرية والكتمان عند تنفيذ الحكم في حقهم[7]، في حين كان تطبيق العقوبة بالنسبة للأهالي يتم أمام الملأ.[8]

---

[1] – بوغدادة، مرجع سابق، ص 150.

[2] – شلوصر، مصدر سابق، ص 82.

[3] – سورة المائدة، الآية 90.

[4] – شولصر، مصدر سابق، ص ص 81 – 82.

[5] – حماش، مرجع سابق، ص 80.

[6] – شلوصر، مصدر سابق، ص 82.

[7] – خوجة، مصدر سابق، ص 84.

[8] – شالر، مصدر سابق، ص ص 46 – 47.

وحتى يتم الوقوف على دور السلطة كان لا بد من الإطلالة على النظام القضائي لإيالة الجزائر، إذ ظهرت ازدواجية العمل في هذا الجانب من خلال كل من المذهب المالكي الذي مثل مذهب جل السكان المحليين، في حين برز المذهب الحنفي بقوة من خلال استقدامه من طرف العثمانيين باعتباره مذهبهم، وهذه الازدواجية في التعاملات والممارسات القضائية أشار إليها شالر عند حديثه عن طبيعة النظام القضائي المدني الذي يعين فيه قاضي تركي وآخر عربي حسب الفئات.[1]

تبرز هذه الازدواجية جانبا هاما في العلاقات التي تربط المجتمع والذي يظهر في ذلك التعايش المذهبي المجسد في هيئة المجلس العلمي حيث تعتبر من أرقى الوظائف الدينية والسياسية معا حيث يستمع صاحبها إلى شكاوي الناس وتظلماتهم التي عجز القضاء عن حلها فأوكلها إلى المفتي ليجد لها حلا شرعيا، فهي أشبه بمحكمة استئناف.[2]

والجدير بالذكر أن وجود هذين المذهبين فسح المجال أمام السكان في حرية التقاضي لدى أي محكمة ليس فقط المسلمون، بل حتى الذميين مما يظهر مساحة الحرية في الحياة القضائية وعلى تنوع الاجتماعي المتعامل مع هذا المجلس. [3]

أما القضايا المطروحة فهي تشمل بشكل كبير قضايا الوقف في حين تكاد تختفي قضايا الإجرام في الغالب كالقتل وانتهاك الحرمات التي لم تطرح بشكل واسع على هذه الهيئة لأنها كانت من اختصاصات وصلاحيات الداي والباي وبعض العناصر المنتمية للإنكشارية بالرغم من أنها من القضايا التي توجب نظر الفقيه فيها استنادا للشرع.[4]

---

[1] – شالر، مصدر سابق، ص 48.

[2] – لطيفة حمصي، **المجتمع والسلطة القضائية المجلس العلمي بالجامع الأعظم بمدينة الجزائر أنموذجا 1710–1830م**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 2011 – 2012، ص 83.

[3] – نفسه، ص 212.

[4] – نفسه، ص ص 212 – 213. لم يقتصر وجود هيئة المجلس العلمي على مدينة الجزائر وحدها بل ظهرت في بعض المناطق الأخرى من الإيالة كقسنطينة ، والمدية ، شرشال، وعنابة، حيث تستأنف فيها الحكم في القضايا التي صدر فيها حكم جائر علانية ومخالفا لقواعد الشريعة الإسلامية، وكان بإمكان القاضي إصدار حكم الموت في قضايا السرقة لكن التنفيذ لا يتم إلا بموافقة وبإقرار من الباي بالنسبة للبايلك والداي بالنسبة لدار السلطان. **انظر**: بوغفالة، مرجع سابق، ص ص 96 – 97.

خلاصة الفصل :

من خلال دراسة الآثار التي عادت على المجتمع نتيجة تفشي الآفات في أوساطه نلاحظ الأثر السلبي الذي خلفته هذه الآفات والذي تجلى بشكل واضح على مختلف المجالات من الفساد السياسي وتدهور الاقتصاد واختلاط الأنساب إلى فساد المنظومة الدينية والأخلاقية.

نلاحظ ثنائية العمل الإصلاحي الذي زاوج بين مجهودات السلطة الحاكمة والسلطة الدينيةّ، والراجح أن الدور الأكبر يحسب لصالح السلطة السياسية التي استحوذت على الصلاحيات المنوطة بالسلطة الدينية حيث باشرت عملها من خلال مجموعة من الموظفين، في حين اكتفت السلطة الدينية بالسكوت في بعض القضايا كالبغاء.

نلاحظ أن الوظائف القضائية قد أسندت لغير أهل التخصص من دايات و بايات وشيوخ القبائل وبعض الموظفين الإداريين.

الخـــاتمـــة

نستخلص مما تقدم مجموعة من النتائج التي ندرجها كالتالي:

نلاحظ أن هناك تنوع وتعدد في معاني ومدلولات الآفات بما تحمله من مظاهر مختلفة من بغاء، ولواط، وسرقة وخمر وغيرها من الآفات الخاضعة لتأثير المجال الواقعة فيه، وباختصار فقد ورد مصطلح الآفة بشكل عام وشامل.

ويمكن القول أيضا حول مظاهر هذه الآفات بصورها المختلفة أنها مؤشرات عن وجود خلل في المعايير والأطر التنظيمية التي تقوم المجتمع من حيث سلوكيات وممارسات الأفراد في إطارها السوي، ومن خلال هذه المؤشرات نستبين الواقع الاجتماعي والمستوى الأخلاقي للمجتمع الجزائري في مرحلة الدراسة.

نلاحظ أن المجتمع الزياني لم يخل من هذه الصور الدالة عن الانحلال والفساد، ما يعني أنها لم تكن آفة مجتمع بعينه أو آفة انتشرت في حيز جغرافي محدد وإنما هي آفات عرفتها مختلف المجتمعات آنذاك.

أن الآفات ارتبطت في انتشارها بمجموعة من العوامل التي طبعت حياة المجتمع من فساد سياسي وانكماش اقتصادي وضعف في الوازع الديني، والتنوع الاثني الذي رسم ملامح التعايش في ظل معتقدات ولغات وبيئات مختلفة قد تخرج عن نطاق الشريعة الإسلامية، وهذا يجعل الجزائر عبارة عن كسموبولية تعايشت فيها عدة جماعات، كل هذه العوامل أثرت دون ما شك في ظهور وتفشي مظاهر الفساد والانحلال في المجتمع.

من بين هذه الأسباب نرجح خطورة الوضع الاجتماعي والديني، فبالنسبة للوضع الاجتماعي لكون هذا الأخير من الميادين التي تتفاعل وتؤثر فيه مختلف هذه العوامل والتي يبرز تأثيرها في التركيبة الاجتماعية التي تحمل العديد من التناقضات في العادات والتقاليد والانتماء والمستوى المعيشي المتباين بين فئات المجتمع الواحد، ليكون عامل الحاجة والفقر والتهميش من أهم العوامل الدافعة نحو الانحلال والتي تمس الشرائح السفلى من المجتمع بشكل كبير، وكذا تأثير الجانب الديني كمعيار مؤطر ومقنن لتصرفات الفرد وعاكس للفكر والذهنية

السائدة آنذاك، وهذه الجوانب حتما أدت بنسبة كبيرة لاختلال في التوازن الاجتماعي وأضرت بنسيجه وبالقيم الأخلاقية.

نلاحظ أن هناك تعدد في أشكال ومظاهر الآفات التي أصابت المجتمع، تتعلق أحيانا بالمعاملات من غش وتطفيف، وبقضايا التعدي على النفس و المال والممارسات الجنسية، وكلها جاءت كنتيجة لتفاعل المجتمع مع محيطه والمؤثرات الموجودة فيه وترجم ذلك إما في سلوكيات سوية أو شاذة.

مست هذه الآفات مختلف شرائح المجتمع، غير أن نسبة انتشارها تختلف من فئة لأخرى ومن مكان لآخر ومن فترة لأخرى وفقا لمتطلبات كل مرحلة ولقوة أو ضعف السلطة الحاكمة والسلطة الدينية والتحولات التي شهدها المجتمع في شتى المجالات.

ارتبطت الآفات بالنمط والسلوك المعيشي للمجتمع، فالخمور ومجالس اللهو وما تستحضره من موسيقى وغناء ماجن ونساء هي من مظاهر ومفرزات الحياة المدنية (الحضرية) لتنتشر بصورة كبيرة حسب ما لاحظناه بين الحكام وولاتهم والجيش الإنكشاري وبين أصحاب المال والثروة، في حين قلت هذه المظاهر وتفشت آفات أخرى كالسرقة واللصوصية والبغاء بنسبة كبيرة بين الفئات غير الفاعلة والتي تأتي في أسفل الهرم الاجتماعي الباحثة عن المال وما يسد الرمق، ولكن من الصعوبة تعميم ذلك على كل فئات المجتمع بمختلف انتماءاتها الاجتماعية.

ارتبطت هذه الآفات بأماكن محددة لاسيما على مستوى الحواضر الكبرى ومن أمثلة هذه الأماكن التي خصصت لهذا الغرض بيوت الدعارةأوما يعرف بالخسيسة، الثكنات، الخمارات، وأحيانا الفنادق.

ولوحظ أيضا أن بعض هذه الآفات قد طالت بعض الفئات المحسوبة على السلطة الدينية كبعض من ادعوا الولاية وفي أماكن مقدسة كالمزارات والأضرحة.

إن الآفات التي تندرج ضمن الأزمات الاجتماعية والأخلاقية والتي مست المجتمع بمختلف أطيافه وشرائحه، قد أفرزت مجموعة من الانعكاسات السلبية تجلت مظاهرها في شتى

الجوانب، وانقسمت هذه الآثار إلى أثار ظهرت على المدى القريب في الجانب الاجتماعي والديني وآثار لم تظهر إلا بعد فترات زمنية وخصت بشكل خاص الجانب السياسي والتي كانت من بين معالم زوال السلطة.

نلاحظ أن هناك ازدواجية في العملية الإصلاحية التي تبنتها كل من السلطة الزمنية والدينية الممثلة في الفقهاء والمتصوفة، حيث اتخذت السلطة الحاكمة موقفين متناقضين حول هذه الآفات التي انتشرت في أوساط المجتمع، موقف تبنت فيه سياسة المحاربة والردع والإصلاح، وموقف قائم على التسامح والترخيص لبعض هذه الآفات وحمايتها، ومن بين أوجه ذلك البغاء المقنن واللواط وكذا السماح بفتح المخمرات في إطار خدمة مصلحة فئة معينة من المجتمع وليس العامة.

يبرز الموقف الأول في الدور الكبير الذي أدته السلطة في كبح جماح هذه المفاسد من خلال الاستعانة بعدد كبير من الموظفين الإداريين على المستويين الاجتماعي والاقتصادي ضمن الآليات التي اعتمدتها في هذا الجانب، وشملت أعلى منصب في الإيالة وهو منصب الداي إلى الباي والمحتسب، المزوار، الشرطة، شيخ البلد وشيوخ القبائل والمرابطين. وهذا يحيلنا للقول بوجود تفاعل بين مختلف الفئات الممثلة في السلطة الحاكمة وموظفيها كأجهزة أمنية تحافظ على الأمن وتراقب الأخلاق العامة للمجتمع، فلم تكن هذه مسؤولية جهة معينة أو شخص بحد ذاته وإنما هي مسؤولية الجميع، فكل واحد يؤدي مهامه حسب موقعه في الجهاز الإداري سواء على المستوى المركزي أو المحلي، وأيضا نلاحظ أن بعض الوظائف تولتها عناصر حضرية محلية والتي تندرج ضمن إشراكها في تسيير المؤسسات الحضرية وضمن ما تمليه مصلحة السلطة الحاكمة في الإيالة.

الغياب الشبه الكلي للفقهاء وضعف دورهم كمؤسسة دينية تنظم حياة المجتمع، حيث جنح بعضهم نحو مدارات السلطة والسكوت عن بعض التجاوزات المنبوذة والمشينة في مقدمتها آفة البغاء المنافية للشرع الإسلامي، حيث أخذت صفة الرسمية وأصبحت من الوظائف التي تعود

بمورد مالي لصالح خزينة الدولة، مع ذلك وجدت بعض الحالات الاستثنائية التي انتفضت في وجه السلطة وتبنت سياسة الإصلاح بالتغيير باللسان وبالنصح والتأليف ومن هؤلاء الذين انتصبوا لتوعية المجتمع الفكون بمؤلفيه "**منشور الهداية**" و"**محدد السنان**" والراشدي والناصري حيث سعوا من خلالها لنفض الغبار وتصحيح المنظومة الاجتماعية والأخلاقية وبعث عملية الاجتهاد في بعض الأمور المستجدة كمسألة الدخان بالاستعانة بما قدم من فتاوي في المشرق والمغرب، وكذا ما قام به ابن حمادوش الذي درس الطب وحاول التخلص من الطرق التقليدية في التطبيب التي تعتمد على الخرافات التي نبذها، وعلى السحر والجن وعلى زيارة الأضرحة والتبرك بالأولياء وتقديسهم كأشخاص، وهنا تكمن خطورة الوضع الذي يعكس مدى تدهور الحياة الثقافية والدينية في هذه المرحلة.

صعوبة العملية الإصلاحية نظرا لارتباطها ولكونها في يد فئات كانت تتورط في تعاطي وفشو الآفات منهم بعض المتصوفة وتحول أماكن مقدسة كالأضرحة والمزارات لمرتع تمارس فيه هذه المظاهر المنحلة التي تبقى حالات قليلة جدا، وبالتالي فالمؤسسات الكبرى التي عول عليها لتقويم سلوكيات المجتمع وكان بإمكانها رسم النهج الصحيح وقيادة الإصلاح والإرشاد حادت عن مهامها الأصلية، فالسلطة زاوجت في عملها بين آلية المحاربة وبين التساهل، أما الفقهاء تقاعسوا عن أداء دورهم وفضلوا السكوت إلا قلة منهم، وأخطر هذه السلطات التي تحتل المرتبة الثالثة هي الطرق الصوفية والمرابطين الذين مالوا في المرحلة الأولى لدعم السلطة وفي أواخر العهد ثاروا ضد فسادها لكن ضمن ما يخدم مصلحة هذه الفئة، وقد كانت هذه السلطة قادرة على تحقيق تغيير فعلي لما كانت تحظى به من مكانة في أوساط المجتمع وما تتلقاه من احترام وتقديس خصوصا أنها كانت تتشبه بالسكان في بساطة معاشهم وأكلهم وملبسهم وزهدهم عن ملذات الدنيا ونبذهم للحياة المترفة.

وبالتالي هناك وجود لنوع من التعايش في شقه السلبي من طرف الفقهاء وشيوخ الزوايا والطرق الصوفية مع مختلف الآفات الاجتماعية المخالفة لشرع، وهو ما أدى لاستمرارية الفساد الاجتماعي بأشكاله المتنوعة من معاقرة الخمور وممارسة البغي.

إن من ميزات القضاء في الجزائر في الفترة العثمانية منح هذه الوظيفة لغير أهلها، حيث أوكلت للداي والباي وشيوخ القبائل،والمرابطين وبعض الموظفين الإداريين على المستويين المركزي والمحلي، وبذلك تم تقييد صلاحيات عمل هذه الهيئة وجعلها تقتصر على العموم في معالجة قضايا الأحوال الشخصية، على الرغم من أهميتها باعتبارها سلطة ثانية في المجتمع.

اتصف النظام العقابي بالسرعة والآنية في التنفيذ وبالصرامة والشدة في نوع العقوبات المسلطة، لكن ما يعاب على هذا الجانب أخذه بمعيار الانتماء الاجتماعي ونوع الجريمة مع تغييب الأحكام القضائية في بعض الحالات، في ظل طغيان آليات السلطة في عملية المحاربة (الإصلاح) من خلال موظفيها الإداريين والنظام العقابي الذي كان بعيدا عن النص الشرعي.

إن وجود مثل هذه الآفات بالمجتمع تدل على غياب الوعي في الأوساط الشعبية آنذاك، وهو يؤكد أيضا على أن الذهنية الجزائرية اتسمت في عمومها بالجمود الفكري والركود الحضاري ويتجلى ذلك في عدة صور كقابلية المجتمع لبعضها دون القيام برد فعل يرفضها ويستهجنها وفي هجرة العلماء.

ظاهرةالانحراف لم تكن خاصة بالجزائر أو بمنطقة دون غيرها ولم تكن آفة فرد بعينه وإنما آفة مجتمع (أو مجتمعات)، بل كانت ظاهرة عامة تخص كل الولايات العثمانية لكن بدرجات متفاوتة على حسب البيئة والظروف التي يعيشها كل مجتمع.

في الأخير يمكن القول، أنه رغم النتائج المتوصل إليها إلا أن الموضوع يحتاج إلى بعض التصويبات والإثراء العلمي، الذي يغطي بعض النقائص التي يمكن أن تلاحظ على هذا العمل. ونتمنى أن تسلط هذه الدراسات الضوء على الموضوع من خلال تناول كل آفة على حدى كموضوع مستقل للتعرف أكثر على حيثياتها مثل آفة البغاء المقنن الذي يبقى ناقصا من حيث

طريقة تعامل ومعالجة السلطة لهاته الأخيرة، وذلك بناء على مصادر مكتشفة لم نستطع الحصول عليها في مقدمتها النوازل، وأيضا مسح شامل لمختلف الوثائق الأرشيفية كسجلات بيت المال والمحاكم الشرعية.

وعلى الرغم من أن موضوعنا يعالج المجتمع إلا أننا وجدنا صعوبة في الإلمام بكامل الموضوع ومعالجة جميع فئاته خاصة العامة من المجتمع، لذا نتمنى أن تحظى الفئات السفلى من المجتمع التي طالها التعتيم والتهميش في ظل إحجام وسكوت المصادر عن الإجابة عن واقع الآفات لدى هذه الشريحة بقسط وافر من الدراسة، مع التطلع لفتح آفاق جديدة تتناول بالمقاربة موضوع الآفات الاجتماعية في الفترة العثمانية بالجزائر والفترة الاستعمارية من خلال إبراز مصير هذه الآفات وما آلت إليه في خضم إدارة استعمارية سعت لطمس هوية المجتمع وتدفعه نحو الانحلال والفساد، مستهدفة بذلك ضرب الدين واللغة مما أدى لاستمرار الآفات واستفحال بعضها منها زيارة الأولياء والأضرحة، وهذا ما يبرز في المخيال الشعبي الذي يروي الكثير من هذه المظاهر.

قائمة

الملاحق

الملحق الأول : المقهى المغاربي[1]

CAFE MAURE RUE DU SOUDAN

[1] – **أ. ليسور وولد، مصدر سابق، ص 23.**

الملحق الثاني: حفلة مغربية[1]

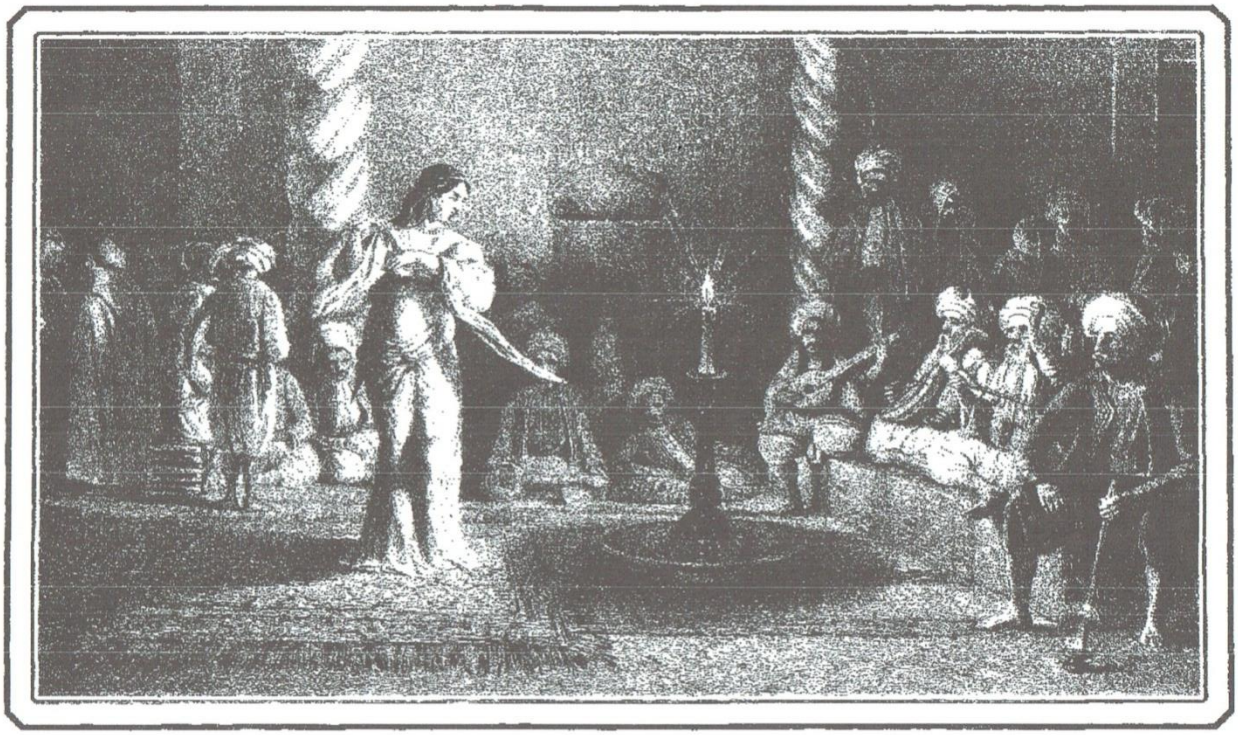

FÊTE MAURESQUE

[1] – **أ. ليسور وولد، مصدر سابق، ص 67.**

الملحق الثالث: شعر السحر[1]

Salam likoum ay idmim
Medden semman-ak idmim
Nek semma -ak qayed lehkim
Argaz-iw at-terred d abhim
Ad ef-s t abbi alim

السلام عليك يا نبت الزعرور
أطلق عليك الناس اسم الزعرور
وأنا اسميك القايد الحـ . اكم
اجعل زوجي من البهائم
لأحمل عليه التبن بالـ . دوام

[1] – **كيسة بولجنت، مرجع سابق، ص 187.**

الملحق الرابع: تركة نفوسة التي ماتت مقتولة عام 1793 م.[1]

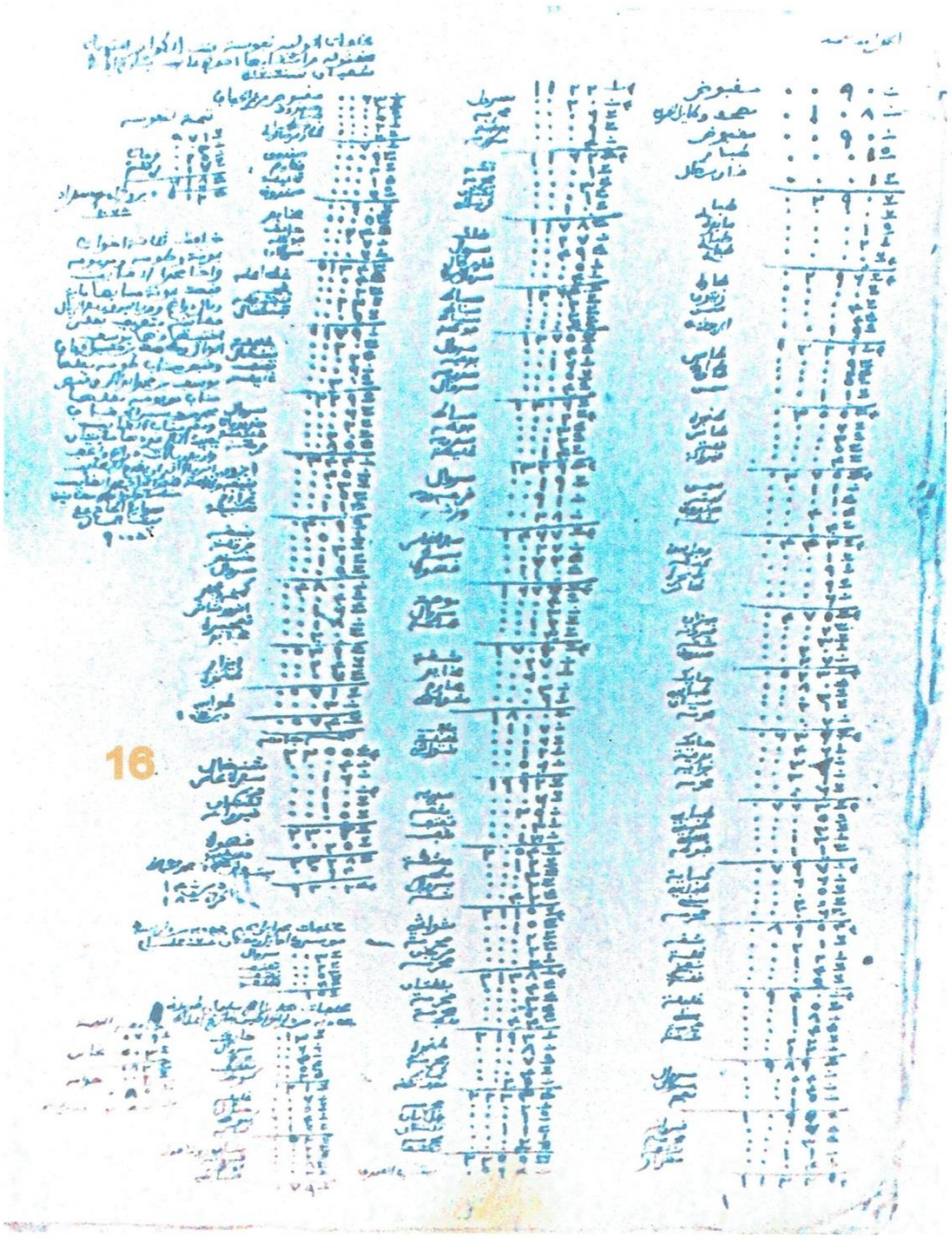

[1] – **وثائق بيت المال والبايلك، سجل رقم 19، نقلا عن ياسين بودريعة، مرجع سابق، ص 359.**

قائمة

المصادر والمراجع

أولا: القرآن الكريم.

ثانيا : المصادر و المراجع باللغة العربية :

1 – المصادر العربية و المعربة:

1– أ. ليسور وولد، رحلة طريفة في إيالة الجزائر، تح. تق. تع: محمد جيجلي، دار الأمة، الجزائر، 2002.

2– الاشبيلي ابن العوام أبو زكريا، الفلاحة الأندلسية، تح : أنور أبو سويلم وآخرون، ج3،منشورات مجمع اللغة العربية الأردني، الأردن، 2012.

3 – بفايفر سيمون، مذكرات جزائرية عشية الاحتلال، تر. تق. تع : أبو العيد دودو، دار هومة، الجزائر، 2009.

4 – بتس جوزيف، رحلة جوزيف بتس (الحاج يوسف) إلى مصر ومكة المكرمة والمدينة المنورة، تر. در: عبد الرحمن عبد الله الشيخ، الهيئة المصرية العامة، د. م. ن، 1995.

5 – جيمس كاتكارت برنارد، مذكرات أسير الداي كاتكارت قنصل أمريكا في المغرب، تع. عل. قد: إسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.

6 – ابن خلدون عبد الرحمن، المقدمة، ضب: خليل شحادة، مر: سهيل زكار، ج 1، دار الفكر، لبنان، 2001.

7 – خوجة حمدان بن عثمان، المرآة، تق. تع. تح: محمد العربي الزبيري، anep، الجزائر، 2005.

8 – أبوراس محمد الناصر، فتح الإله ومنته في التحدث بفضل ربي ونعمته ، حق. ضب، عل: محمد بن عبد الكريم، المؤسسة الوطنية للكتاب، د. م. ن، د. ت.

9 – الزياني أبو القاسم، الترجمانة الكبرى، حق. عل: عبد الكريم الفيلالي، دار المعرفة، الرباط، المغرب، 1991.

10 – الزياني محمد بن يوسف، دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران، تق. تح: المهدي بوعبدلي، اع: عبد الرحمن دويب، دار عالم المعرفة، الجزائر، 2013.

11 – الزهار أحمد الشريف، مذكرات نقيب أشراف الجزائر 1754 – 1830م، تق. تح: أحمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974.

12 – بن سحنون الراشدي أحمد بن محمد بن علي، الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني، تح. تع : المهدي بوعبدلي، دار عالم المعرفة، الجزائر، 2013.

13 – شالر وليام، مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر (1816– 1824م)، تر. تع: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

14– شلوصر فندلين، قسنطينة أيام أحمد باي (1832– 1837م)، تر. تح: أبو العيد دودو، وزارة الثقافة، الجزائر، 2007.

15 – شونبيرغ. أ. ف، الطب الشعبي الجزائري في بداية الاحتلال، تر.تق: أبو العيد دودو، وزارة الثقافة، الجزائر، 2004.

16 – الشويهد عبد الله بن محمد، قانون أسواق مدينة الجزائر، تح. تق. تع: ناصر الدين سعيدوني، البصائر الجديدة، الجزائر، 2012.

17– العطار الحاج أحمد بن المبارك، تاريخ قسنطينة، تح. تق. تع: عبد الله حمادي، دار الفائز، قسنطينة– الجزائر، 2011.

18 – العنتري محمد الصالح، فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها أو تاريخ قسنطينة، مر. تق. تع: يحي بوعزيز، دار هومة، الجزائر، 2005.

19 – .....، مجاعات قسنطينة، تح. تق: رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974.

20 – العياشي عبد الله بن محمد، الرحلة العياشية (1661–1663م)، حق. قد: سعيد الفاضلي سليمان القوشي، ج1، ج2، دار السويدي، الإمارات العربية المتحدة، 2006.

21 – فايست أوجين، تاريخ بايات قسنطينة في العهد التركي (1792–1873م)، تق: الشيخ عبد الرحمن الشيبان، تر: صالح نور، دار طليطلة، الجزائر، 2013.

22 – الفكون عبد الكريم، منشور الهداية في كشف حال من ادعى العلم والولاية، تق. تع. تح: أبو القاسم سعد الله، دار الغرب الإسلامي، د. م. ن، 1987.

23 – مجهول، تاريخ بايات قسنطينة، المرحلة الأخيرة، تح: حساني مختار، منشورات دحلب، الجزائر، د. ت.

24 – محمد بن أحمد بن أبي راس الناصر، عجائب الأسفار ولطائف الأخبار، تق. تح: محمد غالم، ج1، منشورات cr asc، د. م. ن، د. ت.

25 – محمد بن عبد القادر الجزائري، تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر و أخبار الجزائر، ج1، المطبعة التجارية، مصر، 1903.

26 – المزاري بن عودة الأغا، طلوع سعد السعود، تح. در: يحي بوعزيز، ج1، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 2000.

27 – مسلم بن عبد القادر، أنيس الغريب والمسافر، تح: رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، د. م. ن، 1974.

28 – ابن المفتي حسين بن رجب، تقييدات ابن المفتي في تاريخ باشاوات الجزائر وعلمائها، جم : فارس كعوان، بيت الحكمة، الجزائر، 2009.

29 – بن ميمون محمد الجزائري، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في الجزائر المحمية، تق. تح، محمد بن عبد الكريم، ط2، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1981.

30 – هابنسترايت. ج. أو، رحلة العالم الألماني ج. أو. هابنسترايت في الجزائر وتونس وطرابلس 1732م –1145هـ، تر. تق. تع: ناصر الدين سعيدوني، دار الغرب الإسلامي، تونس، 2008.

31 – الورثيلاني الحسين بن محمد، الرحلة الورتيلانية، نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار، تح: محمد بن أبي شنب، مكتبة الثقافة الدينية، د. م. ن، د. ت.

2 – المراجع العربية و المعربة:

32 – الأقرش دلندة وآخرون، المغرب العربي من خلال المصادر، مركز النشر الجامعي، تونس، 2003.

33 – التر عزيز سامح، الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، تر: محمود علي عامر، دار النهضة العربية، لبنان، 1989.

34 – إيفانوف نيقولا، الفتح العثماني للأقطار العربية 1516– 1574 م، تق: يوسف عطا الله، را. قد: مسعود ضاهر، دار الفرابي، لبنان، 1988.

35 – بحري أحمد، الجزائر في عهد الدايات– دراسة للحياة الاجتماعية إبان الحقبة العثمانية، ج2،ج3، دار الكفاية، الجزائر، 2013.

36 – بكاي عبد الملك، الحياة الريفية في المغرب الأقصى من القرن 13– 16م، النشر الجامعي الجديد، الجزائر، 2018.

37 – بلحميسي مولاي، الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثماني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.

38 – بن محمد اليابس صالح، أحكام ووسائل تنفيذ عقوبة القتل في الفقه الإسلامي، د. د. ن، د. م. ن، د. ت.

39 – بوشنافي محمد، القضاء والقضاة في الجزائر خلال العهد العثماني، ج1،ج 2، كوكب العلوم، الجزائر، 2017.

40 – بوعقادة عبد القادر، طبقات مجتمع المغرب الأوسط – قراءة في الموروث والذهنية، النشر الجامعي الجديد، الجزائر، 2018.

41 – حساني مختار، تاريخ الدولة الزيانية – الأحوال الاجتماعية، ج3، دار الحضارة، الجزائر، 2007.

42 – الحفناوي محمد أبي القاسم، تعريف الخلف برجال السلف، بيرو فونتانة الشرقية، الجزائر، 1906.

43 – حلاق حسان، التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في بيروت والولايات العثمانية في القرن 19م، ج1، الدار الجامعية، د. م. ن، 1987.

44 – حليمي عبد القادر، مدينة الجزائر ونشأتها وتطورها قبل 1830م، المكتبة الجزائرية للدراسات التاريخية، الجزائر، 2008.

45 – درياس يمينة، السكة الجزائرية خلال العهد العثماني، د. د. ن، د. م. ن، د. ت.

46 – ريمون أندري، المدن العربية الكبرى في العهد الحديث، تر: لطيفة فراج، دار الفكر للدراسات والتوزيع، القاهرة، مصر، 1986.

47 – الزبيري محمد العربي، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، د. ت.

48 – سبنسر وليم، الجزائر في عهد رياس البحر، تع. تق: عبد القادر زبادية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

49 – سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 1، ج2، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1998.

50 – .... ، شيخ الإسلام عبد الكريم الفكون، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1986.

51 – السليماني أحمد، النظام السياسي في العهد العثماني، مطبعة دحلب، الجزائر، د. ت.

52 – سعيدوني ناصر الدين، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني (1792– 1830)، ط3، دار البصائر، الجزائر، 2012.

53 – .....، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار البصائر، الجزائر، 2014.

54 – ..... ، ورقات جزائرية – دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط2، دار البصائر، الجزائر، 2008.

55 – صحراوي عبد القادر، الأولياء والتصوف في الجزائر خلال العهد العثماني 1520–1870م، دار هومة، الجزائر، د. ت.

56 – عميراوي أحميدة، الجزائر في أدبيات الرحلة والأسر خلال العهد العثماني– مذكرات تيدنا أنموذجا، دار المهدي، الجزائر، 2003.

57 – غطاس عائشة، "ظهور الدولة الجزائرية الحديثة"، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، إشراف عائشة غطاس، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، الجزائر، 2007.

58 – فالنسي لوسات، المغرب العربي قبل سقوط مدينة الجزائر 1790– 1830م، تر: إلياس مرقص، دار الحقيقة، لبنان، 1980.

59 – كورين شوفالييه، الثلاثون سنة الأولى لقيام دولة مدينة الجزائر (1510–1541م)، تر: جمانة جمال، ديوان المطبوعات الجامعية، د. م. ن، 2007.

60 – نور الدين عبد القادر، صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العصر التركي، دار الحضارةّ، الجزائر، 2006.

61 – نويهض عادل، معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحديث، ط2، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة، لبنان، 1980.

62 – هلايلي حنيفي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار الهدى، الجزائر، 2008.

63 – وولف جون. ب، الجزائر و أوروبا 1500– 1830م، تر: أبو القاسم سعد الله، عالم المعرفة، الجزائر، 2009.

3 – المـــقـــالات:

64 – أوجرتني محمد، "قضايا الغلو والتكفير في المجتمع الجزائري خلال العهد العثماني ومواقف العلماء منها"، **مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية**، جامعة الأمير عبد القادر، العدد 14.

65 – بكاي رشيد، " تأثير الطرق الصوفية على المجتمع الجزائري خلال العهد العثماني"، **مجلة الباحث**، العدد 8، ديسمبر 2011.

66 – بن عتو بلبراوات،" الإدارة المدينة بالجزائر العاصمة في أواخر العهد العثماني"، **مجلة عصور الجديدة**، جامعة الجيلالي اليابس، العدد 1، 2011.

67 – بن قومار جلول،" هاجس الأمن عند ركب الحجاج المغاربة من خلال الرحلات الحجية (17 – 18م) "، **مجلة الحوار المتوسطي**، مج 12، ديسمبر 2017.

68 – بودريعة ياسين،" المعتقدات في كرامات الأولياء بمدينة الجزائر في العهد العثماني"، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 40، ديسمبر 2013.

69 – بوشنافي محمد،" ظاهرة الصراع السياسي والاغتيالات بالجزائر أثناء العهد العثماني 1520– 1830م من خلال المصادر الأجنبية"، **مجلة الحوار المتوسطي**، العدد1.

70 – ..... ، "علماء المذهب الحنفي في الجزائر خلال العهد العثماني (10– 13 هـ / 16–19م)"، **مجلة عصور الجديدة**، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 16–17، أفريل 2014 – 2015.

71 – ..... ، "صناعة الخبز في الجزائر خلال العهد العثماني (1520 – 1830 م)"، **مجلة مواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ**، العدد 10، ديسمبر 2015.

72 – ..... ،" شيخ البلد ودوره في الإدارة المدنية من خلال مخطوط قانون الأسواق"، **مجلة الحوار المتوسطي**، العدد 5.

73 – بوهند خالد. بن عيسى فاطمة،" المسألة الجزائرية في المؤتمرات الدولية من خلال وثائق مركز المحفوظات الوطنية للدراسات التاريخية بالجزائر 1815–1818م"، **المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية**، مخبر الجزائر تاريخ ومجتمع، العدد 1، جوان 2018.

74 – جعيني زينب،" ثورة ابن الأحرش في بايلك الشرق 1800–1807م"، **مجلة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية**، جامعة غرداية، العدد 18، أوت 2015.

75 – حمادي عبد الله،" جزائر القرن السادس عشر من خلال وثائق بعض الأسرى الإسبان"، **مجلة جامعة قسنطينة**، العدد 1 ، 1994.

76 – خلفات مفتاح،" قراءة في مخطوط هذه كيفية سيرة الزواوة"، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة قسنطينة، العدد 42، ديسمبر 2014.

77 – دحماني توفيق،" إيالة الجزائر العثمانية بين موارد البحر والضرائب"، **مجلة الآداب**، جامعة الجزائر، ملحق 122، سبتمبر 2017.

78 – درقاوي منصور،"الموروث اللامادي بالجزائر العثمانية على ضوء المصادر الأوروبية – العادات والتقاليد أنموذجا"، **مجلة عصور**، العدد 34–35، أفريل– جوان 2017.

79 – دوبالي خديجة،" العلاقات الاجتماعية بين الرعية والسلطة في بايلك التيطري أواخر العهد العثماني من خلال الوثائق"، **مجلة الحوار المتوسطي**، جامعة تيارت، العدد 43.

80 – سلطاني أحمد،" الحوانيت والمرافق العامة في مدينة الجزائر العثمانية"، **مجلة الحوار المتوسطي**، جامعة المدية، العدد 7.

81 – سعودي أحمد،" الإدارة العثمانية في الجزائر والقوى الروحية بين التوائم والتصادم"، **مجلة تطوير العلوم الاجتماعية**، جامعة الجلفة، مج 11، العدد 1، جوان 2018.

82 – سعيدوني ناصر الدين،" الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولايات المغرب العثمانية القرن 16– 17م"، **مجلة حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية**، جامعة الكويت، العدد 31، 2010.

83 – سعيدي خير الدين،" النظام والأمن في الجزائر أثناء العهد العثماني من خلال المصادر الأجنبية"، **مجلة جامعة سيدي بلعباس**، العدد 2.

84 – شاطو محمد،" السلطة العثمانية في الجزائر وعلاقتها بالطرق الصوفية 1792– 1830م"، **مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ**، العدد 3، ديسمبر 2018.

85 – شوادر مبارك،" لمحة عن الأوضاع السياسية للجزائر أواخر العهد العثماني"، **مجلة العلوم الإسلامية والحضارة**، مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة، العدد 4، ديسمبر 2016.

86 – طواهرة فؤاد، " المجتمع والاقتصاد في تلمسان خلال العهد الزياني (القرن 7– 9 هـ / ق 13– 15 م)، **مجلة الدراسات التاريخية**، جامعة 8 ماي قالمة، العدد 16، جويلية 2014.

87 – طوبال فاطمة الزهراء، "ظاهرة التدخين في الكتابة التاريخية في العهد العثماني مخطوط محدد السنان لابن الفكون أنموذجا"، **مجلة الراصد العلمي**، العدد 5، ماي 2018.

88 – عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم،" النظم الإدارية العثمانية في البلدان العربية"، **مجلة الدارة**، د. هـ. ص، العدد 1، السنة التاسعة –شوال 1403 هـ.

89 – عبد العزيز الحاج علاوي نسيبة،" مشكلة القهوة والتدخين في الدولة العثمانية (1525–1654)"، **مجلة جامعة تكريت للعلوم**، كلية الآداب وقسم التاريخ، مج 18، العدد 11، ديسمبر 2011.

90 – لبصير سعاد، "الرحلة الحجازية في العهد العثماني 1519–1830م – الآفات الاجتماعية أنموذجا"، **مجلة التراث**، العدد 1، 2018.

91 – لعرج عبد العزيز،" السكة الجزائرية في مرحلة الانتقال والعهد العثماني"، **مجلة البحوث التاريخية**، دار المنظومة، مج 33، العدد 2، 2018.

92 – المازري بديرة،" حياة اللهو وخدمات الخمارات والمقاهي والفنادق في الجزائر أواخر القرن 18م"، **مجلة الحياة الاجتماعية في الولايات العربية أثناء العهد العثماني**، مركز الدراسات والبحوث العثمانية والمورسكية للتوثيق والمعلومات، العدد 27، مارس 1988.

93 – محبك أحمد زياد،" صور من أساليب العلاج الخرافي في الطب الشعبي"، **مجلة التراث الشعبي**، وزارة الثقافة والإعلام، مج 12، 2016.

94 – هلايلي حنيفي،" الثورات الشعبية في الجزائر أواخر العهد العثماني كرد فعل على سياسة التهميش"، **مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية**، العدد 20، أفريل 2006.

95 –..... ،" الحياة الاجتماعية للجيش الانكشاري في الجزائر خلال العهد العثماني"، **مجلة الحوار الفكري**، مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية، العدد 6، سبتمبر 2004.

96 –..... ،" الشرطة والقضاء في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني بين ثنائية المصادر المحلية والمصادر الغربية"، **المجلة التاريخية المغاربية**، العدد 134، مارس 2019.

4 – الرسائل و الأطروحات الجامعية :

97 – الإمام رشاد، سياسة حمودة باشا في تونس 1782–1814م، رسالة دكتوراه في الفلسفة، الجامعة الأمريكية، بيروت، د. ت.

98 – بركات إسماعيل، الدرر المكنونة في نوازل مازونة،ج1، رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2009 – 2010.

99 – بعارسية صباح، مواقف الحكام والعلماء من المتصوفة في الجزائر العهد العثماني، أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر 2، 2014 – 2015.

100 – بلبشير عمر، جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية والفكرية في المغربين الأوسط والأقصى (12–15م) من خلال كتاب المعيار، أطروحة دكتوراه في التاريخ الإسلامي، جامعة وهران– الجزائر، 2009 – 2010.

101 – بلعمري فاتح، الحياة الحضرية في مدينة الجزائر في العهد العثماني من خلال مصادر الرحلة، أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإنسانية، قسنطينة– الجزائر، 2016 – 2017.

102 – بلغيث عبد القادر، الحياة السياسية والاجتماعية بوهران خلال العهد العثماني، رسالة ماجستير في تاريخ وحضارة إسلامية، جامعة وهران – الجزائر، 2013– 2014.

103 – بن خيرة رقية، الآفات الاجتماعية في الأندلس (5–6هـ / 11–12م) دراسة في ظاهرة الانحراف، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، جامعة مصطفى اسطنبولي، معسكر– الجزائر، 2016 – 2017.

104 – بن عتو بلبراوات، المدينة والريف بالجزائر في أواخر العهد العثماني، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران–الجزائر، 2007 – 2008.

105 – بن سليمان عبد النور، امتلاك الأراضي الرعوية في العرف الجزائري–منطقة ترار أنموذجا، أطروحة دكتوراه في الانثروبولوجيا، جامعة بلقايد تلمسان– الجزائر، 2011 – 2012.

106 – بوحجرة عثمان، الطب والمجتمع في الجزائر خلال العهد العثماني 1519–1830 م مقاربة اجتماعية، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة وهران 1 أحمد بن بلة – الجزائر، 2014 – 2015.

107 – بوخلوة حسين، عبد الكريم الفكون القسنطيني وآثاره (1580–1663م)، رسالة ماجستير في التاريخ والحضارة الإسلامية، جامعة السانية وهران– الجزائر، 2008 – 2009.

108 – بودريعة ياسين، الثروة والفقر بمدينة الجزائر أواخر العهد العثماني (1786–1800م) – دراسة اقتصادية ومقاربة اجتماعية من خلال دفاتر التركات، أطروحة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر2، 2016 – 2017.

109 – ..... ، أوقاف الأضرحة والزوايا بمدينة الجزائر وضواحيها خلال العهد العثماني من خلال سجلات المحاكم الشرعية وسجلات بيت المال والبايلك، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2006 – 2007.

110 – بوغدادة أمير، المؤسسات في الجزائر أواخر العهد العثماني القضاء أنموذجا، رسالة ماجستير في تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني، جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة – الجزائر، 2007 – 2008.

111 – بوغفالة ودان، أوقاف مليانة والمدية في العهد العثماني– دراسة في النشاط الاقتصادي والبنية الاجتماعية والحياة الثقافية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006 – 2007.

112 – بولجنت كيسة، العادات والتقاليد في بلاد الزواوة بين القرنين 17 – 18 م، رسالة ماجستير في التاريخ، جامعة الجزائر 2، 2008–2009.

113 – حماش خليفة، الأسرة في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني، أطروحة دكتوراه الدولة في التاريخ الحديث، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2006.

114 – حمصي لطيفة، المجتمع والسلطة القضائية المجلس العلمي بالجامع الأعظم بمدينة الجزائر أنموذجا 1740– 1830م، رسالة ماجستير في التاريخ، جامعة الجزائر، 2011– 2012.

115 – خيراني ليلى، المرأة في مجتمع مدينة الجزائر خلال العهد العثماني1830م– دراسة مستقاة من مصادر أرشيفية، أطروحة دكتوراه العلوم في التاريخ، جامعة الجزائر2، 2012–2013.

116 – الدراجي بلخوص، جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية في بايلك قسنطينة من خلال نوازل ابن الفكون خلال القرن (16 – 17م / 10 – 11هـ)، رسالة ماجستير تاريخ، جامعة الجزائر، 2012.

117 – دحماني توفيق، الضرائب في الجزائر (1792 – 1865م) دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة يوسف بن خدة – الجزائر، 2007 – 2008.

118 – سلاوي خديجة، الحياة الاجتماعية في الدولة الزيانية (633–962هـ/ 1235–1555م)، مذكرة ماستر في تاريخ المغرب الأوسط والوسيط، جامعة ابن خلدون تيارت – الجزائر، 2013 – 2014.

119 – سعيداني محفوظ، الواقع الاقتصادي للمجتمعات المغاربية في العهد العثماني من مطلع القرن18م – 1830م، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر 2، 2011– 2012.

120 – شاطو محمد، نظرة المصادر الجزائرية إلى السلطة العثمانية في الجزائر، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 2005 – 2006.

121 – شويتام أرزقي، المجتمع الجزائري وفعاليته في العهد العثماني (1519 –1830م)، أطروحة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2005– 2006.

122 – صحراوي فتيحة، الجزائر في عهد الداي حسين (1818–1830م)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 2، 2010 – 2011.

123 – طوبال نجوى، طائفة اليهود بمجتمع مدينة الجزائر (1700–1830م) من خلال المحاكم الشرعية، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 2004–2005.

124 – عقاد سعاد، الفلاحون الجزائريون والسلطة العثمانية في الجزائر 1519–1830م – دار السلطان أنموذجا، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران – الجزائر، 2013 – 2014.

125 – عمرون بلال، الآفات الاجتماعية في المجتمع الأندلسي من خلال كتب النوازل ورسائل الحسبة، مذكرة ماستر في تاريخ وحضارة العصر الوسيط، جامعة لونيسي علي البليدة 2 – الجزائر، 2015 – 2016.

126 – عمريوي فهيمة، الجيش الانكشاري بمدينة الجزائر خلال القرن 12 هـ / 18م – دراسة اجتماعية واقتصادية من خلال سجلات المحاكم الشرعية، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 2008 – 2009.

127 – عائشة غطاس، الحرف والحرفيون في مدينة الجزائر 1700–1830م – مقاربة اجتماعية اقتصادية، أطروحة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث، ج 1، جامعة الجزائر، 2000 – 2001.

128 – قدور بوجلال، مظاهر التقارب والقطيعة بين العلماء والسلطة العثمانية في بايلك الغرب فترة الدايات 1681– 1830م، أطروحة الدكتوراه في التاريخ الحديث، جامعة وهران 1 أحمد بن بلة – الجزائر، 2016 – 2017.

129 – كشرود حسان، رواتب الجند وعامة الموظفين وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر العثمانية من (1659 – 1830م)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة منتوري قسنطينة – الجزائر، 2007 – 2008.

130 – لوبيدة النخلة. جغمومة سعاد، الإدارة والجيش في بايلك الشرق الحاج أحمد باي نموذجا (1826–1830م)، مذكرة ماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة زيان عاشور، الجلفة – الجزائر، 2016 – 2017.

131 – محرز أمين، الجزائر في عهد الأغوات 1659–1671م، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 2007 – 2008.

132 – مراح فاطمة. حازم سمية، الأوضاع السياسية والاجتماعية لمدنية الجزائر أواخر العهد العثماني 1766–1830م، مذكرة ماستر تاريخ حديث ومعاصر، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة – الجزائر، 2016 – 2017.

133 – معاشي جميلة، الإنكشارية والمجتمع ببايلك قسنطينة في نهاية العهد العثماني، أطروحة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث، جامعة منتوري قسنطينة – الجزائر، 2007– 2008.

134 – موساوي القشاعي فلة، الصحة والسكان في الجزائر أثناء العهد العثماني وأوائل الاحتلال (1815–1871 م)، أطروحة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 2003 – 2004.

135 – الواليش فتيحة، الحياة الحضرية في بايلك الغرب الجزائري خلال القرن 18، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 1993 – 1994.

136 – وقاد محمد، جماعة بني ميزاب وتفاعلاتها الاقتصادية والاجتماعية بمدينة الجزائر أواخر العهد العثماني 1700–1830م، رسالة ماجستير في التاريخ والحضارة الإسلامية، جامعة الجزائر، 2009–2010.

137 – يوسف نواب عواطف محمد، كتب الرحلات في المغرب الأقصى مصدر من مصادر تاريخ الحجاز في القرنين (11– 12هـ / 16–17م)، أطروحة الدكتوراه في التاريخ الإسلامي الحديث، جامعة أم القرى، المملكة السعودية، 1999.

5 – المطبوعات الجامعية:

138 – محرز أمين، مقتطفات مترجمة من كتاب أغاني انكشارية الجزائر الربع الأخير من القرن 18م،" موجهة لطلبة تاريخ الجزائر الحديث 1519– 1830 م–ماستر 2"، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة– الجزائر، 08:11–12:30، 2018/12/11.

6 – المعاجم اللغوية و القواميس:

139 – ابن منظور الإفريقي المصري أبي الفضل جمال الدين بن مكرم، لسان العرب المحيط، مج 9، 10، 11، دار صادر، بيروت، د. ت.

140 – الفيروز آبادي مجد الدين محمد يعقوب، القاموس المحيط، إ. تح: نعيم العرقسوسي، ط8، مؤسسة الرسالة، لبنان، 2005.

141 – المجددي البركتي السيد عميم الإحسان، التعريفات الفقهية، دار الكتب العليمة، لبنان، 2003.

142- معصر عبد الله، تقريب معجم مصطلحات الفقه المالكي، دار الكتب العلمية، لبنان، 2007.

ثالثا : المصادر و المراجع باللغة الأجنبية.

1 - المصادر باللغة الأجنبية:

1- Hoedo de Diego, Topographie et histoire générale d'Alger, traduction de dr. Monnereau et A. Berbrgager, présentation de jocelyne dakhlia, Ed Bouchane, Paris, 1998.
2- paradis de Venture jean Michel, Tunis et Alger au XVIII Siècle, mémoire et obsarvation rassemblés et présentés par joseph, Ed sindbad, Paris, 1983.

2 -المقالات:

3- Marino Brigitte, «cafés et cafetiers de dans aux XVIIIe Siècle," **Revue Du Monde Musulman et de la Méditerranée**, N 75 – 76, 1995.

الفهرس

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	
كلمة شكر	
قائمة المختصرات	
المقدمة	6 - 11
الفصل الأول: الآفات الاجتماعية (المصطلح و الدلالة و الدوافع)	
أولا: تعريف الآفات الاجتماعية:	14
1 – لغة	14
2 – اصطلاحا	16
ثانيا: لمحة عن واقع الآفات الاجتماعية ومظاهرها أواخر العهد الزياني	17
1 – السحر و الشعوذة	17
2 – التبرك بالأولياء	18
3 – البغاء والدعارة	18
4 – الرشوة وبيع المناصب	18
5 – مظاهر الغش في الأسواق	20
ثالثا: أسباب انتشار الآفات الاجتماعية	21
1- الاضطرابات السياسية وفساد نظام الحكم	21
1– المستوى الداخلي	21
2– المستوى الخارجي	31
2- الأسباب الاقتصادية	33
1 – الجوائح والأوبئة	33
2 – تراجع البحرية الجزائرية وأثرها على السياسة الضريبية	37
3- الأسباب الاجتماعية	39
4- الأسباب الدينية والثقافية (فساد المنظومة الفقهية وضعف الوازع الديني)	42

1 – انتشار الخرافة وانحصار الثقافة الإسلامية 42
2 – واقع التعليم وأثره في بروز الآفات الاجتماعية 42
3 – التدين وشيوع المعتقدات الصوفية 43
خلاصة الفصل 45
الفصل الثاني: مظاهر الفساد الاجتماعي والانحلال الأخلاقي
أولا: اللهو والمجون ومعاقرة الخمر وتفشي الفواحش 48
1 – مجالس اللهو والمجون 48
2 – معاقرة الخمر وشرب الدخان 52
1- معاقرة الخمر **52**
2- تعاطي الدخان. **57**
3 – تفشي الفواحش 62
1- البغاء. **62**
2- اللواط. **68**
ثانيا: السحر والشعوذة والتعدي على النفس والأموال 71
1 – السحر والشعوذة 71
2 – التعدي على النفس والأموال 75
1- **التعدي على النفس** **75**
أ- جرائم القتل **75**
2- التعدي على الأموال **81**
أ- التزوير **81**
ب- اللصوصية **83**
ثالثا: الرشوة والغش في المعاملات التجارية 87
1 – الرشوة 87
2 – الغش في المعاملات 89
خلاصة الفصل 92
الفصل الثالث: آثار الآفات الاجتماعية على المجتمع الجزائري ومساعي الإصلاح

أولا: آثارها على الفرد والمجتمع 95
1 – الآثار السياسية 95
2 – الآثار الاقتصادية 96
3 – الآثار الاجتماعية 97
4 – الآثار الدينية والثقافية 99
ثانيا : دور السلطة السياسية والمنظومة الفقهية في عملية الإصلاح 102
1 – دور السلطة الحاكمة في القضاء وحفظ الأمن 102
أ- على مستوى المدينة 102
1- الداي 102
2- الشرطة 104
3- شيخ البلد 105
4- المحتسب 106
5- المزوار 107
6- البساكرة والحراسة الليلية 108
ب- على مستوى الإدارة المحلية 109
1– الباي 109
2- شيخ القبائل 109
3– المرابطون 110
2 – دور السلطة الدينية في الإصلاح الاجتماعي 110
ثالثا : العقوبات 116
1 – عقوبة القتل 116
2 - عقوبة الزنا 118
3 - عقوبة الغش 120
4 – عقوبة السرقة 121
5 – عقوبة شرب الخمر 122
خلاصة الفصل 124

الخاتمة **126**
قائمة الملاحق **133**
قائمة المصادر والمراجع **138**
الفهرس **150**